جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

شعبة التاريخ

مذكرة ماستر

علوم إنسانية

تاريخ

تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:

بن حورية سامية

يوم:02/06/2025

حادثة فيلا لاكانيا بتونس أثناء الثورة التحريرية1956-الخلفيات والنتائج-

---

لجنة المناقشة:

حوحو رضا	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
عبد المالك الصادق	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقررا
بكرادة جازية	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
السنة الجامعية 2025/2024

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA
RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE MOHAMED KHIDER - BISKRA
FACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SOCIALES
DEPARTEMENT SCIENCES HUMAINES

بسكرة في : 26 ماي 2025

الاسم واللقب الأستاذ المشرف : الصادق عبد المالك
الرتبة : أستاذا محاضر قسم أ
المؤسسة الأصلية : جامعة محمد خيضر بسكرة

الموضوع: إذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة).الصادق عبد المالك .ويصفتي مشرفا على مذكرة الماستر

الطالب:(ة) بن حورية سامية

في تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

والموسومة بـ: حادثة فيلا لاكانيا بتونس أثناء الثورة التحريرية 1956 ، الخلفيات و النتائج

والمسجل بقسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، أقر بأن المذكرة قد استوفت مقتضيات البحث العلمي من حيث الشكل والمضمون، ومن ثمة أعطي الإذن بطبعها.

إمضاء المشرف:
Sadek abdelmalek

مصادقة رئيس القسم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر، بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية -شعبة الجامعية
رقم : /ق-ع/ 2025

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA
RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE MOHAMED KHIDER – BISKRA
FACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SOCIALES
DEPARTEMENT SCIENCES HUMAINES
N/Réf : /Ck.H/2025

التصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله،

-الطالب(ة): بن حورية ماجدة رقم بطاقة التعريف الوطني: 108411358 بريد الصادر في: 13/03/2025

المسجل (ة) بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: العلوم الانسانية شعبة: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن المعاصر

والمكلف(ة) بإنجاز مذكرة ماستر الموسومة بـ:

"جامعة عبد الكريم بوصوف خلال الثورة التحريرية 1956-1962 الخلفيات والنتائج"

أصرح بشرفي(ة) أني(ة) ألتزم(ي) بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

التاريخ 2025/05/26

توقيع المعني

نظر هذا ... مطابقة إمضاء السيد ...
2025 ماي 27
الموظف ...
رئيس ...
الختم الإداري بوعلياني وحيدة

جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص.ب 145 ق ر - 07000 بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، القطب الجامعي ، قاشة .

Université Mohamed Khider, B.P145 RP 07000 Biskra
(+213) 33.54.12.40

شكر والعرفان

اتوجه بجزيل الشكر إلى كل من أعانني في إعداد هذا البحث وأخص بالذكر استاذ المشرف الدكتور عبد المالك الصادق الذي لم يبخل علي بنصائحه و توجيهاته كما اتوجه بجزيل الشكر لإدارة متحف المجاهد العقيد شعانبي بسكرة و المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية المجاهد محمد عصامي لولاية بسكرة، كما أتقدم بشكري إلى كل من المؤرخ محمد زروال لتواصله معي وتوجيهي و ايضا رئيس جمعية خنشلة للثقافة و البحث في تاريخ الثورة التحريرية الطاهر حوحه لتقديمه لي بعض الكتب لدعم وإثراء هذا العمل المتواضع

كما لا انسى ان أتقدم بأرقى عبارات الشكر و العرفان إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وقدمو لي يد المساعدة فلهم مني كل الشكر

وان نسينا الذكر فلن ننسى تقديم الشكر لكل من اعاننا بجهده او وقته او دعائه في انجاز هذا العمل

الأهداء

"وكان فضل الله عليك عظيماً"

ما سلكت البدايات إلا بتيسيره، وما بلغت النهايات إلا بتوفيقه،وما حققت الغايات إلا بفضله،فالحمدلله قولا وعملا،و الحمد لله على التمام و الإنجاز.

لم تكن الرحلة قصيرة ولم تكن الأمور يسيرة ولكن بحول الله نحن لها و إن ابت رغماً عنها اتينا بها.

الحمد لله شكرًا و امتنانًا، الحمد لله الذي بفضله ادركت أسمى الغايات، انظرُ لنفسي و لنجاحي كالذي ينظر إلى معجزته إلى الحلم الذي طال انتظاره، وتحقق بفضل الله و اصبح واقعًا افتخر به.

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود و أعطاني بلا مقابل إلى من علمني ان الدنيا كفاح سلاحها العلم و المعرفة، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق داعمي الأول في مسيرتي وملاذي بعد الله إلى فخري و إعتزازي والدي.

إلى من جعل الله الجنة تحت اقدامها وإحتضنني قلبها قبل يدها إلى القلب الحنون و الشمعة التي كانت لي في الليالي الظلمات سر نجاحي و مفتاح دربي والدتي.

أهديكم هذا الإنجاز اللذي لولاكم لم يكن أهديكم مراحلي وانجازاتي كلها فالفضل و الثناء للمولى ثم لكفاحكم لأجلي.

إلى سندي بعد والدي إلى الذي يبهجه نجاحي وكان عونا وسندا لي في طريقي عمي إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى من مُدت لي اياديهم وقت ضعفي و آمنوا بقدرتي إلى ضلعي الثابت اخوتي

إلى صديقاتي العزيزات كنتن السند و الرفقة الطيبة انتن الأمل الذي ظل يظيئ دربي إلى جميع من كان له الأثر الجميل في حياتي ..... أهديكم هذه الرسالة سائلة المولى ان ينفع بها.

سامية

مقدمة

تُعدّ دراسة اللحظات الداخلية المتوترة في مسار الحركات التحررية من أكثر المواضيع حساسية وتعقيدًا، إذ تُميط اللثام عن الجانب غير المرئي من التاريخ الرسمي، وتُبرز أن الثورة، بوصفها فعلًا بشريًا، لم تكن دائمًا في منأى عن التناقضات، والصراعات، والانقسامات. ومن هذا المنظور، فإن تتبّع حادثة فيلا لاكانيا لا يندرج فقط ضمن التأريخ لحادثة عابرة، بل هو محاولة لفهم البنية الداخلية للثورة الجزائرية في لحظة مفصلية، حيث تداخلت رهانات القيادة، وصراع الشرعيات، وموقع الدعم الإقليمي، في رسم مشهد معقّد يعكس هشاشة التوازن داخل جيش التحرير الوطني عشية إعادة بناء هياكله.

لقد جاءت هذه الحادثة في سياق دقيق من عمر الثورة، تميّز بتصاعد العمل المسلح، وتضخم الهيكل التنظيمي، وبروز التوتر بين "الداخل" و"الخارج"، وبين منطق القيادة التاريخية ومنطق الشرعية المؤسساتية. ولأنها وقعت على الأراضي التونسية، فإن أبعادها لم تكن داخلية فحسب، بل امتدت لتُلامس طبيعة العلاقة بين الثورة الجزائرية والدولة التونسية الناشئة، ما يجعلها نموذجًا تحليليًا لفهم تعقيدات التفاعل بين البُعد الوطني والبعد المغاربي في التجربة التحررية الجزائرية.

من هنا، لا تُدرَس حادثة فيلا لاكانيا فقط باعتبارها صدامًا مسلحًا بين قادة ميدانيين، بل باعتبارها لحظة كشف عن أزمة أعمق في التصور الثوري، وفي آليات الحسم والتمثيل، وفي حدود التداخل بين السياسة والميدان، وبين العقيدة الثورية والانتماء الجهوي. لذلك، فإن تحليل هذه الحادثة يمثل مدخلًا لفهم أحد أوجه الصراع غير المُفصح عنه في الخطاب التاريخي الرسمي، ويُمكن أن يفتح آفاقًا أوسع لمساءلة أنماط القيادة، وحدود التضامن، ومآلات الثورة حين تنشطر إلى دواخل متعارضة.

أسباب اختيار الدراسة:

أسباب الموضوعية

- يعود اختيار هذا الموضوع إلى أهميته التاريخية ضمن مسار الثورة الجزائرية.
- الرغبة في البحث عن حادثة فيلا لاكانيا لأنها لم تنل ما تستحقه من معالجة منهجية مفصلة في الدراسات التاريخية المعاصرة.
- **أسباب الذاتية**
- تسليط الضوء على تاريخ الثورة الجزائرية والتطلع على أهم الأحداث المخفية التي لم يعلن عليها في الدراسات السابقة.

أهداف الدراسة

- تفكيك الخلفيات المباشرة وغير المباشرة للحادثة.
- تقديم قراءة تفسيرية معمّقة لأحداث فيلا لاكانيا.
- تسليط الضوء على الأثر المباشر للحادثة على تماسك الثورة.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلّط الضوء على لحظة حرجة من لحظات التاريخ ثورة الجزائرية.
- **الإشكالية الدراسة:**

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول التساؤل التالي:

ماهي أسباب وملابسات ونتائج حادثة فيلا لاكانيا1956 وانعكاساتها على مسار الثورة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية نذكر منها:

- ما هي السياقات السياسية والتنظيمية التي مهّدت لوقوع الحادثة؟

- كيف يمكن تفسير انزلاق الخلاف الثوري إلى صدام دموي داخل فضاء يُفترض أن يكون داعمًا وآمنًا؟
- ما طبيعة التوتر الذي عرفته العلاقة بين المنطقة الأولى وباقي هياكل الثورة، خاصة بعد مؤتمر الصومام؟
- وما الأثر الذي تركته هذه الحادثة على مسار الثورة تنظيميًا، وعلى علاقاتها الإقليمية، وخصوصًا مع تونس المستقلة حديثًا؟

خطة المذكرة:

جاءت هذه المذكرة موزعة على ثلاثة فصول مترابطة من حيث المنهج والمحتوى، ترمي إلى بناء تصور متكامل حول حادثة فيلا لاكانيا، من خلال تتبّع نشأتها وسياقها وتداعياتها، مع الحرص على الربط بين المعطيات التنظيمية الداخلية والتفاعلات الإقليمية التي احتضنت الحدث.

❖ خُصّص **الفصل الأول** لدراسة **السياق العام للحادثة**، حيث تم الوقوف على الظروف السياسية والتنظيمية التي أدت لإندلاع الثورة ، وكذلك المشاكل التي واجهتها الثورة في الولاية الأولى، مع محاولة تحليل الوضع القاعدة الشرقية ودور تونس في دعم الثورة الجزائرية.

❖ أما **الفصل الثاني**، فقد تناول **تفاصيل حادثة فيلا لاكانيا**، من خلال تحليل الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى انفجار الوضع، واستعراض مسار الحادثة كما نقلته الشهادات المتاحة، مع دراسة التفاعلات التي أعقبتها، داخل القيادة .

❖ في حين خُصّص **الفصل الثالث** لتقييم **النتائج والتداعيات**، هذه الحادثة سواءا على صعيد العلاقة مع السلطات التونسية، وكذلك مع إبراز تأثير الحادثة على مسار الثورة و إعادة تشكيل منظومتها القيادية.

➢ **منهج الدراسة:**

ان طبيعة دراسة أي حادثة تاريخية تتطلب اكثر من منهج يخدم محتوى الموضوع فقد اقتضى الأمر اعتماد مقاربة منهجية متعددة الأبعاد، تسمح بإحاطة متكاملة بالحادثة فيلا لاكانيا، تم الاعتماد على العديد من المناهج وهي كالتالي:

- اعتماد **المنهج التاريخي السردي**، لتأطير الحادثة ضمن سياقها الزمني والسياسي، وربطها بالتطورات العامة للثورة الجزائرية، وخاصة في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية.
- كما استُخدم **المنهج المقارن**، خاصة عند التعامل مع الروايات المختلفة التي تناولت الحادثة، سواء في الشهادات الشخصية أو المصادر التاريخية أو الدراسات الأكاديمية، ما مكّن من الوقوف على نقاط الاتفاق والاختلاف.
- **المنهج الوصفي:** تم اعتماد عليه لوصف تفاصيل الحادثة وانعكاسها على مسار الثورة.

اهم المصادر:

هناك مجموع من المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها كان من أهمها وأبرزها:

- محمد زروال، اللمامشة في الثورة(الجزء الأول والثاني).
- بوبكر حفظ الله، التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ماوراء البحار الفرنسي.
- مصطفى مراردة، مذكرات الرائد مصطفى مراردة.
- الوردي قتال، مذكرات المجاهد والقائد الميداني الوردي قتال عراسة.
- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع

الصعوبات:

واجهتني في هذا البحث جملة من الصعوبات، أبرزها تضارب الروايات حول الحادثة، وندرة الدراسات الأكاديمية المخصصة لها، فضلًا عن الطابع الحساس للموضوع الذي يجعل من البحث البحث فيه مسؤولية علمية وأخلاقية دقيقة.

الفصل الأول: الخلفية التاريخية لحادثة فيلا لاكانيا

المبحث الأول :الأوضاع الداخلية في المنطقة الأولى بعد اندلاع الثورة 1954/1956

المطلب الأول :ظروف اندلاع الثورة بالمنطقة الأولى الاوراس

المطلب الثاني :مشاكل وتحديات انطلاق الثورة بالمنطقة الأولى الاوراس

المبحث الثاني :العلاقات التونسية الجزائرية قبيل وأثناء الثورة التحريرية الجزائرية

المطلب الأول :دور تونس في دعم ثورة التحرير الوطني

المطلب الثاني :العلاقة بين جبهة التحرير الوطني و

المبحث الأول: الأوضاع الداخلية في المنطقة الأولى بعد اندلاع الثورة 1954-1956

عرفت المنطقة الأولى، عقب اندلاع الثورة التحريرية، تحولات داخلية عميقة مست مختلف مناحي الحياة، سواء على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي أو الأمني. فقد أدى تصاعد العمل المسلح إلى توتر الأوضاع وتعقيد الظروف المعيشية للسكان، الذين وجدوا أنفسهم بين مطرقة الاستعمار وسندان الثورة. وفي هذا السياق، شهدت المنطقة تنظيمًا جديدًا للمقاومة وهيكلة لمؤسساتها، مما أفرز واقعًا داخليًا خاصًا يميزها عن باقي المناطق، ويستوجب دراسة معمقة لفهم ملامحه وآثاره.

المطلب الأول: ظروف اندلاع الثورة

أولا: بوادر الكفاح المسلح

توصل الشعب الجزائري إلى قناعة بأن "ما أُخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة"، وجاء هذا نتيجة لما حدث من مجازر في 8 ماي 1945، والتي شكلت نقطة تحول هامة في مسار الحركة الوطنية الجزائرية. فقد كشفت هذه المجازر عن الوجه الحقيقي للاستعمار في الجزائر، وأظهرت مدى عنفه تجاه الجزائريين، مما أدى إلى اهتزاز ثقة الكثيرين في جدوى النضال السياسي السلمي، وزادت من قناعة الشباب بضرورة اللجوء إلى العمل المسلح كخيار لانتزاع الاستقلال الوطني[1].

فبعد مجازر 8 ماي 1945، ظهر حزب الشعب الجزائري كقوة مؤثرة، خاصة من خلال حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التي بدأت في تنظيم العمل السياسي وأدركت ضرورة إنشاء تنظيم عسكري للتحضير للثورة المسلحة وتحقيق الاستقلال. وفي المؤتمر الأول للحركة سنة 1947، تقرر الإعلان عن تشكيل المنظمة الخاصة (Organisation Secrète)، وهي

[1] محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص46.

تنظيم سري عسكري أنشأه شباب جزائري متحمس ومؤمن بالكفاح المسلح. وقد كانت هذه المنظمة بمثابة النواة الأولى للثورة المسلحة، والخطوة الأولى نحو إعلان ثورة التحرير الوطني.[1]

ثانيا: الاستعداد والتحضير للثورة في اهتمامات المنظمة الخاصة

ارتبطت المنظمة الخاصة بالمناضل محمد بوضياف ومجموعة من المناضلين الذين أبدوا استعدادهم للتحضير للثورة المسلحة ضمن إطار سري، من خلال تدريب المناضلين وجمع المال والسلاح من مختلف مناطق الجزائر. وقد تم عقد لقاء هام لأعضاء اللجنة المركزية يوم 13 نوفمبر 1947، حيث تم فيه تأسيس المنظمة الخاصة، كجهاز عسكري سري لحزب الشعب، باختيار عناصرها من بين المناضلين البارزين. وكان من أبرز شروط الانضمام إلى هذه المنظمة توفر الشجاعة والانضباط التام، إضافة إلى الابتعاد الكامل عن الحياة العامة والسياسية، والتفرغ الكامل للنشاط الثوري، إلى جانب اختيار عناصر غير معروفة أمنياً لدى الإدارة الاستعمارية[2].

لم تكن هذه الشروط كافية للانضمام إلى صفوف المنظمة، بل كان المنخرطون يخضعون لفترة تجربة ومتابعة دقيقة، حيث يُسجل قبولهم بعد التأكد من ولائهم والتزامهم المطلق بأهداف المنظمة وسريتها، وبعد موافقة القيادة. كما كان يُشترط عليهم تقديم قسم بالدم عند الانضمام، للتأكيد على الجدية والانضباط الكامل.

---

[1] أحسن بومالي، **المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح**، مجلة الذاكرة، العدد2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص117.

[2] إبراهيم لونيسي، **المنظمة الخاصة L'OS أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954**، مجلة المصادر، العدد6، القرص المضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

كان قادة المنظمة حريصين على تلقي المنخرطين تكوينًا عسكريًا دقيقًا يشمل الجوانب النظرية والعملية، بالإضافة إلى التكوين السياسي الذي كان يُركز على مبادئ الثورة، ويغرس فيهم روح الالتزام والمقاومة.[1]

استندت المنظمة أساسًا إلى الدين الإسلامي. وقد تضمن تقرير العمل الصادر عن اجتماع هيئة الأركان في نوفمبر 1947 تحديد مهام المسؤولين الجهويين، حيث تم توزيع المهام كما يلي: بوضياف محمد (الشرق القسنطيني)، حسين آيت أحمد (منطقة القبائل)، أحمد بن بلة (منطقة وهران)، محمد مرزوق (العاصمة)، رابح بيطاط (متيجة والتيطري)، الجيلالي بوجمعة (الأصنام والظهرة). وقد كان هذا الأخير، في ذلك الوقت، مكلفًا بالجانب العسكري في المنظمة، بينما أوكلت مهمة التنسيق على المستوى الوطني إلى محمد بلوزداد (رئيس المنظمة).[2] غير أن هذه البنية لم تستمر طويلًا، إذ شهدت تغييرات خلال عامي 1949 و1950.[3]

من الناحية التنظيمية، تولّى مسؤولو المنظمة الخاصة تشكيل عدد من الأقسام المتخصصة، حيث تم تخصيص قسم لاكتشاف المتعاونين مع السلطات الاستعمارية، وقسم آخر لتخزين الأسلحة والذخائر، إضافة إلى قسم لشبكة الاتصالات والتدريب على استخدام الأجهزة، وقسم لصنع القنابل وتفكيكها ودراسة تقنيات التخريب المحدود[4].

ولزيادة فعالية المنظمة الخاصة، صمم هرم تنظيمي محكم تضمن أربع وحدات رئيسية هي: المصلحة العامة، الاستخبارات، المتفجرات، والتعامل مع المتعاونين. كما تمت إضافة وحدتين متخصصتين في التموين والتسليح.[5] ويمكن القول إن هذه البنية التنظيمية

---

[1] محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية – المنظمة الخاصة**– تر: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات تالة، الجزائر، 2010، ص ص 109–110.

[2] Benyoucef Benkhadda, **Les Origines du 1ér novembre 1954,** 2éme édition, éditions du centre national d'études et de recherches sur le mouvement national et la révolution du 1ér novembre 1954, Alger, 2004, p436.

[3] op, cit, p440.

[4] Ahmed Mahsas**, le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ére guerre**, mondiale à 1954, éditions l'harmattan, paris, 1979, p256-257.

[5] محمد يوسفي، المصدر السابق، ص111.

الخاصة مكّنت المنظمة من الانطلاق بقوة نحو أهدافها، خصوصاً في ما يتعلق بوضع قانون داخلي صارم يحدد شروط الانخراط فيها، ويشترط توفر الاستعداد للتضحية والمساهمة في تفجير الثورة. وقد نجحت المنظمة في اجتذاب الوطنيين المخلصين ممن يؤمنون بالمبادئ الوطنية دون تسجيل حالات انحراف عن هذا الهدف[1]. وفي هذا السياق، لا بد من التذكير بأن الجانب السياسي في الكفاح كان أكثر تجلياً في المنظمة الخاصة، إذ تم التركيز على تعبئة أكبر عدد ممكن من الأعضاء الذين يتميزون بالكفاءة والحماس والإخلاص[2]. ولا يمكن تجاهل الدور الكبير الذي لعبته المنظمة في مجال توفير الأموال والأسلحة، مما شكّل دعامة رئيسية لحركة التحرر الوطني.[3]

فرغم ضعف الإمكانيات، فإنها تمكنت من مواجهة قوة عسكرية تفوقها تجهيزاً وعدة، بفضل التنظيم المحكم وروح التضحية لدى أعضائها. حيث تتوفر الأسلحة الحديثة، وتتكوّن من جيش يتمتع بالانضباط والخبرة القتالية[4].

أما من حيث الموارد المالية التي كانت تحتاجها المنظمة في تسيير شؤونها، فقد تم توفيرها من خلال الاشتراكات، حيث بلغ المبلغ المالي المقدر حوالي 800 ألف فرنك، استفادت منه المنظمة بشكل كبير في تمويل نشاطاتها. وعلى الرغم من التزام المناضلين بدفع الاشتراكات بانتظام، فإن مسألة الدعم المالي ظلت مطروحة باستمرار، خاصةً مع توسع شبكة المنظمة وزيادة نشاطاتها، وصولاً إلى تنفيذ عملية الهجوم على مركز بريد وهران. وقد أثيرت هذه المسألة عندما دعا بعض قادة المنظمة إلى ضرورة تعزيز الإمكانيات المالية لتجهيز المنظمة السرية، وهو ما أكده السيد أحمد بوزيان في تصريحاته.

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص50.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947-1954)**، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص115.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص52.

[4] المرجع نفسه، ص53.

تم التخطيط لتنفيذ هجوم على بريد مدينة وهران يوم 7 أبريل 1949، حيث تولّت مجموعة من المناضلين تنفيذ العملية. وقد تمكّنوا من الاستيلاء على أموال استُخدمت لاحقًا في شراء الأسلحة[1].

بدأت الفكرة من مركز بريد وهران بعد أن أرسلت السيدة تيمش جول **TYMECH GEUL**، وهي موظفة في المركز، معلومات دقيقة إلى أحمد بن بلّة حول وجود عناصر أمنية تتبع القوات الفرنسية في البلدة. كُلّف كل من حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، ورابح بيطاط – وهم من قادة المنظمة الخاصة – بالإشراف على تنفيذ العملية. كما شارك في التخطيط كل من السوداني بوجمعة، وحداد عمر، وعبد الحفيظ بوصوف، وقد أُوكلت إلى محمد خيضر مسؤولية تأمين التمويل اللازم، وتمكّن من جمع مبلغ ثلاثة ملايين وسبعين ألف فرنك، تم تحويلها لاحقًا إلى محمد خيضر لتُصرف في العملية[2].

بالإضافة إلى التمويل، واجهت المنظمة تحديًا كبيرًا في الحصول على الأسلحة، خاصة وأن موضوع التسليح كان موضوعًا سياسيًا حساسًا منذ أزمة انتصار الحركات الديمقراطية في مارس 1947. كان يُعتقد أن النضال العربي ضد الاستعمار في المشرق يمكن أن يدعم حركة التحرر الجزائرية، لذلك بُذلت جهود كبيرة للبحث عن أسلحة لدى الدول العربية والهيئات المؤيدة للاستقلال. وبناءً على تعليمات واضحة، كُلف محمد الأمين دباغين بالبحث عن مصادر للأسلحة، لكنه لم يحقق نتائج ملموسة بسبب الأزمة المالية التي كانت تواجهها المنظمة.[3]

ورغم ذلك، أظهرت المنظمة عزيمة كبيرة، فأنشأت شبكة تهريب أسلحة تمتد من ليبيا إلى تونس، واستطاعت في وقت لاحق الحصول على 300 قطعة سلاح. كما نُفّذت عدة

---

[1] محمد يوسفي، مصدر سابق، ص126.

[2] محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع الجزائر (1954-1962)**، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية للنشر، بيروت، 1983، ص49.

[3] مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2007، ص61.

عمليات نوعية لنقل الأسلحة من المشرق العربي، وجرى تهريب كميات معتبرة من الأسلحة من 20 رشاشًا و30 بندقية عسكرية عبر الحدود التونسية الجزائرية.[1]

في الفترة الممتدة من 20 و30 نوفمبر 1948، تم تنفيذ حوالي 5 عمليات تخريبية ضد منشآت الإدارة الاستعمارية. إلى جانب ذلك، تم تهريب كميات من السلاح من المناطق الداخلية، وبلغ عددها وفقًا لبعض المصادر نحو 600 قطعة، أغلبها تم شراؤها من مدينة بلعباس سنة 1948. كما تمكن كل من المجاهدين أحمد بوسفيان ومحمد بوسفيان من الحصول على جهاز إرسال واستقبال (Emetteur Récepteur) من منزل المناضل سان جورج (المعروف حاليًا ببرج الكيفان). وفي الوقت ذاته، واصل مناضلون آخرون نشاطهم الثوري بغنم كميات معتبرة من الأجهزة الإلكترونية من معامل الطيران المدني بالدار البيضاء (هواري بومدين حالياً).[2]

وبخصوص التسليح أيضاً، وجهت قيادة المنظمة تعليمات دقيقة إلى مناضليها في إطار عمل منسق ومحفوف بالحيطة والتخفي، تخص عملية جمع أسلحة خفيفة ومعدات وذخيرة من طرف باعة أسلحة الصيد المرخصة، ومن أعوان حراس الغابات والمراكز. كما مكنت العديد من عمليات الاغتيال لأفراد الشرطة والجيش الاستعماريين من الحصول على كميات معتبرة من الأسلحة، فضلاً عن دور المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، حيث ساهم هؤلاء، بطرائق كثيرة في تمكين عملية جمع الأسلحة وسرقتها من بعض المخازن الاستعمارية. وتمكّنت المنظمة من الاستحواذ على كميات كبيرة من الأجهزة الإلكترونية من معامل الطيران المدني في الدار البيضاء (المعروفة حالياً باسم هواري بومدين). أما فيما يتعلق بالسلاح، فقد أصدرت قيادة المنظمة تعليمات دقيقة لمناضليها بتنفيذ مهامهم في إطار منسق وسري، بهدف جمع أسلحة خفيفة ومعدات وذخيرة من باعة الأسلحة المرخصين، ومن أعوان الغابات والمراكز. كما أسفرت

[1] الطاهر جبلي، **إرهاصات الثورة الجزائرية: مسألة التسليح في اهتمامات قادة المنظمة الخاصة (1947-1950)**، المجلة التاريخية المغاربية، ع143-144، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، أكتوبر 2011، ص53.

[2] عبد المجيد بوزيد، **الإمداد خلال حرب التحرير الوطني-شهادتي-**، ط2، وزارة المجاهدين، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007، ص28.

عمليات اغتيال أفراد الشرطة والجيش الاستعماري عن الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة. وساهم المجندون الجزائريون في صفوف الجيش الفرنسي بشكل ملحوظ في تسهيل هذه العمليات، من خلال توفير الأسلحة وسرقتها من بعض المستودعات الاستعمارية.[1]

المطلب الثاني: مشاكل وتحديات انطلاق الثورة في المنطقة الأولى

شكّلت منطقة الأوراس الحصن الأول للمقاومة والمركز الأساسي للتحدي، حيث صمدت لما يقارب السنة، وتحديدًا طيلة تسعة أشهر، قبل أن تفكّ عنها هجومات الشمال القسنطيني الحصار الشديد الذي فرضه عليها الجيش الفرنسي. والواقع أن الحديث عن الأوراس باعتبارها من أولى المناطق التي شهدت انطلاقة الثورة وأبدت قوة وصلابة استثنائية، يدفعنا إلى التوقف عند الأسباب الموضوعية التي تقف وراء هذا الصمود، والتي أراها تعود إلى عدة عوامل رئيسية، من أبرزها:[2]

- **أولاً:** شكّلت الحدود الشرقية منفذًا حيويًا لتدفق السلاح، باعتبارها بوابة نحو عدد من الدول العربية، ما جعل هذه المنطقة تتمتع بأفضلية واضحة في مجال التسليح.
- **ثانيًا:** لم يتمكن الاستعمار من كشف التنظيم السري في هذه الجهة، حيث بقيت مخابئ الأسلحة والرجال في مأمن، بعيدة عن أعين الشرطة الفرنسية.
- **ثالثًا:** لعبت التضاريس الوعرة والمعقدة دورًا مهمًا في تحويل المنطقة إلى حصن منيع يصعب اختراقه، ما ساعد على تمركز المجاهدين وتجميع العتاد العسكري .
- **رابعًا:** ساهمت البنية الاجتماعية القائمة على نظام العرش، بما تحمله من قيم التكافل والتضامن، في تعزيز وحدة الصف والاستعداد الجماعي للتصدي لأي تهديد خارجي[3] .

---

[1] مصطفى هشماوي ، المصدر السابق، ص60.

[2] أحمد بن بلة، **مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر**، ط3، منشورات دار الأدب، بيروت، 1981، ص98.

[3] عبد السلام بوشارب، **تبسة معالم ومآثر**، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1981، ص59.

- **خامسًا:** كانت الكثافة الكولونيالية في هذه المنطقة أقل بكثير مقارنة بمناطق الغرب الجزائري، التي شهدت أولى موجات الاستيطان الفرنسي وتمركزًا كبيرًا للمستوطنين، ورجال الأمن والمخابرات، إضافة إلى شبكة واسعة من الجواسيس.

- **سادسًا:** تميزت المنطقة الشرقية بنشاط سياسي متزايد، خصوصًا بفضل جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي كان لها دور كبير في محاربة الجهل والأمية، ونشر الوعي الديني، وتصحيح المفاهيم الإسلامية التي طالها التحريف خلال الحقبة الاستعمارية.

- كل هذه الظروف والعوامل جعلت من منطقة الأوراس مركز الثقل عند اندلاع الثورة التحريرية، إذ احتضنت العديد من المعارك الكبرى. ومن أبرزها معركة الجرف التي اندلعت في 22 سبتمبر 1955، حيث تمكن حوالي 350 مجاهداً من جيش التحرير الوطني من تحقيق انتصار بطولي على القوات الفرنسية، رغم تفوقها العددي وتسليحها الحديث.

تزامن الهجوم الفرنسي على المنطقة مع وصول كميات كبيرة من العتاد والذخيرة والمؤونة من تونس، ما شكّل دعماً كبيراً لقوات جيش التحرير الوطني، وساهم بشكل فعّال في تعزيز صمود المجاهدين المحاصَرين في وجه قوات الاحتلال، رغم ما عانوه من مشقة وتعب وإرهاق،[1] خصوصاً وأن المعركة استمرت لمدة 84 ساعة. وأسفرت المعركة عن تكبيد الجيش الفرنسي خسائر بشرية ومادية فادحة، قُدّرت بين 500 و600 قتيل، وقرابة 350 جريحاً.[2]

بالإضافة إلى إسقاط أربع طائرات لا تزال بقاياها متناثرة في المنطقة حتى اليوم، إلى جانب حطام بعض الدبابات والمصفحات. أما الغنائم التي استولى عليها المجاهدون، فقد شملت 25 رشاشاً، وقاذفَي هاون عيار 60، وسبع بنادق من نوع "ماص 49"، وأربع بنادق من نوع 36، إلى جانب أجهزة إرسال وكميات كبيرة من الذخيرة.

[1] عبد السلام بوشارب، المرجع السابق، ص59.

[2] عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2012، ص ص 94-107.

وبالنسبة لتضحيات المجاهدين في هذه المعركة، فقد استشهد ما يقارب 170 منهم، وأُصيب بين 40 و50 آخرين، كما تكبدوا خسائر كبيرة في المؤونة والملابس التي التهمتها نيران الأسلحة خلال احتدام المعركة. لقد كانت معركة الجرف بحق ملحمة بطولية تجسد شجاعة شعب مُبارك بإرادة الله. وقد لعبت الظروف المناخية دوراً حاسماً لصالح المجاهدين، حيث هطلت أمطار غزيرة في اليوم الرابع من القتال، ما أدى إلى تعطل أسلحة الجيش الاستعماري، وتعرض جنوده للإرهاق الشديد بسبب الوحل والمطر، الأمر الذي أضعف حصارهم المشدد وأفقده فعاليته.[1]

المبحث الثاني: العلاقات التونسية الجزائرية قبيل وأثناء الثورة التحريرية الجزائرية

شهدت الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) تحديات كبيرة على مختلف الأصعدة، لم تقتصر على الجانب العسكري والسياسي فحسب، بل شملت أيضًا مشاكل لوجستية حاسمة، من أبرزها التموين والتمويل. فقد كان تأمين السلاح، الغذاء، والموارد المالية للمجاهدين يشكل إحدى أكبر العقبات أمام استمرارية الكفاح المسلح. ورغم الحصار والتضييق الاستعماري، تمكنت جبهة التحرير الوطني من ابتكار وسائل مختلفة للتغلب على هذه التحديات، ما ساهم في صمود الثورة حتى تحقيق الاستقلال.

المطلب الأول: دور تونس في دعم ثورة التحرير الوطني

أولا: الدعم المالي

تلقت الثورة الجزائرية دعماً مالياً كبيراً من تونس، حيث لعب الجزائريون المقيمون هناك دوراً فعالاً في توفير هذا الدعم، إذ كانوا، شأنهم شأن إخوانهم داخل الوطن، يقدمون تبرعات سخية لصالح جبهة التحرير الوطني. وقد برزت "ودادية الجزائريين المسلمين" كجهة

[1] محمد زروال، **اللمامشة في الثورة**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص179..

فاعلة في جمع التبرعات بتونس، حيث تمكنت من جمع مبالغ معتبرة من المناضلين والمتعاطفين مع القضية الجزائرية.[1]

تجدر الإشارة إلى أن هذه المساهمات التي قدمها الجزائريون المقيمون في المهجر، سواء في تونس أو غيرها، لدعم الثورة الجزائرية، كانت تُقدَّم بالعملة المحلية. ففي عام 1956، بلغت قيمة التبرعات حوالي 1000 مليم تونسي، ثم انخفضت لاحقاً لتصل إلى 100 مليم[2].

وقد لعب الدعم المالي التونسي للثورة الجزائرية دورًا مهمًا، لا سيما بعد أن قامت "جمعية التصوير الروماني" بتنظيم نشاطات بإشراف صالح مزالي، وكانت تهدف إلى جمع الأموال لصالح الثورة الجزائرية.[3] إلا أن هذا النشاط لم يكن قانونيًا في نظر السلطات الاستعمارية، التي فرضت قيودًا على إدخال الأموال التونسية إلى الجزائر.وبالرغم من ذلك، واصل بعض المناضلين التونسيين إرسال الأموال إلى الجزائر بطرق سرية، ومنهم من قام بتزوير هوياتهم لإيصال الدعم. تم تهريب الأموال عبر الحدود التونسية إلى الجزائر من خلال مراحل دقيقة وسرية، حيث كانت تُنقل بواسطة أشخاص يحملون أسماء وهمية. وكانت المكاتب التونسية للثورة الجزائرية تشرف على العملية بتنسيق مع أشخاص موثوقين، يعملون بجد لإيصال الدعم للمجاهدين دون ترك أثر. وكان ذلك يتم في ظروف صعبة وبطرق خفية، لتفادي الرقابة والوقوع في أيدي السلطات الاستعمارية.[4]

لم يقتصر الدعم المالي على مساهمات الجزائريين المقيمين في تونس أو المواطنين التونسيين المتعاطفين مع الثورة الجزائرية فقط، بل شمل أيضًا السلطات التونسية والشعب

---

[1] لمياء بوقريوة، **العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2005-2006، ص215.

[2] حفظ الله بوبكر، **التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962**، دار العلم والمعرفة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص118.

[3] Gilbert Meynier, mohammed **harbi,Histoire Intérieur du F.L.n (1954-1962),**Editions casbah, Alger, 2003, p471.

[4] حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص ص 119-120.

التونسي الدستوري. وقد تجلّى ذلك حين أصدر الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة[1] مجموعة من الأوامر بتاريخ 27 جوان 1956، في إطار تفعيل اتفاقية التعاون مع الثوار الجزائريين. تأثرًا بذلك، ساهم الشعب التونسي في حملة لجمع الأموال لصالح الثورة الجزائرية، حيث فرضت ضريبة شهرية على التجار، وتم بيع التذاكر واقتطاع جزء من رواتب العمال والموظفين.[2] إضافة إلى ذلك، قرّر التونسيون دعم الثورة الجزائرية ومساندة إخوانهم الجزائريين ماديًا، حيث خصصوا يوم عمل كامل كتبرع لصالح جبهة التحرير الوطني[3] وجيش التحرير الوطني. ومن حرص الموظفين التونسيين على إنجاح هذا الدعم، قاموا بدعوة العمّال للتبرع بأجورهم لفائدة الجبهة، وفتحوا الاكتتابات لدعم الثورة الجزائرية ماليًا. هذا يُعد شاهدًا على الدور البارز الذي قامت به مختلف الفئات في دعم جبهة التحرير الوطني. كما ساهمت الشخصيات والجمعيات التونسية في تنظيم فعاليات رمزية وتضامنية لفائدة الشعب الجزائري، من أبرزها تنظيم مقابلة رياضية بتاريخ 16 جوان 1957، خُصصت عائداتها بالكامل لدعم الثورة الجزائرية، وقد بلغت نحو 100 ألف فرنك فرنسي.[4]

خلال ندوة المهدية التي انعقدت بمدينة المهدية في تونس يوم 17 جوان 1958، بحضور ممثلين عن تونس، المغرب الأقصى، وجبهة التحرير الوطني،[5] قدّم أهالي المهدية صكًا ماليًا لجبهة التحرير الوطني بلغت قيمته مليوني فرنك فرنسي، كدعم مباشر للثورة الجزائرية.[6] ويعكس هذا الحدث بوضوح مساهمة تونس، حكومةً وشعبًا، في مساندة الثورة الجزائرية ماليًا. وتتجلى هذه المساهمة كذلك في التقرير المالي الذي قدّمه الوزير أحمد فرانسيس

[1] مفيد الزيدي، **موسوعة التاريخ العربي الحديث والمعاصر**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص235.

[2] أحمد المستيري، **شهادة للتاريخ، ذكريات وتأملات وتعاليق حول فترة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير (1940-1990)**، دار الجنوب للنشر، تونس، 2011، ص81.

[3] فتح اكتتاب للتبرع بالأموال للثورة الجزائرية، جريدة الصباح، ع 1580، ص3.

[4] مقابلة رياضية خصّصت مداخيلها للثورة الجزائرية، جريدة العمل، العدد515، 19 جوان 1957، ص2.

[5] Mohammed harbi**, les archives de la révolution algérienne**, Editions jeune Afrique, Paris, 1981, p414.

[6] **أهالي المهدية يتبرعون بمبلغ مالي لجبهة التحرير**، جريدة العمل، العدد 827، 20 جوان 1958، ص1.

إلى الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1960، حيث أشار إلى أن الدعم المالي العربي للثورة بلغ 12 مليار فرنك، ساهمت فيه الدول المغاربية الثلاث – تونس، المغرب، وليبيا – بمبلغ 150 مليون فرنك تم تحويله إلى خزينة الحكومة المؤقتة. كما أوضح التقرير أن البنوك التونسية كانت تستقبل الأموال القادمة من فرنسا والمخصصة لدعم الثورة الجزائرية.[1]

ثانيا: الدعم بالمؤونة (الأدوية، الألبسة، مواد غذائية...)

رغم المساهمة الإيجابية للشعب الجزائري في تموين الثورة من الداخل، إلا أن قادة الثورة أدركوا الحاجة إلى البحث عن مصادر تموين خارجية لدعم الكفاح المسلح. ولهذا، سعوا للاستفادة من الوضع الإقليمي عن طريق استخدام الحدود الجزائرية لتوفير الوسائل الضرورية، خاصة الحدود الشرقية التي شكلت منفذًا خارجيًا لتزويد الثورة بالإمدادات[2].

تميزت الحدود الشرقية للجزائر بأهمية استراتيجية مقارنة بالمناطق الأخرى، نظرًا لطبيعتها الجغرافية الصعبة والمعقدة، مما جعل من الصعب على القوات الفرنسية اختراقها أو فرض السيطرة عليها. كما أن قربها من تونس، التي كانت تمثل قاعدة خلفية مفتوحة، سهل عمليات التموين والتنسيق مع الدول الداعمة. لهذا، أصبحت هذه الحدود عنصرًا حاسمًا في توفير الدعم المادي واللوجستي للثورة.[3]

تم إنشاء العديد من المراكز على طول الحدود الجزائرية–التونسية، بهدف دعم الثورة الجزائرية وجيش التحرير الوطني. من بين هذه المراكز نذكر مركز باجة، الكاف، سوق أهراس، الطيب، تاجروين، وتالة. وقد لعبت هذه المراكز دورًا مهمًا في تسهيل التنقل، وتوفير الدعم اللوجستي، واستقبال الجرحى والمصابين القادمين من داخل الجزائر للعلاج.[4] كما تم إنشاء

---

[1] Mohammed guentari, **Organisation Politico administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954-1962**, tome2, officier publications universitaire, Alger, 2000, p597.

[2] محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع– الجزائر (1954–1962)، ط1، تر: كميل قيصر داغر،مؤسسة الأبحاث العربية** ، بيروت، 1983، ص111.

[3] الطاهر جبلي، **القاعدة الشرقية 1954–1962**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص2.

[4] Mohammed guentari, op, cit, 598.

وحدات للهلال الأحمر الجزائري على طول هذه الحدود لتقديم المساعدات الإنسانية للسكان الجزائريين الهاربين من بطش الاستعمار.[1]

لعب المهاجرون الجزائريون في تونس دوراً كبيراً في دعم الثورة الجزائرية، ومن أبرز مظاهر هذه المساعدة، المساعدات التي كان يتم توزيع جزء منها على جبهة التحرير الوطني باسم اللاجئين الجزائريين. في حين كان يُوجَّه الجزء المتبقي منها إلى جبهة التحرير الوطني مباشرة. ومن الأمثلة على ذلك، وصلت شحنة من المواد الغذائية بتاريخ 7 سبتمبر 1958 إلى تونس، موجهة للاجئين، وكانت مكوّنة من 987 طناً من القمح و949 طناً من الفرينة، وقد وصلت من قارة أمريكا على متن سفينة مخصصة. وفي شحنة أخرى وصلت يوم 12 ديسمبر 1958، كانت الكمية تقدر بـ2400 طن من القمح و245 طناً من الجبن تجدر الإشارة إلى أن الهلال الأحمر الأمريكي كان يشرف على تسليم هذه المساعدات، لكن في الواقع كانت تُحوّل إلى اللاجئين الجزائريين، في حين يُخصص جزء منها لدعم الثورة الجزائرية.[2]

لم تقتصر جهود التموين على مساهمات اللاجئين الجزائريين في تونس فحسب، بل لعبت الحكومة التونسية دورًا فعالًا في هذا المجال أيضًا. فقد عملت على توفير المواد الغذائية، والملابس، والأدوية، التي كانت تُهرَّب إلى الحدود الجزائرية التونسية بواسطة سيارات تابعة للجيش والحرس الوطني التونسي.

وقد تم اعتماد خطة لوجستية محكمة، ترتكز على سلسلة من محطات التموين تمتد من مناطق مختلفة في تونس، بما في ذلك العاصمة، والشاطئ، والساحل الشرقي، وصولًا إلى الحدود. وكانت القاعدة اللوجستية الرئيسية في تونس نقطة الانطلاق الأساسية، حيث تتولى

[1] فاروق بن عطية، **الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير (1954-1962)**، تر: عبد الرحمان كابوية ومحمد سالم، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص77.

[2] صالح عسول، **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة (1956-1962)**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، باتنة، 2008 -2009، ص97.

شاحنات الحرس الوطني نقل الإمدادات، بينما يتكفل الجيش التونسي بتأمين الطريق لضمان وصول المؤونة إلى الثوار.

توزّعت المخازن والقواعد الخلفية على عدة مناطق مثل سوق الأربعاء، الكاف، تاجروين، وتالة، وقبيل بلوغ الحدود، تُسلَّم المؤونة وتُنزل هناك لتُتابع طريقها نحو العمق الجزائري، وتحديدًا إلى سوق أهراس والمنطقتين العسكريتين الأولى والثانية.[1]

بالإضافة إلى ما ذُكر سابقًا، التزم كل من الحزب الدستوري التونسي والاتحاد العام التونسي للشغل بتقديم الدعم لجبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري، حيث بذل المسؤولون جهودًا حثيثة لتوفير المواد الغذائية والملابس والأدوية للمجاهدين الجزائريين.[2] ومن المفيد أن نستعرض بعض الأمثلة على المؤونة والذخائر التي كانت تُرسل إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية. ففي عام 1958، يشير فتحي الديب إلى أن الجزائر تلقت عبر الجهة الشرقية مساعدات متنوعة شملت: 15,000 زوج من الأحذية، و15,000 بدلة خاصة بجيش التحرير، و30,000 بطانية صوفية، بالإضافة إلى 5,000 طن من القمح و1,000 طن من السكر.[3]

ثالثا: الدعم العسكري

استفادت الولايات الداخلية (الثانية والثالثة والرابعة) من قوافل الأسلحة القادمة من تونس بكميات متفاوتة. وقد أشار بعض المسؤولين في الولاية الثانية إلى أن ما حصلوا عليه من أسلحة حتى عام 1958 لم يكن كافياً لتغطية احتياجاتهم، على الرغم من أن هذه الولاية كانت من أكبر الولايات في المنطقة.[4] ويُعزى ذلك إلى استحواذ قوافل الأسلحة على الجزء الأكبر منها من قبل الولايتين الثالثة والرابعة، نظراً لموقعهما الجغرافي القريب من تونس. ويؤكد إبراهيم

---

[1] حبيب حسن اللولب، **التونسيون والثورة الجزائرية 1954-1962**، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006، ص202.

[2] فاروق بن عطية، المرجع السابق، ص81.

[3] فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص ص 365-367.

[4] عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج2 ،ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ، ص65.

العسكري أن مجموع قطع الأسلحة التي سُلّمت إلى الولايات الداخلية منذ سنة 1955، حسب الوثائق الرسمية المحفوظة لدى أحد مسؤولي القاعدة الشرقية، بلغ 3017 قطعة سلاح متنوعة، بين بنادق ورشاشات ومدافع الهاون، إضافة إلى الذخيرة[1]. ويُذكر أن مجاهدي الولاية الثانية كانوا يرسلون ممثلين عنهم لتنظيم قوافل خاصة بهم، حيث بادروا بتشكيل قوافل لجلب الأسلحة من تونس بأنفسهم، كما أنشئوا كتبتين بتونس لتأمين السلاح وتمثيل الولاية هناك.

وخلال نهاية سنة 1957، شُكّلت لجنة مشتركة من ممثلي الولايات للإشراف على تقسيم الأسلحة وإيصالها إلى الداخل، وتنظيم الفرق والكتائب التي كانت تتولى تسلُّمها، وذلك وفق ترتيب رقمي (1 – 2 – 3 – 4) يُمثل كل ولاية. لكن نشاط تهريب الأسلحة لم يكن دون مخاطر، فقد كانت الطرق وعرة وصعبة، وأدرك العدو الفرنسي خطورة هذه القوافل منذ سنة 1958، مما دفعه إلى تعزيز الرقابة على الحدود.[2] كما زادت الحكومة الفرنسية من تواجدها العسكري على طول الحدود الجزائرية التونسية، وأنشأت نقاط مراقبة كثيفة في محاولة لوقف عمليات التهريب والحد من إيصال الأسلحة إلى المجاهدين.[3]

لقد كان اختراق خط موريس من قبل جيش التحرير الوطني مهمة تتطلب إعداداً دقيقاً وتنظيماً عالياً، نظراً لصعوبة عبور قوافل السلاح. فقد استلزمت هذه العمليات مجهوداً كبيراً وتكاليف باهظة وخسائر فادحة، خاصة في إيصال شحنات الأسلحة إلى المجاهدين داخل الوطن. وقد أشار العقيد اوعمران، المسؤول عن التسليح، إلى هذه التحديات بقوله: "إن جيش التحرير الوطني، من حيث العدد والتسليح، يواجه حالياً ظروفاً صعبة جداً مقارنة بعدوه الذي يتمتع بإمكانات وتقنيات متطورة. فنحن خسرنا أكثر من 6000 مجاهد خلال شهرين فقط في

[1] إبراهيم العسكري، **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص196.

[2] جودي الأخضر بوالطمين، **لمحات من ثورة الجزائر**، ط2، مؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص207.

[3] يحي بوعزيز،المرجع السابق، ص225.

منطقة ورفلة. وإذا كنا نرغب في تحقيق الانتصار، فإن علينا أن نعيد النظر بشكل جذري في طرق تسليحنا وتموينا بالذخيرة، لأن الوضع الحالي لم يعد مقبولاً."[1]

لقد اتسمت هذه العمليات الخاصة باختراق خطوط الموت بأساليب بسيطة، وتطورت باستخدام مقصات خاصة لقص الأسلاك الشائكة، ومتفجرات البنغالور (Les Bengalore) لفتح ممرات، مع تدريب الجنود على طرق العبور.[2] وقد شكل جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية فيلَقاً يتألف من أربع كتائب (حوالي 700 جندي)، كان من مهام عناصره مراقبة خط موريس، وقطع الأسلاك، ونزع الألغام في منطقة التباب من أجل تسهيل المرور. كما كانت هناك كتيبة تُموَّن من الولايات المتحدة بالأسلحة، غير أن هذه الفيلق وقع تحت حصار القوات الفرنسية وتعرض لهجوم كبير في معركة "كري" في مايو 1958. أسفر الهجوم عن خسائر فادحة، إذ لم ينجُ سوى عدد قليل من الجنود من الكتيبتين المتواجدتين هناك،[3] وأصبح اختراق خطي شمال وموريس خلال النصف الثاني من سنة 1958 أمراً بالغ الصعوبة، مما اضطر قادة الثورة إلى إيقاف إرسال قوافل جلب الأسلحة، واكتفوا بالمصدر التونسي للسلاح، وهو العدو نفسه.[4]

في الوقت الذي كانت فيه الأسلحة تتجمع على الحدود الشرقية، تزايد عدد أفراد جيش التحرير الوطني في الأراضي التونسية. وقد أُنشئت قواعد خلفية للتدريب والتمركز، وتزايد الاهتمام بتسليح جيش الحدود الشرقية بالمعدات والأسلحة الحديثة. ومع تحسن العلاقات بين الجزائر وتونس منذ عام 1960، وفّرت السلطات التونسية تسهيلات مهمة لنشاط الجيش، وسمحت بمرور قوافل الأسلحة عبر أراضيها، مما عزز قدرات الجيش بالأسلحة والمعدات الحديثة، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة. ولم تعرقل السلطات التونسية دخول هذه المعدات، رغم

---

[1] محمد حربي، المصدر السابق، ص179.

[2] محمد قنطاري، **سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية: الأسلاك الشائكة (سلسلة الملتقيات)**، تأليف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثور أول نوفمبر 54، الجزائر، 2010، ص73.

[3] إبراهيم العسكري، المرجع السابق،ص ص184،186.

[4] جودي الأخضر بوالطمين، المرجع السابق، ص208.

التهديدات الفرنسية باستخدام السفن والطائرات. ومن خلال الفترة من مايو 1960 إلى مايو 1961، تم إدخال كميات كبيرة من الأسلحة إلى جيش التحرير بفضل تلك التسهيلات، واستفادت الحكومة الجزائرية المؤقتة من الاتفاقية الموقعة مع الحكومة التونسية في ديسمبر 1960، والتي أعفت الأسلحة والتجهيزات من الرسوم الجمركية والضرائب.[1]

رحّب المسؤولون الجزائريون بالموقف التونسي، رغم أن السلطات التونسية كانت تفرض رقابة صارمة على مختلف أنواع الأسلحة المرسلة إلى هيئة الأركان العامة، مما أدى أحيانًا إلى تأخير وصول كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد. وعلى الرغم من أهمية مرور الأسلحة، فقد كانت تونس تشترط تنسيق ذلك مع قيادات جيش التحرير الوطني، انطلاقًا من التزاماتها بالعلاقات الرسمية مع النظام التونسي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف لم يكن دائمًا في مصلحة الجزائريين، حيث تعرضوا لضغوط عدة بسبب طبيعة هذه العلاقة، وخاصة خلال عامي 1958 و1961، عندما تم احتجاز شحنات من الأسلحة وتأخر وصولها، مما أحدث ارتباكًا في تنفيذ الخطط العسكرية.[2]

كانت الإجراءات التونسية تجاه الثورة الجزائرية تتسم بالحذر نظرًا للوضع المعقد آنذاك، ولم تكن السلطات التونسية مستعدة للمجازفة بسيادتها. كما لم تكن تلك الإجراءات تتماشى مع حجم المساعدات التي كانت تقدمها الثورة الجزائرية. ورغم أن الحكومة الجزائرية المؤقتة كانت تتدخل في كل مرة يتعرض فيها النظام التونسي للنقد، فإن القضية المتعلقة بتهريب الأسلحة كانت من أبرز ما أثار الجدل، خاصةً أن عملية نقل الأسلحة إلى داخل الأراضي التونسية كانت تتم بدون مقابل واضح.

لم تذكر المصادر التونسية ما إذا كانت تونس تحصل على هذه الأسلحة مجانًا أو مقابل ما، كما لم يُعثر على أي اتفاق رسمي منذ عام 1957 يوضح طبيعة هذا التعاون. ويدل هذا الصمت التام على احتمالين: إما أن الحكومة التونسية كانت تقدم التسهيلات مجانًا، أو أن

[1] الجنيدي خليفة وآخرون، **حوار حول الثورة**،ج2، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر ،2008، ص514.

[2] محمد صديقي، **الطرق والوسائل السرية لتهريب الأسلحة**، دار الهدى، عين مليلة، ص ص30-31.

هناك اتفاقًا سريًا لم يُعلن عنه. ويُرجّح أن السلطات التونسية لم تمنع عناصر الحكومة الجزائرية المؤقتة من الترويج لهذا الأمر، رغم الانتقادات التي كانت تُوجَّه إليها من قِبل الجنود التونسيين والرأي العام[1].

ومن المثير للاهتمام، ما ذكره بعض عناصر جيش الحدود، أن الحكومة التونسية كانت تأخذ نسبة تعادل 10% من الأسلحة المهربة كعمولة. كما أوضح عادل تويج أن تونس لم تكن فقط معبرًا للأسلحة، بل كانت أيضًا تطالب بنصيب منها، وهو ما أكده بعض الثوار عند مرورهم من تونس بعد قدومهم من مصر. وقد علمت القيادة الجزائرية لاحقًا أن تونس كانت تتقاضى هذه النسبة مقابل السماح بمرور السلاح إلى الجزائر عبر أراضيها، وهو ما خلق حالة من التوتر بين الثورة والحكومة التونسية. [2]

المطلب الثاني: العلاقة بين جبهة التحرير الوطني والسلطات التونسية قُبيل وأثناء استقلال تونس

أولا: أهمية تونس بالجزائر

تُعدّ تونس قاعدة استراتيجية هامة للثورة الجزائرية، نظراً لموقعها الجغرافي المحاذي للجزائر من الشمال إلى الجنوب، إضافةً إلى التشابه الجغرافي والبشري، مما جعلها داعماً رئيسياً للثورة منذ انطلاقتها، وملاذاً آمناً للمجاهدين. وقد استقبلت تونس أعداداً كبيرة من اللاجئين، خاصةً في المناطق القريبة من مواقع المعارك، مثل ضواحي تبسة. ومنذ سنة

[1] عادل نويهض، **أيام كانت عربية**، ط1، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1990، ص200.

[2] المرجع نفسه، ص200.

1957،[1] تم إنشاء مخيمات خاصة باللاجئين الجزائريين، بعد إقامة خطي موريس وشال، وتوسعت هذه المخيمات لتشمل مناطق واسعة من الأراضي التونسية[2].

اكتسبت تونس أهمية متزايدة للثورة الجزائرية بعد الاستقلال عام 1956، حيث وفّرت تسهيلات كبيرة للمجاهدين الجزائريين على المستويين العسكري والسياسي. كما استقبلت أعداداً كبيرة من الجزائريين، سواءً من المهاجرين أو المجاهدين، وأصبحت مناطق الحدود التونسية قواعد خلفية للثورة، يتم فيها تمرير السلاح، وإنشاء مراكز للتجمع، والاستراحة، والتدريب.

بعد أن استقرت لجنة التنسيق والتنفيذ في الخارج عام 1957، قررت استغلال القواعد الخلفية لتدريب نحو 20 ألف جندي من الولايات الداخلية، بهدف رفع الكفاءة التقنية للجيش. كما بدأت بتجهيز هذه القوات بالأسلحة وتزويدها بإطارات مدربة تدريباً جيداً في المدارس العسكرية. وقد تجسد هذا التوجه في مساعي اللجنة لحث الضباط الجزائريين على الفرار من الوحدات الفرنسية المتمركزة في ألمانيا.[3]

يتجلى ذلك أيضًا في إرسال المئات من ضباط جيش التحرير إلى المدارس العسكرية في الدول العربية والاشتراكية، بهدف تطوير مهاراتهم وتعزيز قدراتهم. وقد تلقى هؤلاء الضباط تكوينًا متخصصًا، لم يقتصر على حرب العصابات فقط، بل شمل مختلف فروع الأسلحة، من المشاة والمدرعات إلى المظليين والطيران والبحرية والاتصالات. وقد استُخدم هؤلاء الضباط المتخصصون لاحقًا كمُدربين في مراكز التدريب، أو كضباط أركان ضمن "القيادتين العسكريتين الميدانيتين" على الحدود الشرقية والغربية، وذلك في أبريل 1958.[4]

---

[1] Farouk Banatia, **les Actions Humanitaires pendant la lutte de Libération 1954-1962**, Editions Dahlab, Alger, 2007, p75.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص225-227.

[3] Mouhammed Harbi, **le FLN : Mirage et Réalité 1954-1962**, 2éme édition, les Editions J.A, Paris, 1980, p230.

[4] Guy Pervillé**, les Etudiants Algériens de l'Université Francaise 1880-1962**, Casbah Editions, Alger, 1997, p195.

ثانيا: الاتصالات الجزائرية التونسية الأولى

بعد تأسيسه لحزب الشعب الجزائري، كثّف مصالي الحاج[1] اتصالاته مع زعماء الحركة الوطنية في تونس، داعيًا إلى ترسيخ الهوية المغاربية ذات الطابع العربي الإسلامي[2]. وقد عبّر قادة الحزب في تلك الفترة عن تطلعهم إلى إقامة جبهة موحدة على مستوى دول شمال إفريقيا، تهدف إلى المطالبة بالاستقلال الجماعي للبلدان المغاربية الثلاثة. كما أبدوا حرصهم الشديد على تجنب الدخول في مفاوضات فردية مع الاستعمار الفرنسي أو الإسباني، مؤكدين أهمية التنسيق المشترك في مختلف المبادرات، بغض النظر عن طبيعتها في هذا الإطار، سافر كلٌّ من الأمين محمد الأمين دباغين[3] ومبارك لمين إلى تونس بشكل سري، ثم انضم إليهما المناضل الشاذلي[4]، الذي كان قد التحق أولاً بالعاصمة التونسية في مايو سنة 1945. سعى الثلاثة إلى عقد اجتماعات سياسية، فالتقوا بالفضل بن عاشور، رئيس جامعة الزيتونة، الذي كان من مؤيدي حزب الدستور القديم، وكذلك المحامي حسن قلالي، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات المستقلة. وقد اتفقوا على ضرورة إشراك حزب الدستور في التوحيد دون تهميش أي طرف. كما تمّ لقاء بين أعضاء المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري، ومن بينهم سعدي وسليم وعلال بلحواز، وقد أبدوا موافقتهم على التوحيد، ووافقوا على مقترحات حزب الشعب، بما في ذلك تنفيذ عمليات مسلحة في الشمال.[5]

---

[1] Benjamin Stora**, Dictionnaire Biographique de Militants Nationalistes Algériens 1926-1954,** Ed. l'Armattan, Paris, 1985, p60-64.

[2] **مذكرات مصالي الحاج 1898-1938**، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، 2008، ص226.

[3] القرص المضغوط، **تاريخ الجزائر 1830-1962**، تأليف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثور أول نوفمبر 54، 2002.

[4] خير الدين شترة، **المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية**، طبعة خاصة، دار كردادة، الجزائر، 2013، ص339.

[5] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951**، تر: أمحمد البار، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص1173- 1174.

عقد الاجتماع، حسبما ذكر الشاذلي المكي، في شهر جوان بمنزل الشاذلي بن القاضي، أحد شيوخ الزيتونة، وقد حضره كل من الفاضل بن عاشور، وصالح بن يوسف، وعلي البهلوان، ومحيي الدين القليبي، وصالح فرحات ممثلين عن الدستور القديم، إلى جانب وفد من حزب الشعب. وقد تم خلال هذا اللقاء إقرار اتفاقية تهدف إلى توحيد النضال في منطقة المغرب العربي، وهي الاتفاقية ذاتها التي نقلها الأمين دباغين إلى المغرب الأقصى، حيث التقى بالمهدي بن بركة ومناضلي حزب الاستقلال الذين قاموا بالتوقيع عليها.[1]

شهدت فكرة الوحدة خلال الفترة ما بين 1937 و1945 تراجعًا نتيجة الصراع بين دول المحور والحلفاء، ما انعكس سلبًا على الحركات الوطنية التي انقسمت بين مؤيدة لهذا الطرف أو ذاك، رغم استمرار الدعوات إلى الوحدة والتضامن[2].

ويرى البعض أن مسألة التعاون بين تونس والمغرب تعرقلت في مؤتمرين اثنين[3]، بسبب الظروف السياسية الخاصة بكل بلد، بالإضافة إلى انشغال كل طرف بقضاياه الداخلية، خاصة المتعلقة بالكفاح المسلح. وقد حاول حزب الشعب سنة 1949 تكوين جبهة مغاربية مسلحة، إلا أن هذه المحاولة لم تنجح. وفي 19 جوان 1949، بعث المكتب السياسي لحزب الشعب وفدًا إلى تونس[4]، مكوّنًا من حسن الأمين وأحمد بن بلقاسم، حيث تواصلا مع صالح بن يوسف (الأمين العام لحزب الدستور الجديد) والحبيب بورقيبة، لكن اللقاء لم يسفر عن نتائج إيجابية، نظرًا لانشغال الطرفين بمفاوضاتهما مع فرنسا.[5]

---

[1] محمد بلقاسم وآخرون، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، الجهة الشرقية 1954-1962**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، الجزائر،2007، ص330.

[2] المرجع نفسه، ص330.

[3] **الديبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962**، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الديبلوماسية، تأليف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثور أول نوفمبر 54،الجزائر، 1998، ص83-84.

[4] محمد بلقاسم، المرجع السابق، ص342.

[5] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص ص32-33.

ثالثا: تشكيل قاعدة جبهة التحرير الوطني بتونس

في عام 1957، ومع تدهور الوضع الأمني في الجزائر العاصمة نتيجة إضراب الأيام الثمانية، المعروف بمعركة الجزائر الكبرى،[1] قررت لجنة التنسيق والتنفيذ مغادرة البلاد والتوجه نحو تونس. اتخذ هذا القرار الأعضاء الخمسة في اللجنة، غير أن تنفيذ الخطة لم يكتمل كما رُسم، إذ غادر أربعة منهم، بينما أُلقي القبض على العربي بن مهيدي يوم 23 فيفري 1957، وتم إعدامه ليلة 3 مارس من العام ذاته. حرصًا على ضمان الوصول إلى الخارج، قرر الأعضاء تقسيم أنفسهم إلى مجموعتين: توجه كل من عيان رمضان وسعد دحلب نحو المغرب، ومنه واصلوا إلى تونس، في حين سلك كريم بلقاسم[2] وبن يوسف بن خدة الطريق نحو المشرق. وخلال رحلتهما، انضم إليهما بن طوبال، واجتمعوا جميعًا في تونس خلال صيف نفس السنة، ثم التحق بهم لاحقًا عبد الحفيظ بوصوف قادمًا من المغرب.[3]

عُقدت لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس خلال الفترة من 25 إلى 29 أكتوبر 1957، لمناقشة الأوضاع السياسية والعسكرية والدبلوماسية. وقد توصلت اللجنة إلى تصريح تطرقت فيه إلى عدة نقاط هامة، بما في ذلك ضرورة أن يُعترف مسبقًا باستقلال الجزائر كشرط للمفاوضات بين الجزائر وفرنسا. كما ناقشت أوضاع الحرب التحريرية في الجزائر وشمال إفريقيا بشكل عام، وأكدت على تضامن الشعوب. إضافة إلى ذلك، تم التطرق إلى ضرورة فتح جبهة صحراوية للعمليات العسكرية بهدف الحد من استنزاف ثروات الجزائر.[4]

---

[1] سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص ص 46،56.

[2] Stora, Op, cit, PP329,330.

[3] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص ص16-17.

[4] بيان لجنة التنسيق والتنفيذ، مجلة المجاهد، العدد11، 1957/11/01، ص ص1،16.

كما ذكرنا سابقًا، في نهاية سبتمبر 1956، أرسلت لجنة التنسيق والتنفيذ العقيد عمر أوعمران إلى تونس لضبط الأوضاع، حيث قام باعتقال محساس ووضعه تحت الإقامة الجبرية بسبب معارضته لمقررات الصومام وتحريضه لقادة الجبهة الشرقية (الولاية الأولى والقاعدة الشرقية) على عدم الاعتراف بها. وتمكن محساس من الهروب، متهماً لجنة التنسيق والتنفيذ بمحاولة تصفيته جسديًا. بمساعدة محمود الشريف، استطاع أوعمران إزاحة عبد الحي، الذي كانت السلطات التونسية تصفه بأنه "دولة داخل دولة"، مما مهد الطريق للجنة لبسط سيطرتها على تونس.[1]

[1] خالد نزار، **الجزائر، يوميات الحرب 1954-1962**، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص108.

الفصل الثاني: حادثة فيلا لاكانيا الخلفيات والأسباب والأحداث 1956

المبحث الأول: أسباب حادثة فيلا لاكانيا

المطلب الأول: الأسباب المباشرة والغير مباشرة للحادثة

المطلب الثاني: تفاصيل حادثة فيلا لاكانيا والأطراف المتورطة فيها

المبحث الثاني: ردود الفعل المباشرة من الطراف المعنية

المطلب الأول: رد فعل جبهة التحرير الوطني

المطلب الثاني: رد فعل السلطات التونسية

تُعدّ حادثة فيلا لاكانيا من أبرز المحطات الحرجة في مسار الثورة الجزائرية، إذ كشفت عن عمق الانقسامات التنظيمية والتوترات القيادية التي أخذت تتبلور في منتصف سنة 1956، في وقت كانت فيه الثورة تسعى لترسيخ هياكلها وتوسيع عملياتها. وقد جاءت هذه الحادثة في سياق مشحون بالأحداث، وسط تصاعد الخلافات الداخلية بشأن القيادة والشرعية وأساليب التسيير، الأمر الذي يستدعي الوقوف عند جذور الأزمة لفهم طبيعتها وتداعياتها. ومن هنا، يتناول هذا المبحث جملة الأسباب التي أفضت إلى انفجار هذه الحادثة، مركّزًا على العوامل التي مهّدت لها وساهمت في بلورتها.

المبحث الأول: أسباب حادثة فيلا لاكانيا

إنّ تفكيك الأسباب الكامنة وراء حادثة فيلا لاكانيا يقتضي تحليلًا دقيقًا لمجموعة من المؤشرات التي كانت تتنامى داخل جسد الثورة، خاصة في المناطق الداخلية الحساسة. وقد تعددت هذه الأسباب بين ما هو مباشر مرتبط بأحداث ملموسة وشخصيات محددة، ويهدف هذا المطلب إلى عرض هذه العوامل في شقّيها، من خلال تسليط الضوء على أبرز مظاهر الاختلال القيادي والتوتر السياسي، والتي شكّلت الخلفية الحقيقية للحادثة.

المطلب الأول: الأسباب المباشرة والغير مباشرة للحادثة

أزمة القيادة بالمنطقة الأولى: كانت المنطقة الأولى تعيش أزمة في القيادة بعد القبض على قائدها مصطفى بن بولعيد[1] في 22 مارس، بالإضافة الى استشهاد نائبه

[1] **مصطفى بن بولعيد:** ولد سنة 1917بقرية "اينركب " بأريس ولاية باتنة، نشأ في أسرة متدينة، قضى الخدمة العسكرية في مطلع عام 1939، تقدم لانتخابات مجلس الجزائري ممثلا لحركة إ.ح.د ، تكفل بإيواء المناضلين بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، تولى قيادة المنطقة الاولى ومن مفجري الثورة تم سجنه في فيفري 1955، وتمكن من الفرار استشهد في 23 مارس 1956، للمزيد ينظر إليه: عبد الوهاب الشلالي: **الاوراس مهد ثورة التحرير بإمتياز و مصطفى بن بولعيد مفجرها بإقتدار**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، جامعة العربي تبسي، مج3،ع5، الجزائر، 2017،ص ص 18،22.

شيحاني بشير[1] في 23 أكتوبر 1955 بعد معركة الجرف في ظروف غامضة مما أحدث بلبلة وفراغا داخل التشكيلات القيادية بالمنطقة الأولى، لتصبح القيادة بين عاجل عجول وعباس لغرور ثم يليه استشهاد مصطفى بن بولعيد في 1956 بعد فراره من السجن والتحاقه بمقر القيادة في الأوراس أيضا كان استشهاده في ظروف غامضة كذلك، لتأتي تصفية الشهيد جبار عمر في 11 أفريل 1956 قائد منطقة سوق اهراس في نفس الظروف، إضافة لكل هذه الأحداث وقع مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، وعدم حضور أي ممثل للمنطقة الأولى مما جعلها إشكالية كبيرة لدى مؤتمري الصومام، وهنا يجب الإشارة أن عبان رمضان أحد قادة مؤتمر الصومام قد بدأ في الخلاف مع المنطقة الأولى قبل المؤتمر، وتصرف كأنه ممثلا للداخل قبل وجود شرعية مؤتمر الصومام.[2]

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد غياب مصطفى بن بولعيد عن قيادة الولاية، شهدت القيادة في البداية نوعًا من الاستقرار والانسجام بين بشير شيحاني ومساعديه[3]، مما أسهم في تنشيط العمليات العسكرية والكمائن ضد الجيش الفرنسي، واشتدّ التنافس على اغتنام الفرص وتحقيق الانتصارات.

غير أن هذه الروح التنظيمية لم تدم طويلًا، وذلك بسبب رغبة عمر بن بولعيد في تولي القيادة، ودخول المسعود بن عيسى في خلافات مع عاجل عجول من جهة[4]، ورفضه لتعليمات وقرارات

---

[1] **شيحاني بشير**: ولد يوم 22افريل1929. بنواحي قسنطينة وسط عائلة ميسورة الحال، درس العربية في مدرسة سيدي حميدة، انخرط منذ صغره في خلية الطلبة بمدرسة جول فيري1946، انظم بعدها إلى المنظمة الخاصة 1947، كان له شرف التحضير لاندلاع الثورة بعد ان انتقل إلى الاوراس رفقة الشهيد مصطفى بن بولعيد عين قائدا بالنيابة للولاية الاولى بعد سفر بن بولعيد، قاد معركة الجرف الشهيرة، استشهد 2اكتوبر1955بالاوراس. للمزيد ينظر الى: آسيا تميم: **الشخصيات الجزائرية (100شخصية)**، دار المسك للنشر والتوزيع، الحزائر 2008، ص123.

[2] علي بالهادي، **مؤتمر لاكانيا وانعكاساته على قاعدة الثورة الجزائرية بتونس**، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج8، ع1، جامعة لوينسي علي، البليدة–الجزائر، جوان 2024، ص630.

[3] مصطفى مرادة ، **شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص45.

[4] عمر بوزيدي، **أزمة القيادة العسكرية في الولاية الأولى 1955–1957–دراسة مقارنة ما بين الروايات الفرنسية والروايات الجزائرية**–، المجلة الدولية للدراسات الأدبية والإنسانية، جامعة باتنة–1–، الجزائر، جانفي 2021، ص140.

شيحاني التي كانت تدعو إلى إمداد باقي فصائل جيش التحرير بالسلاح والمؤونة من جهة أخرى. وقد تحالف الرجلان ضد قيادة شيحاني، وتقاطعت رغبتهما في إزاحته، فقاما بتحريض الوحدات ضده ونشر التلفيقات عنه بتونس. حاول شيحاني استدراك الوضع، فعرض على عمر بن بولعيد منحه القيادة الشرفية للمنطقة، ورئاسة الجمهورية في المستقبل، غير أن هذا العرض لم يُرضِه، كما لم يُرضِ معارضيه الذين احتجوا بتوصية مصطفى بن بولعيد – قبل ذهابه – بعدم إسناد أية مسؤولية لأخيه.

ولتجنّب الضغوط الممارسة عليه، قرر شيحاني تغيير مقر قيادته من "كيمل" بباتنة إلى مركز القلعة جنوب خنشلة بتاريخ 20 فيفري 1955، فاستقل بذلك عمر بن بولعيد بقيادة الأجزاء الغربية من الأوراس، واتخذ من جبل شيليا مقرًا له وعليه.[1]

غير أن قيادة بشير شيحاني للمنطقة لم تستمر طويلًا، حيث اشتدت أصوات المخالفين والمعارضين له، خصوصًا بعد إقدامه على إعدام محمد الغبروري الذي اتُّهم بمحاولة اغتياله بتحريض من المسعود بن عيسى وعمر بن بولعيد. فقام شيحاني بعزل هذا الأخير، وعيّن مكانه فرحي ساعي، وكما أوكل قيادة منطقة آريس إلى كاتبه الشخصي حسين معارفي. وطلب من عمر بن بولعيد الحضور إلى مقر القيادة، غير أنه رفض، وظل خارجًا عن سلطته. وأمام تصاعد حدة التوتر، عقد شيحاني اجتماعًا تنسيقيًا بمقر قيادة الولاية حضره قادة المناطق والنواحي، تقرر فيه تجريد عمر من رتبته العسكرية، وطلب من حسين معارفي إلقاء القبض عليه ومحاكمته[2]. لقد ولّدت هذه القرارات الفجائية والحساسة ردود فعل ساخطة وناقمة على شيحاني، حيث أعلن عمر انشقاقه رسميًا عن قيادته، وشرع في تحريض الوحدات ضده، وأصبح يتنقل برفقة حوالي 150 جنديًا بشكل مستقل في المنطقة الممتدة بين جبلي شيليا والأزرق. فحاول شيحاني إخضاعه عبر محاصرته، وقطع الإمدادات والمؤونة عنه[3]. واستمرت

---

[1] . عمر بوزيدي، المرجع السابق، ص140

[2] محمد العربي مداسي، **مغربلو الرمال–الاوراس النمامشة1954–1959**، تح: صلاح الدين الاخضري، منشورات anep، الجزائر، 2008، ص ص127–128.

[3] نفسه، ص 129.

الأوضاع على هذا الحال إلى أن طرأ ظرف استثنائي غيّر من معطيات البنية القيادية للولاية، حيث أُلقي القبض على بشير شيحاني، وانتهى به المطاف إلى المحاكمة ثم الإعدام على يد نائبيه[1].

في شهر أفريل 1956م تقرر عقد الاجتماع الشهري لقادة قطاعات منطقة سوق أهراس فأرسل القائد الوردي قتال دورية لإبلاغ القائد الزين عباد بموضوع الاجتماع، وحملت رسالة جاء فيها: قم بِاصْطِحَابِ بَعْضِ الْمُجَاهِدِينَ مَعَكَ وَتَعَالَ إِلَى مَقَرِّ الْإِدَارَةِ. ولهذا الغرض تشكلت دورية كنت ضمنها بمعية المجاهدين عبد المجيد بلغيث ومسنادي عبد الرزاق والعربي بن محمود سالمة، ورافقنا القائد الزين عباد خلال تنقله من قطاع جبل بني صالح إلى مقر قيادة المنطقة بقطاع أولاد بشيح حتى يشارك في الاجتماع الذي تقرر عقده في بيت المناضل بلقاسم شيبي الواقع في المكان المسمى الرحاب والذي يعد أحد مراكز الثورة في المنطقة، وفي هذا البيت وجدنا القائد الزهاري دريد قد وصل بدوره إلى القطاع ليشارك في الاجتماع، فيما غاب عمر البوقصي عن حضوره لنتفاجأ بوصول لجنة قادمة الأوراس يقودها المجاهد عبد الوهاب عثماني وضمت في عضويتها المجاهدين محمد العيفة وعمار دونة من وكانت هذه اللجنة قد تشكلت بأوامر من القائد مصطفى بن بولعيد خلال اجتماع وادي العطاف المنعقد في أواخر شهر فيفري[2]، وبداية شهر مارس 1956م ، والتي غادرت منطقة الأوراس في أواخر شهر مارس 1956م حينما اغتنم المجاهد عبد الوهاب عثماني فرصة تواجد المجاهد مُحَمَّد فَحْقَاحْ لَنْدُوشِين في قطاع كيمل من أجل نقل البريد الشهري ما بين منطقة سوق أهراس والأوراس، وطلب منه أن يعرف المسالك والطرق جيدا. يكون دليل اللجنة خلال تنقلها إلى منطقة سوق أهراس باعتباره يعرف المسالك والطرق جيدا.

[1] عمر بوزيدي، المرجع السابق، ص141.

[2] عثمان عكروت، **مذكرات المجاهد عثمان عكروت**، تح:طارق عزيز فرحاني، دار المثقف العربي للنشر، الجزائر، 2024، ص111.

توزعنا حول المقر لتأمينه وحماية القادة المجتمعين في الداخل بمعية ليشارك أعضاء اللجنة، ونحن كذلك حتى وصل القائد جبار عمر بدوره في الاجتماع بصفته قائد، قطاع، ورافقه عدد قليل من المجاهدين الذين ينشطون تحت قيادته من بينهم الزين نوبلي، وعمر معارفية، ثم دخل بمفرده إلى البيت الذي كان القادة مجتمعين بداخله. أما البقية وأذكر من بينهم صالح نيهرو وحمة شوشان فقد فضلوا التمركز في المكان المسمى المزرعة الذي يبعد قليلا عن مقر الإدارة وانتظار عودة قائدهم.

بمجرد دخول القائد عمر جبار[1] إلى البيت استظهر عبد الوهاب عثماني أمرا كتابيا صادرا عن القيادة بتوقيفه وتم تنفيذه بسرعة، وطلب من بعض المجاهدين بأن يخرجوه من البيت وقد رافقهم متظاهرا بأنه يعتزم القيام بنقل جبار عمر إلى مقر الإدارة في الأوراس التي طلبت حضوره، وحينما ابتعدوا عن البيت استغل المجاهد عبد الوهاب عثماني الوضع وطلب من المجاهد عمار الغراب أن يقتاد القائد جبار عمر. ويقوم بتصفيته ذبحا، فنفذ المجاهد عمار الغراب الأمر الذي تلقاه[2]، على جناح السرعة، وهكذا تمت تصفية القائد جبار عمر بلا محاكمة أو استجواب ودون أن يشهدها قادة منطقة سوق أهراس، الذين كانوا جميعا يجهلون نوايا قائد لجنة التحقيق عبد الوهاب عثماني وما كان يخطط له باتجاه عمر جبار، وتفاجئوا بما حدث له.[3]

بعد التحضيرات الأولية واختيار المنطقة الثالثة القبائل لاستضافة المؤتمر، شرع القائمون عليه بإرسال الدعوات لقادة الثورة في الداخل والخارج، وقد تلقى بعض قادة الثورة في الأوراس

---

[1] **جبار عمر:** ولد سنة 1930 بقرية الهامة ولاية سوق اهراس، انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأشرف على التحضيرات النهائية للثورة التحريرية بدأ نضاله بعد عمله في مناجم الونزة حيث تأثر بالمعاملة الاستعمارية، عرف بشجاعته وحنكته، استشهد عام 1956 ، للمزيد ينظر الى: سارة خباشة، موسى لوصيف: **قضية الاغتيالات في المنطقة الاولى(الاوراس)واثرها على مسار الثورة الجزائرية 1954-1962**،مجلة رفوف-مخبر المخطوطات-جامعة ادرار-،مج10 ،ع1 الجزائر، 2022 ،ص ص569-570.

[2] عثمان عكروت، المصدر السابق، ص112.

[3] المصدر نفسه ، ص113.

دعوات الحضور مرسلة من طرف قيادة المنطقة الثالثة،[1] وحسب عجول فانه تلقى رسالة هو وبلعقون تدعوهم لحضور مؤتمر يضم قادة الثورة فيقول عجول:" لقد تدارسنا أمر الرسالة بعد أن ترجمت إلى العربية أنا وبلعقون وقد ورد في الرسالة تاريخ 20 جويلية1956" غير أن قيادة الأوراس اصطدمت بمشكلة تمثيل المنطقة فنجد أن عباس لغرور في هذه الفترة قد غادر الأوراس متجها إلى تونس من أجل الصلح مع جماعة النمامشة، وهو ما حال دون تعيين ممثل له، أما عجول وحسب شهادة محمد الصغير هلايلي فقد اكتفى بالرد برسالة إلى منطقة القبائل مفادها: " أنه يسجل خيبة أمل وإحباط نتيجة عقد مؤتمر في غياب المنطقة الأولى ورغم ذلك فإننا نبارك من حيث المبدأ عقد المؤتمر ونثمن بالخصوص إنشاء قيادة مركزية للثورة".[2]

أما غرب الاوراس وخلال اجتماع لعمر بن بولعيد مع بعض قادة جبل "وستيلي"، عين نفسه على رأس وفد يرافقه الى منطقة القبائل، رأى البعض في هذا ان الهدف من هذا هو محاولة ظهوره كقائد أول للأوراس، خلفا لأخيه، وحرر بعض العناصر وثيقة تنص على ان ذهاب عمر بن بولعيد للمؤتمر لن يزيد من تكليف هو منحه صفة الرئيس، شارك في تحرير هذه الوثيقة محمد عرعار المدعو "بوعزةّ"[3].

تشير أيضا بعض الشهادات والتي أوردها محمد العربي مداسي في كتابه، أن عمر بن بولعيد حاول تعطيل وتيرة سير الوفد الأوراسي الذي يترأسه وهذا من أجل عدم الوصول في الوقت المحدد، فيرى البعض أنه تدبر أموره بحيث لا يحضر المؤتمر، في ظل هذا الجدل حول ممثل الأوراس تم عقد المؤتمر التقييمي مسجلا غياب الأوراس عن مجريات و فعاليات المؤتمر ليكون الخلاف داخل الأوراس سببا رئيسيا في هذا الغياب، غير أنه لا يمكن تجاهل دور القائمين على تحضير المؤتمر في تغييب قادة الأوراس وهو الأمر الذي يراه بعض مجاهدي

[1] هلايلي محمد الصغير، **شاهد على الثورة في الاوراس، دار القدس العربي**، وهران–الجزائر، 2013، ص210–213.

[2] فيصل فالته، فيصل فالته، **قيادة الاوراس بين الشرعية الثورية والتمرد على شرعية الصومام 1954–1957**، مجلة الراصد العلمي، مج 7، ع2، جامعة وهران–1–، الجزائر، مارس2020، ص 26.

[3] مباركية نوار، **بندقية من جبل بوعيف، مذكرات المجاهد عبد المجيد عبد الصمد**، المختار للطباعة والنشر، باتنة، د.ت، 153.

الأوراس على أنه بسبب التوجه الجديد لبعض الشخصيات الثورية والتي ترى وجوب استخدام أسلوب أقل عنفا بمعنى كفاح سلمي، وهو الأمر الذي لا يتحقق بوجود قيادات النواة الأولى الثورية والتي ترفض وضع مصيرها تحت تصرف السياسيين أمثال فرحات عباس وبن خدة[1].

كما ان مؤتمر الصومام بحد ذاته انعقد دون مشاركة المنطقة الأولى–الولاية الأولى– بسبب عدم التبليغ او بسبب الخلاف الحاد بين القادة بعد استشهاد ابن بولعيد، ويبدو ان أعضاء المؤتمر الذين أدرجوا اسم ابن بولعيد على راس قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في محضر الاجتماع لم يبلغوا فعلا باستشهاده[2].

وبعد مؤتمر الصومام وفي إطار شرح لقرارات المؤتمر، شرع عميروش في لقاءات مع قادة المناطق والنواحي، اثر عدة تنقلات في الناحية الغربية والشرقية لكيمل. تتعلق هذه الشروح بالتنظيم الجديد والهياكل العسكرية السياسية الاجتماعية والإدارية، كل القرارات استقبلت بالقبول ماعدا مبداين يتعلقان ب:

–أسبقية السياسي على العسكري.

–أسبقية الداخل على الخارج[3].

غير أن لا بد من توضيح المناقشة تتعلق أكثر بكثير على المبدأ الأول الذي استقبل بتحفظات من طرف المحاربين ليتحول فيما بعد إلى رفض قاطع لينزلق في النهاية الى مواجهات بين الطرفين الطرف الموالي والطرف المضاد للمؤتمر الصومام، وهذه المعارضة لمبدأ أسبقية السياسي على العسكري لم تكن من اختصاص الاوراس–النمامشة لوحدها، ولايات أخرى عبرت عنها بحدة أقل كذلك، عميروش وجد نفسه في مواجهة مع رفض الأوراسيين فيما يتعلق بتوزيع الرتب، التسميات، والتعيينات، التي نفذها خلال اللقاءات مع إطارات المناطق، ماعدا

[1] فيصل فالته، المرجع السابق ص26.

[2] المرجع نفسه، ص27.

[3] منصف جنادي، **أوراس–النمامشة شهادات لرفقاء مصطفى بن بولعيد**، مطبعة دار الشهاب، د.م، د.ت، ص222.

محاربي النمامشة، الذين لم يدعوهم ولم يلاقيهم، من المهم ملاحظة موقف عميروش في مقاربته في وضع حيز التنفيذ لقرارات مؤتمر الصومام التي لا تدخل في صلاحياته ولكن في تلك لهيئة قادة الولاية التي هي قائمة (مجلس الولاية)[1].

يجدر الإشارة هنا إلى أن عبان رمضان، أحد قادة مؤتمر الصومام، كان قد بدأ الخلاف مع المنطقة الأولى قبل انعقاد المؤتمر، حيث تصرّف وكأنه ممثل للداخل قبل أن يحصل على شرعية المؤتمر. ففي مارس 1956، تواصل عبان مع إدارة بورقيبة بعد أن أوفد مبعوثين يمثلون قاعدة تونس، وهما آيت حسن وروّاحبية. غير أن قيادة قاعدة تونس، ممثلة في عبد الحي، رفضت التعامل معهما، لأنه لم تصلها رسائل رسمية من قيادة المنطقة الأولى بخصوصهما. وبهذا التصرف، تجاهل عبان الأوامر الصادرة من قيادة المنطقة الأولى ومن قيادة الثورة في القاهرة، ما أدى إلى اختلالات في مسألة شرعية التمثيل على قاعدة تونس. وهنا بدأت بوادر الخلاف بالظهور[2].

أما بخصوص قضية انفصال النمامشة، فقد أطلقت تسمية معركة الاتصال والانفصال لأنها حدثت خلال فترة تاريخية حرجة مرت بها الثورة التحريرية بالمنطقة الأولى، فهذه التسمية نابعة من التطورات التي أحاطت بظروف المعركة[3].

فأما الاتصال: فيقصد به الاجتماع الذي عقده قادة وحضره أعضاء جيش التحرير الوطني بأكملهم والناشطون بمنطقة تبسة في منتصف شهر جوان 1956[4].

---

[1] منصف جنادي، المرجع السابق، ص222.

[2] علي بالهادي، المرجع السابق،ص ص630-631.

[3] **معركة جبل أرقو في تبسة** : كان معركة مهمة بتاريخ الثورة الجزائرية بقيادة الشهيد لزهر شريط في17جوان1956 تميو المعركة بالتصدي المجاهدين للهجوم الفرنسي ، وأصيب لعقيد بجار برصاصة قرب قلبه ينظر إليه: بضياف سلطاني: **من معارك جيش التحرير معركة جبل أرقو بتبسة"1956نموذجا"** ، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج1،ع2، الجزائر،2019، ص ص159،154.

[4] طارق عزيز فرحاني، **مذكرات المجاهد عبد المجيد بلغيث" رحلة جهاد"** ، ط1، دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2024، ص145.

وأما الانفصال، فيقصد به النتيجة التي اسفرت عنها االاجتماع السابق، حيث قررت القيادة انفصال منطقة تبسة عن الاوراس بعد التصفيات التي حدثت للعديد من القادة والمجاهدين. وقد أصيب الجنرال بيجار في هذه المعركة الحاسمة، وسقط مغشيا عليه، ونقل بعد ذالك للمستشفيات الفرنسية ليتلقى العلاج فيها. واستشهد العديد من المجاهدين وأصيب بعضهم خلال المعركة[1].

إن التدخل السافر والمباشر للقيادة العليا في الأوراس بإرسالها لجنة خاصة إلى منطقة سوق أهراس قصد اغتيال عمر جبار كان عملا غير حكيم زاد المشكلة تعقيدا، وأجج نار الفتنة بين تلك القيادة وبين المجاهدين في منطقة سوق أهراس من جهة وبينها القادة اللمامشة المسؤولين عن تلك المنطقة مسؤولية مباشرة من جهة أخرى خاصة عندما اكتشفوا أمر تلك الرسالة التي وجهها عبد الوهاب إلى القيادة في الأوراس والتي يقول فيها: "**لقد قتلنا عمر جبار، البقية (يعني القادة اللمامشة) ستأتي.**

وقد كانت الحكمة السياسية تقتضي أن تأمر القيادة في الأوراس قيادتها المحلية في منطقة سوق أهراس بتنفيذ أمرها الذي يقضي بإعدام عمر جبار إن كانت هناك أسباب حقيقية يقرها الشرع في هذا الشأن وبذلك تبقى القيادة بعيدة عن توجيه التهم السافرة إليها، وتكون قدر من التنسيق في العمل بينها وبين القيادة المحلية التي تمثلها في منطقة سوق أهراس[2].

يتّضح من خلال ما سبق أنّ حادثة فيلا لاكانيا لم تكن وليدة لحظة عابرة أو خلاف طارئ، بل جاءت نتيجة تراكمات عميقة من الأزمات التنظيمية والصراعات الشخصية والخلافات حول التمثيل والشرعية داخل المنطقة الأولى. فقد ساهمت أزمة القيادة، بعد فقدان رموزها الأساسية، في خلق فراغ قيادي زاد من حدّته التنافس بين القادة المحليين، وغياب رؤية موحّدة لمسار الثورة في الأوراس. كما شكّلت نتائج مؤتمر الصومام وتوجهاته مصدرًا إضافيًا للتوتر، إذ وُوجهت مبادئه برفض صريح من طرف بعض قادة الأوراس الذين اعتبروا أن شرعية

[1] طارق عزيز فرحاني، **مذكرات المجاهد عبد المجيد بلغيث" رحلة جهاد"** ، المصدر السابق،،ص 146.

[2] محمد زروال، المرجع السابق،ج1، ص277.

الداخل لا يمكن أن تتأسس دون مشاركة فعلية لهم. هذه الأسباب المباشرة وغير المباشرة مجتمعة مهّدت الأرضية لاحتدام الصراع وظهور الحادثة كإحدى أبرز تجليات الانقسام التنظيمي والسياسي داخل صفوف الثورة الجزائرية.

المطلب الثاني: تفاصيل حادثة فيلا لاكانيا والأطراف المتورطة فيها

اختلفت الروايات حول تاريخ انعقاد مؤتمر "لاكانيا"، حيث يذكر زروال تاريخ 21 سبتمبر 1956م، بينما يذكر الوردي قتال أنه وقع في 22 سبتمبر 1956م. غير أن الوثائق الفرنسية تقول إنه انعقد في 18 سبتمبر 1956م، حسب رأي **علي بلهادي** في مقاله مؤتمر لاكانيا "**ويمكن ترجيح الرواية الفرنسية في هذه النقطة بحكم أن المؤتمر انعقد في العاصمة التونسية، ولم يُعقد في جبل من الجبال أو في أحد الدواوير البعيدة عن أعين الرقابة الفرنسية، بحكم طبيعة التضاريس.**"

ما وقع في المؤتمر، فقد اكتفت الرواية الفرنسية بالجانب المأساوي منه، حيث تقول إنه كان عبارة عن تصفية حسابات بين قادة الثورة في المنطقة الأولى، واستُعمل الرصاص بين المجتمعين، وانتهى بمقتل الزين عباد، وعيدودي بشير، ويوسف محمد الملقب الربعي. كما جُرح الوردي قتال، وأصيب لزهر شريط في عينه، أما فرحي ساعي فأصيب في ذراعه وفي صدره. وتضيف الوثيقة أن محمود الشريف لم يكن في القاعة، لكنه بعد لحادثة، ذهب مباشرة إلى الجزائر واستقر في الوادي الكبير.[1]

أما الروايات الشفوية، فقد تحدّثت عن فحوى ما وقع داخل قاعة المؤتمر، والتي حاولنا إماطة اللثام عنها كما يلي:

[1] علي بالهادي ، المرجع السابق، ص636.

شهادة المجاهد الوردي القتال:

في أواخر شهر جويلية 1956، خرج عباس لغرور الى تونس رفقة محمد منتوري، حيث كان يقيم في فيلا تقع في الدندان، وهناك كان يستقبل بعض الأشخاص الذين كانوا يريدون لقاءه[1]، وعن ذالك يتحدث المجاهد القتال: وفي ضواحي تونس حيث توجد زواية من الزوايا التيجانية كان يتولى شؤونها شيخ زواية سخرها في خدمة الثورة فقام عبد الحي السوفي[2]، بتحويلها الى مراكز قيادة ومقر تعقد فيه الاجتماعات واللقاءات بين القادة الوافدين[3].

وفي هذه الفترة أيضا جهز كل من القائدان لزهر شريط و الوردي قتال أنفسهم واتجهوا بدورهم الى تونس، ثم لحق بهم القائد الزين عباد الذي أشرف على قيادة معركة حامية الوطيس في المكان المسمى الغرير بقرب جبل أنوال خلال شهر أوت 1956[4].

عندما وصل القادة اللمامشة الى مدينة تونس اول مرة فانهم نزلوا في حمام الانف احدى ضواحي مدينة تونس، في وكالة يسمى صاحبها معاوية ومن هذه الوكالة كانوا ينتقلون الى مدينة تونس ويجتمعون مع بعضهم بعضا لدراسة المشكلات القائمة بينهم وبين القيادة في الاوراس، وهم: زين عباد، الوردي قتال، العيد بلباهي مناعي، الحبيب عباد، عبد المجيد بلغيث، ومحمد الصغير زرفاوي[5]، وبعد ذلك ارسل عباس لغرور رسالة الى الساعي فرحي الذي كان

---

[1] طارق العزيز فرحاني، **المجاهد القائد فرحي ساعي 1910-1964م دراسة لمساره الثوري بالولاية الأولى الاوراس-النمامشة من خلال الشهادات والوثائق الارشيفية**، ،ج2،دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2023 ، ص338.

[2] **السعيد عبد الحي**: بن الطاهر بن سعد بن حميدة ومريم بنت محمد، ولد سنة 1927 بالشبابطة بلدية الوادي، أقام بالرقيبة بالوادي ثم قسنطينة ثم تونس درس بالزيتونة عمل بالتجارة و الطلاء نشط في صفوف الاتجاه الاستقلالي مابين 1945-1948، لعب دورا مهما في دعم الثورة في تونس حيث اشرف على تنظيم القاعدة الخلفية للمجاهدين، توفي عام 1957. للمزيد ينظر الى: بوبكر حفظ الله، **التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال ارشيف ما وراء البحار الفرنسي**، المرجع السابق، ص177.

[3] الوردي قتال، **مذكرات المجاهد والقائد الميداني الوردي قتال عراسة**، دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص138.

[4] عمار حرمان، **مذكرات الرائد عمار جرمان الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال**، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص2007، ص60،62.

[5] محمد زروال، المرجع السابق،ج2، ص334.

متواجدا مع المجاهدين في جبل سبيبة، يطلب منه اللحاق بمن سبقه من القادة النمامشة الى مدينة تونس العاصمة من اجل عقد تصالح مع قادة الاوراس[1].

وعن هذه الرسالة تحدث المجاهد لسود مسعي قائلا: في خضم التطورات التي كانت تعيشها المنطقة الأولى، بدأت الاستدعاء تصل الى النمامشة لحضور اجتماع الصلح لحل مختلف المشاكل العالقة، حيث وصلت الرسالة للقائد فحي ساعي ليحضر الاجتماع والذي كان وقتها مريضا، فطلب المجاهد علي بن احمد مسعي من القائد فرحي الساعي ان يسمح له بالذهاب ليشارك في الاجتماع بدلا عنه، فرفض القائد فرحي ساعي طلبه هذا، وأخبره ان الجماعة دهاة، ولن يخبر مكائدهم جيدا، لذلك سيذهب بنفسه للمشاركة في الاجتماع[2].

وكان الغرض من وصول هذه الوفود إلى تونس على ان يلتقي الاوراسيون واللمامشة في تلك المدينة حيث تعرض القضايا على بساط البحث وتناقش نقاشا هادئاً بعيدا عن السلاح وأجواء القتال[3]، وبعض هذه الاجتماعات التي انعقدت اقسم البعض من سيدي خليل على ان يبقوا اوفياء لبعضهم بعضا وعلى ان يحافظوا على وحدتهم العضوية. وكان القادة اللذين أدوا اليمين هم: الوردي قتال، الزين عباد، الازهر شريط، وكان ذلك بحضور الحاج الاخضر حراث[4] ، بعد ان اكتمل جمع القادة في تونس، بدأت محاولات تقريب وجهات النظر بينهم وإذابة الجليد

---

[1] علي بن احمد مسعي، **مذكرات الضابط علي بن احمد مسعي-المنطقة السادسة تبسة-الولاية التاريخية الاولى**، الاوراس النمامشة، نوران للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020، ص59.

[2] طارق العزيز فرحاني، **المجاهد القائد فرحي ساعي(1910-1964)**،ج2، المرجع السابق، ص339.

[3] علي بالهادي، المرجع السابق،ص633.

[4] الحاج الأخضر، **حراث مناضل قديم كان يتمتع بقدر من الثقافة الاسلامية، من فرقة الزرامة**، للمزيد ينظر: محمد زروال، المرجع السابق، ص334.

وقد تولي علي محساس[1] الموفد من طرف احمد بن بلة هذه المهمة، وعن ذلك يتحدث بقوله: حين وصلت إلى تونس عشية انعقاد مؤتمر الصومام بأيام .دخلت في سلسلة لقاءات مع قادة النمامشة وعلى رأسهم لزهر شريط عن النمامشة و المجموعة الاخرى بقيادة عباس لغرور ومعه عبد الحي ومجموعته. واصلت المساعي من اجل اذابة الخلاف بين المجموعتين، بهدف توحيد القيادة وفي سبيل ذلك عقدت سلسلة من اللقاءات مع قادة الطرفين واستطعنا تذويب الخلافات[2]، وفي بعض هذه الاجتماعات التي كانت تنعقد من حين إلى آخر قال عباس لغرور: انني لست متسببا في إحداث اية مشكلات وخلافات بيني وبين القادة اللمامشة ولا في عملية الاغتيالات ولكن الشخص المتسبب في هذه الحوادث كلها هو التيجاني عثماني. ومن خلال ما قاله عباس طلب علي محساس من عباس عندما يدخل إلى الجزائر ان يرسل اليه التيجاني عثماني للتحقيق معه في هذه الاتهامات الخطيرة[3].

لكن الزين عباد حمل عباس المسؤولية واتهمه بقتل البعض من القادة المجاهدين اللذين لا يجهل امرهم احد. كما حمله المسؤولية في الخلافات التي تنخز الهياكل القاعدية للثورة في الولاية الاولى كلها، وأعلن الزين بانه لن يعترف بقيادة عباس وأنه لا تربطه به اية رابطة نظامية لا في التراب التونسي ولا في الأراضي الجزائرية[4].

---

[1] **أحمد محساس:** ولد في 17نوفمبر1923، ناضل في الحركة الوطنية واعتبر من مؤسسي المنظمة السرية، اعتقل سنة 1950وفر من سجن البليدة سنة1952متجها إلى فرنسا، اصبح عضوا قياديا في جبهة التحرير الوطني في فرنسا ، غادر إلى القاهرة ثم المانيا وبعد الاستقلال ساند بن بلة اثناء صراعه ، اسس حزب اتحاد القوى الديمقراطية عام1989. ينظر اليه: آسيا تميم، المرجع السابق، ص230.

[2] طارق عزيز، **فرحاني المجاهد القائد فرحي ساعي (1910-1964)**، المرجع السابق، ص341

[3] محمد زروال، المرجع السابق، ج 2، ص334.

[4] طارق عزيز فرحاني، المجاهد القائد فرحي ساعي.....، ج2، ص342.

اما أحمد محساس فأخبر القادة بان يتركوا الوضع مثلما كان عليه في السابق، حتى يقوم بالسفر وعقد لقاء مع احمد بن بلة وتبليغه بالمستجدات اللي وقعت في الأراضي التونسية، وانتظار حضوره لعقد اجتماع شامل يمكن من خلاله حل جميع المشاكل التي وقعت بين القادة وتقريب وجهات النظر بين قادة اللمامشة وعباس لغرور[1].

وبعدها حث على محساس كلا من الورد قتال و لزهر والزين نفسه على وجوب الاعتراف بقيادة عباس، إلى أن تتشكل قيادة موحدة باسم الولاية الاولى تضم شملها.وبعد سماع قادة اللمامشة بالمقترح الذي تقدم به علي محساس، ثم اخبره القادة الحاضرون بأن القادة اللمامشة اتفقو جميعا على تسوية مؤقتة تسمع بإجراء تواصل غير مباشر بين هؤلاء القادة ، وتقضي بتكليف القائد لزهر شريط قائد منطقة تبسة بأن يتوجه إلى منطقة الاوراس لأجل التنسيق مع كل من عباس لغرور وعاجل عجول في انتظار تنظيم الاجتماع الشامل المزعم عقده لأجل ايجاد حلول المشاكل العالقة[2]. وامام التسوية المؤقتة اللي توصل اليها القادة خلال اجتماعاتهم الاخيرة عقد عبد الحي السوفي اتفاقا مع عباس يقضي بتعجيل التصفية الجسدية لقادة اللمامشة المتواجدين بتونس واللذين قاموا بتقديم شكوى لأحمد محساس وهذا حسب شهادة المجاهد عبد المجيد بلغيث.

وفي يوم 17 سبتمبر 1956 اتجه القادة والمجاهدون إلى ضاحية منوبة بمدينة تونس لعقد اجتماع هناك قد حضر الاجتماع ساعي فرحي،الزين عباد،لزهر شريط،الوردي قتال، العيد الباهي مناعي،الباهي شوشان ،الصغير زرفاوي،عبد المجيد بلغيث ،عباس لغرور،عبد الحي السوفي،عبد الكريم هالي، عبد الحفيظ السوفي، أثيرت في هذا الاجتماع عدة قضايا خطيرة منها: قضية إعدام بشير شيحاني و عمر جبار و مصطفى بن بولعيد واحمد عثماني وحوحة عثماني وقد دارت اشغال هذا الاجتماع في جو ساخن[3]، وقرر تأجيل الاجتماع إلى اليوم

[1] طارق عزيز فرحاني، مذكرات المجاهد عبد المجيد بلغيث "رحلة جهاد"، المرجع السابق،ص161.

[2] المرجع نفسه، ص162.

[3] طارق عزيز فرحاني، المجاهد القائد فرحي ساعي.....، ج2، ص344.

الموالي، وكان السبب في فشل الاجتماع هو تعصب كل طرف لرأيه، وفي اليوم الموالي حضر القوم لعقد الاجتماع مرة ثانية لكن عبد الحي اخبرهم ان مكان الاجتماع قد تبدل من منوبة الى المكان المسمى لاكانيا في ماتيلدفيل تعددت الآراء حول مقر لاكانيا "هناك من ظن انها نفسها قصر الدندان"، الذي كان مقر قيادة القاعدة الثورية بتونس، بينما أصبح حاليا لاكانيا تسمى الوردية وهي أحد أحياء الجنزبية لمدينة تونس، بينما قصر الدندان يقع في الضاحية الغربية من مدينة تونس، ولهذا إلى يومنا هذا لم يتم تحديد مكانها بضبط، حيث انعقد في القصر الذي يملكه عبد العزيز بن الهاشمي الشريف في باردو[1] .

اجتماع لاكانيا بضاحية ماتيلدفيل 18 سبتمبر 1956م :

ويروي محمد زروال انه عندما بدأ الجميع يركبون السيارات قال الباهي شوشان للزين عباد: ياعمي الزين تعال لتركب معنا في السيارة فقال له الزين: من يركب في السيارة؟ فأجابه: ان من بين من يركبها بابانا ساعي. فقال له الزين: ان السيارة التي يركب فيها باباك ساعي لا اركبها حتى اذا كانت ذاهبة إلى الجنة[2].

تنقل القادة الى الفيلا باربع سيارات، حسب رواية الوردي قتال وقد كان من المقرر ان يعقد بها الاجتماع لكن ودون سابق إشعار تحول من الفيلا إلى السكن، وأثناء دخولنا لزهر شريط، الزين عباد، يونس محمد الربعي، محمود الشرف، ولحبيب عباد، لاحظت ان الفيلا يتولى حراستها عدد معتبر من الجنود وعلى جانبي الباب من الداخل يصطفون على الجانبين، عند وصولي مباشرة استقبلني عبد الكريم هالي وهو يتكلم بأعلى صوته: أقدم لكم السي الوردي قتال... فكان ردي عليه على من تقرأ زابورك يا داوود.[3]

---

[1] محمد زروال، المرجع السابق،ج2، ص336.

[2] المرجع نفسه، ص337.

[3] الوردي قتال، المصدر السابق، ص139.

دخل القادة إلى الفيلا وهم لحبيب عباد والجموعي ايمن والعيد الباهي مناعي ايضا القائد لزهر شريط اما المجاهد الحبيب عباد عاد إلى السيارة وأخذ قطعة طباشير ووضع علامة مميزة على احد الجدران لأن هذه الجهة لم تكن معروفة عند المجاهدين اللمامشة ، وغادر المكان برفقة الجموعي ايمن ومحمد الربعي يونس في السيارة التي قدم بها القائدان لزهر شريط وساعي فرحي رافقوا المجاهد محمود الشريف الذي توجه إلى احدى المستوصفات من اجل ان يحقن ابرة، لأنه كان وقتها مريض وبقيت إلا سيارة واحدة يقودها بشير بن محمد الطيب عيدودي الذي بقي جالسا داخلها منتظرا القادة لأجل إرجاعهم إلى حمام الانف[1]. راودت الوردي قتال هواجس وافكار متسارعة واكتشفت ان في الأمر سوء نية بعد ان استقبله المجاهد قريد عبد المالك بقوله: يا سي الوردي قالوا لك باش جنة يقتلك هل قالو حقا؟ فتراجع ورفض الدخول وأخبر الجميع بأنهم مقبلون على الموت وما يتم تحضيره لهم. ولما سمع فرحي ساعي هذا الرأي قال له انت اصبحت شيطانا تريد ان تفسد الاجتماع[2]، فحسب رأي الوردي قتال ان ساعي بابانا كان متحالفا مع عباس لغرور[3] وبينهما ثقة ومودة وأنهما اتفقا ان يتم

[1] طارق عزيز فرحاني، مذكرات عبد المجيد بلغيث، المرجع السابق، ص ص166-167.

[2] الوردي قتال، المصدر السابق، ص140.

[3] **عبّاس لغرور:** مسؤول .M.T.L.D خنشلة (1953)؛ نائب مسؤول الولاية الأولى للأوراس في جبهة التحرير الوطني 1955، وُلد عام 1924 في خنشلة، وكان عبّاس لغرور مسؤولًا عن .M.T.L.D في هذه المدينة سنة 1953. في الأزمة التي هزّت المنظمة الوطنية، اتبع موقف السيد بن بولعيد. شارك في مؤتمر المركزيين يوم 15 أوت 1954 في الجزائر حيث دعا إلى الكفاح المسلح. انضم إلى "مجموعة 22" وأصبح مسؤولًا عن كتيبة خنشلة التي أطلقت التمرد في ليلة أول نوفمبر 1954. بصفته نائبًا لشيهاني بشير الذي كان قد خلف بن بولعيد على رأس الولاية الأولى للأوراس، قرر مع أ Adjoul-Adjoulتصفيته سنة 1956. غادر الأوراس نحو الحدود لأنه رفض سلطة محمود شريف، الذي كان مؤتمر الصومام قد عيّنه مسؤولًا عن الولاية الأولى، والتي كان قد ضمن انضمامها إلى جبهة التحرير الوطني. تمّت تصفية عبّاس بتهمة التآمر، للمزيد ينظر: Benjamin stora, **dictionnaire biographique de militants nationalistes Algériens (E.N.A, P.P.A, M.T.L.D) 1926-1954**, éditions L`HARMATTAN, paris-la France, p125.

القاء القبض عليهم[1]، وهذا ما نفاه منير مسعي في كتاب بابانا حيث قال:" بان بابانا ذهب الى الاجتماع كغيره دون ان يعلم بالمكيدة، وان جماعة عبد الحي قرروا قتله مع قادة اللمامشة. ضنا منهم انه اولاً واخيرا من اللمامشة[2].

أما القائد وردي قتال فجلس في السيارة ينتظر قدوم الباهي شوشان حتى يشارك بدوره في الاجتماع, حيث قد غادر لقضاء بعض شؤونه الخاصة رفقة عبد الحميد زياني وماهي إلا لحظات حتى وصلت اخبار غير سارة تفيد بإقدام مجموعة من السوافة على القاء القبض عليهما وعلى محمد امين زرفاوي ومحمد الطاهر وعبد الوهاب عثماني[3]، وخلال جلوسه هذا لاحظ ان مجموعة من المجاهدين(السوافة) المسلحين كلفوا بتأمين الفيلا وحمايتها ، حيث قام عبد الكريم هالي بإختيارهم في غياب الطالب العربي[4]، ونصبت بندقيتين ورشاشتين فوق سطح الفيلا التي سيجري الاجتماع بها[5]، وبعدها دخل إلى الغرفة المخصصة للاجتماع حيث سأله عباس عن سبب تأخره فأجابه بأنه كان ينتظر الباهي شوشان ثم جلس بعيدا نتيجة للهواجس اللتي كانت تنتابه[6] .

حيث توجد طاولة، وضعت عليها شمعة امامه بعد انقطاع التيار الكهربائي بشكل مفاجئ وهذه الوضعية زادت في اثارة الشك والتوجس في النفوس، خصوصا وضعية السكن،

[1] الوردي قتال،المصدر السابق، ص140.

[2] منير مسعي، **بابانا سيرة القائد العلم المجاهد ابرز مؤسسي الثورة في منطقة تبسة**، ط1، نوارق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص76.

[3] محمد زروال، المرجع السابق،ج2، ص338.

[4] الوردي قتال، المصدر السابق، ص350.

[5] طارق عزيز فرحاني، المجاهد القائد فرحي ساعي.....، ج2، ص350.

[6] محمد زروال، المرجع السابق،ج2، ص340.

حالة الطقس (الرعد والمطر) ليتبعها انقطاع التيار الكهربائي المفاجئ والحراسة المشددة ووجود عدد من الجنود على غير العادة[1] .

اما بقية القادة فكان جلوسهم كالتالي: جلس عباس لغرور بجواره فرحي ساعي، وبجواره شريط لزهر ثم العيد مناعي واخيرا عباد الزين. اما الوردي قتال خرج مسرعا واتجه إلى السيارة التي كانت في انتظاره خارجا وطلب من بشير عيدودي ان يغلقها ثم رجع إلى مكانه[2]، ولكن قد استغل عبد الكريم هالي عودة الوردي قتال إلى الداخل وفتح بابا السيارة ثم ركب خلف بشير عيدودي كأن في الامر تدبير مسبق[3]، وما ان كاد الوردي قتال يجلس على الكرسي حتى نادى عبد الحي عليه بقوله نحتاج إليك، وحسب شهادة المجاهد العيد بن الباهي مناعي والتي نقلها المجاهد عبد المجيد بلغيث والتي يقول فيها عندما "بدأنا نتأهب لعقد الاجتماع الذي كان يشرف عليه عباس" وعندما قال هذا الأخير "بسم الله الرحمان الرحيم فإن عبد الحي ناداه خارج القاعة بقوله :" "يالشيخ!اننا في حاجة اليك فلبى عباس النداء وعلى جناح السرعة انطفأ النور وأطل بعض المسلحين من النوافذ وبعضهم الاخر من ابواب ثلاثة وامرونا برفع أيدينا"[4]، اما الوردي قتال فيقول "انه بعد ان عاد إلى القاعة حيث افتتح عباس لغرور الاجتماع وفجأة نادى عبد الكريم هالي عباس لغرور (اننا نحتاجك) فخرج على عجل وما ان تجاوزت خطواته عتبة الباب حتى اغلقت الأبواب الثلاثة بإحكام وانطفأت الشموع، وبدأ الرصاص يتهاطل علينا فكانت الغرفة خاصة بنا نحن(قادة اللمامشة بعد خروج عباس)،"ونفذت المؤامرة بإحكام وانه تم خداعهم لحسن نواياهم ورغبتهم في الصلح بين الإخوة[5].

[1] الوردي قتال، المصدر السابق ص141.

[2] محمد زروال، المرجع السابق،ج2، ص340.

[3] الوردي قتال، المصدر السابق، ص141-142.

[4] طارق عزيز فرحاني، المجاهد فرحي ساعي.....، ج2، المرجع السابق، ص351

[5] علي بالهادي، موتمر لاكانيا، المرجع السابق، ص637.

حيث استقر الرصاص في أنحاء مختلفة من اجساد القادة: الزين عباد ، الوردي قتال ، لزهر شريط وفرحي ساعي، والمجاهد العيد بن الباهي مناعي وعلى اثر ذلك اصيبوا بجراح خطيرة لكن لم تكن قاتلة وسقطوا من المقاعد التي كانوا يجلسون عليها. وبعد توقف اطلاق النار اطل عباس لغرور من جديد على الغرفة وتكلم مع عباد الزين قائلا "ألم تتعرف عليّ من اكون انا يا الزين؟اجابه الزين وهو مخضبا بدمائه قائلا:" نعم أعرفك يا عباس ، يا سفاح ، " ثم أطلق طلقة من مسدسه وهو بين حالة الوعي والغيبوبة . بينما وضع عباس لغرور رشاش طامسون الذي كان يحمله في رقبة القائد عباد، وأجهز عليه وهو جريح حيث افرغ الرصاصات الموجودة في مخزن الرشاش في جسد الزين من الرقبة إلى اسفل البطن منهيا بذلك حياته. وهذا حسب رواية المجاهد عبد المجيد بلغيث[1]، اما عن ماوقع في المؤتمر فقد جاء في الرواية الفرنسية انه كان عبارة عن تصفية حسابات بين قادة الثورة في المنطقة الاولى[2]، وانه حدث خلال هذا الاجتماع نقاش حاد تحول إلى شجار استخدم فيه السلاح بين الطرفين المتنازعين لغرور عباس، من جهة ولزهر شريط من جهة ثانية، وان السوافة كانوا من المعارضين بشدة للنمامشة خاصة الاتجاه الذي يقوده لزهر شريط ولعبت هذه المعارضة دورا كبيرا في سياسة تصفية الحسابات ومن بين المحرضين والذين ساهموا في هذه الحادثة السعيد عبد الحي وبن خليفة عبد الوهاب وهذا الأخير يرجح انه من قتل عباد الزين. وهذه الحادثة اضعفت نوعا ما دور مكتب قيادة الثورة بتونس[3].

وهناك رواية اخرى تقول انه بعد خروج عباس من القاعة انطفأ النور واطل بعض المسلحين من النوافذ وبعضهم من الأبواب الثلاث وأمروهم برفع ايديهم، لكن الزين عباد قام

---

[1] طارق عزيز فرحاني، مذكرات عبد المجيد بلغيث، المرجع السابق، ص168-169.

[2] علي بالهادي، المرجع السابق، ص636.

[3] بوبكر حفظ الله، **التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال ارشيف ما وراء البحار الفرنسي**، سوهام للنشر والتوزيع، الجزائر 2017 ص188-189

بإخراج مسدسه ليستعمله لكن المهاجمين سبقوه واطلقوا النار وكانت هذه رواية بلباهي لعيد هو احد ضحايا لاكانيا نقلها عنه عبد المجيد بالغيث فهي تختلف قليلا عن رواية الوردي قتال[1].

المبحث الثاني: ردود الفعل المباشرة من الأطراف المعنية

بعد الأحداث الدامية التي شهدها اجتماع القادة، لم تتأخر ردود الفعل من مختلف الأطراف المعنية، سواء من داخل الثورة أو من الجهات الخارجية المرتبطة بها. فقد أثار ما حدث موجة من التعاطف، الغضب، والقلق على مصير الثورة ومسارها الوحدوي، خاصة في ظل الظروف الحساسة التي كانت تمر بها آنذاك. ويمكن تصنيف هذه الردود إلى نوعين أساسيين: الأول يتعلق برد فعل جبهة التحرير الوطني، التي اعتبرت المستهدف الأول من تداعيات هذا الحدث المؤلم، أما الثاني فيرتبط بالموقف التونسي الرسمي وغير الرسمي، باعتبار تونس كانت الحاضنة الرئيسية لمؤسسات الثورة وأطرها القيادية في تلك المرحلة. وسنتناول في هذا السياق كلا الموقفين في مطلبين مستقلين، نبدأ أولهما برد فعل جبهة التحرير الوطني.

المطلب الأول: رد فعل جبهة التحرير الوطني: بمجرد سماع المجاهدين والمناضلين والمدنيين بما وقع للقادة في الاجتماع، سارع كثير منهم الى زيارتهم والاطمئنان على أوضاعهم الصحية، وقد عبر القائد فرحي الساعي خلال هاته الزيارات التي كان يحظى بها رفقة بقية القادة الجرحى، عن الاستياء وسخطه الشديد من العمل الذي أقدم عليه عباس لغرور في فيلا لاكانيا، حيث نقل السيد عبد الغفور خذيري هذا السخط في الشهادة التي قدمها امام المناضل محمود بن ساعي فرحي، والتي يقول: "بعد مؤامرة متيلدفيل قمت رفقة مجموعة من الأشخاص بتأدية زيارة للقادة الذين كانوا يعالجون جراحهم في إحدى المستشفيات التونسية، لنطمئن على الاوضاع

[1] عمر تابليت، **الأوفياء يذكرونك ياعباس (عباس لغرور حياة وكفاح)**، دار الالمعية للنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص180-181.

الصحية بعد الذي وقع لهم، وخلال ذلك أجمعنا الحديث بالقائد فرحي ساعي الذي صرح امام الحاضرين بأن عباس لغرور قد غدر بهم"[1].

أصدرت قيادة الثورة أمرا كتابيا الى قادتها في الوحدات المرابطة على الحدود يقضي بوجوب القاء القبض على القاتل الهارب عباس لغرور[2]، كان عباس لغرور قد عاد الى الجزائر، حيث خاضت عناصر جيش التحرير الوطني معركة يوم 3نوفمبر 1956م بمنطقة خنقة الزيتون، وقد حقق انتصارا كبيرا، وكان للمعركة صدى واسعا في أوساط الشعب التونسي، وكان ذلك ما وجده عباس لغرور أثناء رجوعه الى الجزائر، فوجب الحديث عليها والاعجاب، فأبرق الى علي بن احمد مسعي، برسالة شكر وتقدير، ومما جاء فيها:" لقد رفعت رؤوسنا في الوقت الذي سكنت معركنا بالداخل"، وطلب من علي مسعي ان يلتقيا، ولم يطل الامر حتى جاء الامر بإلقاء القبض عليه، وهكذا عرف مكانه بجبل الشعابني، حيث قال مسعي في روايته:" ولما وصلنا جبل الشعباني، وجدنا أنه قد نُصب كمين بوادي بولحية بين تالابت وبوشبكة. ولخوفنا من أن تُباغته نجدة العدو، قمنا بنصب كمين بخنقة جبل بولحية لمساندته"[3].

حوالي الرابعة مساءً، وقع القتال مع رتل جاء من القصرين. قُتل الكثير من مقدّمة الرتل، حتى صار سلاح أفراد العدو مرميًا على قارعة الطريق، لكن هاونات مؤخرة الرتل ورشّاشاته حرمتهم من الغنائم، فانسحبوا بعدما خلّفوا شهيدين، أحدهما غزالي علي المعافي، وبعض الجرحى منهم عباس نفسه.

إلا أن الوضع الأمني الحرج ووجود الجيش الفرنسي بالطرقات، دفع بالإدارة إلى اتخاذ قرار توقيف عباس لغرور، حيث يضيف الشاهد: "**عندئذ أسرعت بإخطار الإدارة بأن عباس**

[1] طارق عزيز فرحاني، المجاهد القائد فرحي الساعي، المرجع السابق، ص362-363.

[2] محمد زروال، المرجع السابق، ج2، ص354.

[3] علي بن احمد مسعي، مذكرات الضابط علي بن احمد مسعي، المرجع السابق، ص62.

لدينا، وجاء الرُسل مع معتمد تالة للقبض عليه بواسطة الحرس التونسي". وقد تمّت العملية يومًا ممطرًا وسط تكتم شديد: "**وفي يوم ممطر، جاء الحرس بشاحنتين، توقفوا من بعيد حسب ما اتفقنا عليه مع المعتمد.**"

لم تكن العملية سهلة من الناحية المعنوية، فقد أبدى عباس لغرور استياءه، رافضًا مبدئيًا الانتقال إلى السلطات، وقال: "**من يريد مقابلتي يأتيني إلى هنا**"، **إلا أن المجاهد علي بن أحمد مسعي واجهه قائلاً: "سَي عباس، أقول لك الحق... من يريد مقابلتك هم المجروحون الذين شاركوا معك في القتال، وهم من يريدون منك توضيحًا**".[1]

بعد إقناعه، تمّ تسليمه رسميًا إلى السلطات التونسية، ليُنقل إلى ثكنة عسكرية بتونس العاصمة، أما عجول فقد سلم نفسه للعدو الفرنسي بداخل الجزائر.[2] وفي هذه الفترة القى المجاهدون بالتعاون مع السلطات التونسية القبض على عبد الحي السعيد، الذي فر الى احدى الجبال التونسية، وتمركز هناك وتم تسليمه لقيادة الثورة، التي وضعته في الإقامة الجبرية التي كان يقبع بها عباس لغرور[3].

أما الازهر شريط، فعندما رفض مقداد جدي توقيفه، طلبت اللجنة من الوالي التونسي في قفصة توقيفه وتسليمه لها، وكانت السلطات التونسية تعرف جيدا الازهر شريط، الذي كان قد جاهد في صفوف التونسيين قبل اندلاع ثورة اول نوفمبر، وكانت تقدره، فتم استدعاءه الى قفصة، واستقبله باحترام واخبره ان لجنة التنسيق تطلبه ان يتوجه اليها، فاجابه لزهر:" انا اعاهدك اني ساسلم نفسي لهم"، وامر الولي ان ينزل ضيفا على الولاية، فنام في دار الضيافة، وفي الصباح قصد وحداته العسكرية في نواحي الرديف، وخطب فيهم :" لقد استدعيت من قبل

[1] علي بن احمد مسعي، مذكرات الضابط علي بن احمد مسعي، المصدر السابق، ص62.

[2] المصدر نفسه، ص63-64.

[3] طارق عزيز فرحاني، مذكرات عبد المجيد بلغيث، المرجع السابق، ص178.

لجنة التنسيق، وقررت تلبية الدعوة، اودعكم و يمكن ان لا نلتقي مجددا الا في الجنة". وتوجه باختياره رفقة محمد علي، وعندما وصل للجنة القي به في السجن مع عباس لغرور[1].

ثم عقدت لهم محكمة عسكرية انتهت الى اتخاذ قرار بإعدامهم، بعد ان وجهت لهم تهم جد ثقيلة، ومن التهم التي وجهتها لعباس لغرور:

-نشر الفوضى والجهوي في صفوف جيش التحرير الوطني.

-تصفية قيادات جيش التحرير الوطني[2].

كان الحكم قاسيا جداً في حق عباس لغرور وجماعته الذين إعدموا بدون محاكمة في مارس 1957 وكان كذلك في حق جماعة تبسة الذين حوكموا من طرف خصومهم، فقد كان بإمكان القيادة الثورية التي ينتمون اليها ان تصدر قرار ضدهم بالإبعاد او النفي اعتبارا للماضي المشرف لهؤلاء الأبطال[3].

بعد هذه التطورات التي وقعت، واصابة قادة اللمماشة في مؤامرة متليدفيل، واستشهاد القائد زين عباد الذي دفن في الأراضي التونسية، قرر كل من القادة فرحي ساعي، لزهر شريط[4]، والوردي قتال، تعيين القائد محمود الشريف كقائد لمنطقة تبسة، قبل توجههم الى الأراضي الليبية، لأجل مواصلة العلاج.

---

[1] عثمان سعدي بن بلحاج، **مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج**، ط1، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، مارس2020، ص138.

[2] طارق عزيز فرحاني، المرجع السابق، ص178-179.

[3] عثماني مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2012، ص311.

[4] **لزهر شريط:** ولد عام 1914، تربى في رعاية والديه في دوار تازبنت أين زاول دراسته، ادى الخدمة العسكرية الاجبارية خلال الحرب العالمية الثانية، اشتغل في تجارة الاسلحة و الاقمشة بين الجزائر وتونس وفي سنة1948 لبى نداء الجهاد من اجل فلسطين في سنة 1953 انتقل إلى تونس و انظم إلى الجيش التونسي كمتطوع عاد سنة 1954الى الجزائر و التحق بالمجاهدين في منطقة الجبل الابيض عين مسؤولا على المنطقة الاولى .ينظر اليه؛ آسيا تميم:الشخصيات الجزائرية(100شخصية):المرجع السابق ص272.

وفي ظل هذه الظروف أصدرت القيادة تعليمات بإعادة هيكلة منطقة تبسة، التي أصبحت تعرف باسم المنطقة السادسة.[1]

المطلب الثاني: رد فعل السلطات التونسية

أحدثت حادثة الاعتداء المسلح على القادة الجزائريين داخل مقر الاجتماع ردود فعل فورية لدى السلطات التونسية، التي لم تكن على علم مسبق بتفاصيل الاجتماع ولا بطبيعة الخلافات الداخلية التي أدّت إلى هذا التصعيد العنيف. وقد لعب أحد السكان التونسيين المقيمين بالقرب من المعسكر دورًا حاسمًا في تنبيه الأجهزة الأمنية، حيث بادر بالاتصال بالحرس الوطني التونسي فور سماعه لأصوات إطلاق نار، مخبرًا إياهم بوقوع اشتباك مسلح في معسكر الجزائريين المجاور لمقر سكناه. وعلى الفور، هرعت قوات الحرس الوطني إلى موقع الحادث، لتجد القاعة غارقة في الدماء، والقادة المصابين في حالة حرجة، فتم نقلهم بسرعة إلى مستشفى فرحات حشاد في العاصمة تونس لتلقي الإسعافات الأولية[2]، ومن هناك نقلوا الى طرابلس لاتمام العملية. بعد الحادثة سارعت السلطات التونسية الى المكان حيث نقلت المجروحين الى المستشفى، والقت القبض على عبد الحي وجماعته، وادخلتهم الى السجن[3].

كما ورد في شهادة عبد المجيد بلغيث، انه خلال تواجده مع عمارة حميدان في مدينة حمام، انهم شاهدوا سيارات لحرس الوطني التونسي تقوم بالتجول في الارجاء والجنود يبحثون عن الجزائريين، لاجل تجميعهم ثم فرز المتورطين منهم في مؤامرة متيلدفيل، وقد وصل افراد الحرس الوطني التونسي الى الوكالة التي كنا يقيمان بها سابقا وسألوا عنهم وأخبرهم المسؤول عن الوكالة انهم غادروا[4].

[1] طارق عزيز فرحاني، مذكرات عبد المجيد بلغيث، المرجع السابق، ص179.

[2] علي بن احمد مسعي، مذكرات الضابط علي بن احمد مسعي، المصدر السابق، ص61.

[3] عمر تابليت، المرجع السابق، ص188.

[4] طارق عزيز فرحاني، مذكرات عبد المجيد بلغيث، المرجع السابق، ص174.

وما لم يكن في الحسبان ان أجهزة الأمنية التونسية كانت تتابع وتترصد جماعة عبد الحي التي كانت مصدر قلق وازعاج لهم، كون عبد الحي كان قد شكل مع اتباعه دولة داخل دولة، وخصص بعض الأماكن كسجون لمن يختلف معه في الراي والتوجه[1].

ويبدو من مجمل هذه المعطيات أن السلطات التونسية، التي كانت قد أبدت في مراحل سابقة مرونة كبيرة في استقبال ودعم الثورة الجزائرية، بدأت تُظهر حذرًا وصرامة أكبر في التعامل مع بعض القيادات العسكرية الميدانية، خاصة حين خرجت تصرفاتهم عن الطابع الثوري المتعارف عليه، وهددت بانفجار الوضع الداخلي في البلاد المضيفة. ويظهر أن رد الفعل التونسي لم يكن عفويًا أو مرتجلًا، بل كان مبنيًا على تراكمات من المراقبة والرصد، وانتهزت السلطات التونسية الحادثة كفرصة لتفكيك هذه "السلطة البديلة" التي شكّلتها مجموعة عبد الحي السوفي داخل أراضيها.

[1] الطيب عبادلية، **مذكرات المجاهد القائد الميداني الوردي قتال أحد ابطال معركة الجرف مسيرة رجل وتاريخ نضال**، دار الالمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص92.

الفصل الثالث :تداعيات الحادثة على العلاقات التونسية الجزائرية

المبحث الأول:تأثير الحادثة على العلاقات بين البلدين

المطلب الأول :الموقف التونسي من الثورة بعد الحادثة

المطلب الثاني : الدور التونسي في استغلال الحادثة لصالحه

المبحث الثاني : تأثير الحادثة على مسار الثورة

المطلب الأول :انعكاسات الحادثة على استراتيجية جيش و جبهة التحرير

المطلب الثاني :التحولات الاستراتيجية و العسكرية للثورة بعد الحادثة

مثّلت حادثة لاكانيا منعطفًا حاسمًا في مسار العلاقات بين تونس والثورة الجزائرية، ليس فقط لما حملته من دلالات سياسية وأمنية خطيرة، بل لما كشفت عنه من تباينات خفية في مواقف الأطراف المعنية. ففي خضم التصعيد العسكري الفرنسي على الأراضي التونسية، وجدت تونس نفسها في موقع بالغ الحساسية، ما استدعى مراجعةً دقيقة لطبيعة تعاملها مع الثورة الجزائرية من جهة، ومع السلطات الاستعمارية الفرنسية من جهة أخرى. وعليه، يستعرض هذا الفصل أهم التداعيات التي خلّفتها الحادثة على العلاقات التونسية الجزائرية، من خلال التوقف أولًا عند تأثير الحادثة المباشر على العلاقة بين الطرفين، ثم تحليل الموقف التونسي من الثورة في ضوء هذه التطورات.

المبحث الأول: تأثير الحادثة على العلاقة بين البلدين

لم تكن حادثة لاكانيا مجرد حادث عرضي أو معزول، بل شكلت اختبارًا حقيقيًا لمدى تماسك العلاقات التونسية الجزائرية في لحظة شديدة التوتر. فقد أدت تبعاتها إلى إعادة رسم خطوط التفاعل بين الطرفين، وأثارت تساؤلات حول حدود الدعم التونسي للثورة، وإمكانية استمرار هذا الدعم في ظل تصعيد فرنسي قد يجرّ تونس إلى مواجهة مباشرة. ومن خلال هذا المبحث، نسلط الضوء على مفاعيل الحادثة السياسية والأمنية، وانعكاساتها على طبيعة العلاقة بين الثورة الجزائرية والدولة التونسية، بما في ذلك مظاهر التقارب والانكماش في المواقف

المطلب الأول:الموقف التونسي من الثورة بعد الحادثة:

تُعد بداية الاحتقان في العلاقات بين تونس والجزائر بصفة عامة، وبينها وبين المنطقة الأولى (الاوراس) بصفة خاصة، نتيجة مباشرة للصراع السياسي الذي نشأ بين يوسف بن صالح[1] ولحبيب بورقيبة[2] في مرحلة ما بعد الاستقلال.

إلا أن الصراع الشخصي بين الرجلين لم يكن مجرد خلاف داخلي محدود، بل كان له تأثيرات أعمق على العلاقات الخارجية لتونس. فقد كان بن صالح ينتمي إلى جناح سياسي كان يفضل سياسة "الحياد الإيجابي" في علاقات تونس الخارجية، وهو ما كان يشمل المحافظة على علاقات قوية مع القوى الغربية، وفي مقدمتها فرنسا، مع الحرص على التعامل بحذر مع القضايا العربية والإفريقية. بينما كان بورقيبة أكثر ميلاً إلى تبني سياسات ذات طابع قومي وعروبي، ويدعم الثورات التحررية في المنطقة، وهو ما جعله أكثر قربًا من الثورة الجزائرية، مما زاد من تعقيد العلاقة مع القوى الاستعمارية، وعلى رأسها فرنسا. ومع تصاعد التوترات بين بن صالح وبورقيبة، دخلت العلاقات التونسية الجزائرية مرحلة من التعقيد . وفيما يلي بعض مظاهر هذا التوتر كما جاء في رويات والوثائق:

---

[1] **صالح بن يوسف:** سياسي تونسي من زعماء حزب الدستور الجديد و مؤسسيه، ولد في جزيرة جربة التونسية في 11 اكتوبر 1907 درس الحقوق وبدا العمل السياسي منذ شبابه، في صفوف حزب الدستور إلى جانب الحبيب بورقيبة عام 1934, تم اعتقاله عام 1938 مما اثار حملة احتجاجات و مظاهرات عارمة،عين وزيرا للعدل في 1950، توفي يوم 11 اغسطس عام 1961 ينظر اليه:عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية**، ج3، الموسوعة العربية للدراسات و النشر ،د ب، د س،ص548.

[2] **بورقيبة الحبيب:** سياسي و رجل دولة تونسي ولد في الثالث من أغسطس عام 1903 في حي الطرابلسية، بمدينة المنستير الساحلية،تلقى تعليمه الثانوي بالمعهد الصادقي ثم في معهد كارنو بتونس وسافر بعدها إلى باريس عام1924,التحق بكلية الحقوق وتخرج عام 1927 .عاد إلى تونس واشتغل بالمحاماة،أس في مارس 1934 الحزب الحر الدستوري الجديد ، تم اعتقاله في نفس العام شهر سبتمبر، وقع بينه وبين صالح بن يوسف خلاف حول الاستقلال وذلك عام 1955 ، اصبح رئيسا لتونس 1956,توفي في 6 افريل 2000م :ينظر اليه:راغب السرجاني:**قصة تونس من البداية إلى النهاية**، دار الأقلام للنشر والتوزيع و الترجمة،القاهرة،2011 ص ص 35-36.

في بداية سنة 1957 طلب المسؤولون التونسيون من جماعة جبهة التحرير الوطني بالداخل إيفاد مسؤول يسوي المشاكل القائمة بتونس، فكلف عبان رمضان[1] حامد روابحية للسفرومعاينة الوضع هناك، فوصل هذا الأخير إلى تونس في مارس 1957 واتصل بالوزيرين الباهي الادغم والطيب المهيري، الذين اشتكا له تعامل الجزائريين مع المعارضة وشرحا له ما ينتظره المسؤولون التونسيون من قيادة الثورة ملخصا في أمرين:

–أن يتخذ الثوار الجزائريون الشريط الحدودي التونس ي قاعدة خلفية للاستراحة الا يحولونه إلى ساحة قتال مع الفرنسيين

– أن يلتزموا الحياد بخصوص الخالف الدائر بين أنصاربورقيبة وأنصارابن يوسف [2].

وعليه اتصل روابحية بالمسؤول العسكري عبد الحي االاوراسي وقدمه للمسؤولين التونسيين على أن يكون المتعامل الرسمي مع الحكومةالتونسية، إلا ان هذه الاخيرة اشتكت مرارا من استمرار تعاون عبد الحي مع المعارضة.ومن إثارته للمشاكل بتونس وطلب عبان رمضان من روابحية وآيت احسن الاتحاق بتونس كممثلين لجبهة التحرير الوطني، وعند وصولهما إلى تونس في ماي 1957 رفض عبد الحي وجماعة الاوراسي الاعتراف بهما بحجة أنهم يأتمرون بتوجيهات الوفد الخارجي، وبعد أن تأكد عبد الحي أن مبعوثي عبان رمضان إلى تونس، آيت حسن وروابجية، قد تجاوزوا حدودهم. في المجيء الثاني لهما إلى تونس، أرسل عبان رسالة

[1] **عبان رمضان:** ولد في 10 جوان 1920 بقرية عزوزة في منطقة القبائل، يُعد من أبرز قادة الثورة الجزائرية وأحد مهندسيها السياسيين والتنظيميين. تلقى تعليمه بثانوية البليدة وحصل على شهادة البكالوريا، ثم انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري والمنظمة الخاصة، وشارك في مظاهرات 8 ماي 1945، ما أدى إلى اعتقاله وسجنه لعدة سنوات. بعد خروجه من السجن، لعب دورًا محوريًا في تنظيم مؤتمر الصومام سنة 1956، الذي رس خ مبادئ أساسية في العمل الثوري مثل أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج. كما ساهم في تأسيس جريدة "المجاهد" وفكرة النشيد الوطني للثورة. نتيجة الخلافات الداخلية بين قادة الثورة، اغتيل عبان رمضان في 26 ديسمبر 1957 بتطوان في المغرب. ورغم نهايته المأساوية، يُعد عبان رمزًا للوحدة الوطنية والتخطيط الثوري، وتبقى أفكاره مرجعًا هامًا في مسار الكفاح من أجل الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية الحديثة .ينظر اليه: عاشور الشرفي ،**قاموس الثورة الجزائرية(1962/1954)**, مرجع سابق، ص ص235،237

[2] عبد الله مقلاتي، **النشاط العسكري للثورة الجزائرية في تونس التسليح أنموذجا** ، مجلة الدراسات التريحية العسكرية، مج3، ع3، نوفمبر، 2021، ص ص 79–80.

مباشرة إلى بورقيبة، تجاوز فيها سلطات الإدارة الثورية الموجودة في تونس. وهو ما جعل عبد الحي يبعث برسالة إلى القيادة العليا في الأوراس، يوضح فيها أن هناك تنظيمًا جديدًا دخل تونس[1]، وإثر خالفات عديدة أقدم عبد الحي على سجن مبعوثي الداخل، وتدخلت القوات التونسية لتفرج عن روابحية وآيت احسن واعتقلت عبد الحي وجماعته، ومثل هذا الاجراء للسلطات التونسية اعتبره البعض تدخال في شؤون الجزائريين، في حين كانت تهدف منه إلى إنهاء الفوضى وفرض الاحترام إثر ظهور الخلاف بين جماعة الداخل والوفد الخارجي بقاعدة تونس[2].

وقد بقي عبد الحي وجماعته وبقي القادة في السجن[3] الى ان تمت محاكمتهم صوريا وقد جرت وقائع هذه المحاكمة في مدينة تبرسق التونسية حسب الروات وضمت المحكمة كل من عبد الله بن طوبال رئيسا عمار بن عودة نائبا وبوقلاز عضوا ومحمود الشريف مدعيا عاما، وقد اتهم القائد عبد الحي بعمليات اعدام داخل الاراضي التونسية دون علم حكومة بورقيبة، وقد حكم عليه وعلى أغلب قادة الاوراس المقبوض عليهم حينها بالاعدام جميعا، ونفذ الحكم عليهم بجبل بوربيعة في الحدود الجزائرية التونسية بتاريخ 27 جويلية 1957[4].

وفي هذا الصدد يقول أحمد راشدي نقلا عن عبد القادر العوادي: "**كان بورقيبة الخصم يحفر لنا حفرة لنسقط فيها في النهاية، وقد كان الأمر كذلك فعلًا؛ إذ اتصل ببعض المغامرين من الثوار الجزائريين من عدة مناطق من الوطن، وتفاهم معهم على القضاء على عبد الحي ومسيرته، باعتبار أنه لم يعد من الضروري أن يبقى هذا الأخير ممثلًا للثورة الجزائرية في تونس. والسبب معروف، ويتمثل أولًا في تحالف عبد الحي مع جماعة صالح بن يوسف،**

[1] محمد عباس، **حديث الاثنين رواد الوطنية الكتاب الثاني**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص246.

[2] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص185.

[3] بن يوسف تلمساني، بالهادي علي، **القائد سعيد عبد الحي ودوره التأسيسي لقاعدة الثورة الجزائرية بتونس**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مج 13، ع2، جامعة للوينسي علي، البليدة–الجزائر، جوان 2022، ص281.

[4] محمد زروال، المرجع السابق،ج2، ص 380.

وثانيًا في التباين الفكري العميق بين عبد الحي، صاحب التوجه العربي الإسلامي الأصيل، وبين بورقيبة ذي النزعة العلمانية[1]".

في نفس السياق يذكر أحمد راشدي بقوله: " **أما عبد الحي فقد أشرف على تكوين ثورتين في آن واحد: الثورة الجزائرية بجيشها، والثورة اليوسفية وجيشها في تونس، وظن عبد الحي المسكين أنه صار له جناحان، أحدهما تونسي والآخر جزائري، ولكن واسفاه الجناح التونسي خانه وسلم سلاحه إلى بورقيبة والجناح الجزائري هو الذي قضى عليه[2].**

شرع بورقيبة، بالتنسيق مع القوات الفرنسية المتواجدة في تونس، في سلسلة من الاستفزازات الموجهة ضد القاعدة الجزائرية، تمهيدًا لعمليات اقتحام مباشرة، كانت بدايتها عملية مداهمة أولية لقصر الدندان. ويشير جمال قنان في هذا السياق إلى أن "**دورية تابعة للقوات الفرنسية دخلت القصر واعتقلت اثنين من قادة القاعدة**"، مضيفًا أن عبد الحي حمّل بورقيبة مسؤولية هذا الاعتقال، وطالب بالإفراج الفوري عنهما. وقد ترتب عن ذلك توتر شديد في العلاقات بين الطرفين. ويؤكد جمال قنان أيضًا أنه لم يكن حاضرًا شخصيًا في هذه الحادثة، لكنه يروي تفاصيلها كما نُقلت إليه[3].

وأما عن الاقتحام الأول للقاعدة يقول أحمد راشدي نقلا عن عبد القادر عوادي: "**كان ذلك بواسطة كمين مدير من طرف الأضداد، وحتى من الذين هم أضداد في الهيئة الذين أصبحوا يتحدثون بأدق التفاصيل عن أسرار الثورة في الحانات ومن هو المسؤول عليهم طبعا عبد الحي الذي طلب منهم بدوره أن يكفوا عن مثل هذه الممارسات، فقالوا له لا تعترف بك ولا أنت مسؤول علينا، فاضطر إلى إلقاء القبض على بعضهم في مكان محترم وأمين، فثارت ثورة الحكومة التونسية وعملائها من الجزائريين السابق ذكرهم، فطوقوا المكان المتمركزين به**

---

[1] عبد القادر عوادي، **الثورة الجزائرية المباركة الكبرى 1948-1962**، أرادة الرجال وصبر الجمال في معارك الصحراء، سامي للطباعة، الوادي، 2020، ص368-369.

[2] المرجع نفسه، ص425.

[3] علي بالهادي، المرجع السابق، ص641.

منوبة قصر الدندان لمدة ثلاثة أيام، فكل من يأتي إلينا يلقى القبض عليه، وفي اليوم الرابع بعثوا إلينا باثنين من الجندرمة الفرنسيين، وأرادوا بذلك أن يدخلونا في صراع مباشر مع الجيش الفرنسي، بحيث كانت ثكنة للجيش الفرنسي على مقربة منا[1]".

لقد شكّلت عملية إرسال الدرك الفرنسي إلى القصر محاولة مدروسة للاستدراج، إذ كانت تهدف إلى دفع القادة الجزائريين الموجودين هناك إلى ارتكاب رد فعل متهور بقتل أفراد الدرك، بما يبرّر التدخل العسكري أو السياسي ضدهم. ويؤكد أحمد راشدي هذه الرواية بقوله: "كانوا يريدون منا أن نقتل الدركيين الفرنسيين، لكننا بحفظ الله تنبّهنا إلى مكرهم، فجرّدناهم من سلاحهم وسلّمناهم إلى الحكومة التونسية، وتركناهم في دار أحد المواطنين التونسيين. وطلبنا من أهل الدار أن يكرموهم ويقدّموا لهم القهوة[2]". ويُضيف أن من بين عناصر الدرك كان جزائري يُدعى "المولود"، وآخر فرنسي الجنسية.

ونستنتج أن مجمل الوقائع والتطورات التي أعقبت حادثة قصر الدندان، يتضح أن الموقف التونسي من الثورة الجزائرية بعد هذه الحادثة قد شهد تحولًا ملحوظًا من الدعم الحذر إلى تدخل مباشر في الشؤون الداخلية للثوار الجزائريين المتواجدين على الأراضي التونسية، تحت مبرر الحفاظ على السيادة الوطنية ومنع انتقال الصراعات الجزائرية الداخلية إلى الداخل التونسي. فقد أبانت السلطات التونسية، بقيادة الحبيب بورقيبة، عن رغبة واضحة في ضبط العلاقة مع جبهة التحرير الوطني ضمن حدود ما يخدم مصالحها السياسية الداخلية والخارجية، خاصة في ظل تصاعد الخلاف بين جناحي الثورة (الوفد الخارجي وجماعة الداخل). وهو ما أفضى إلى اتخاذ إجراءات حازمة بلغت حد المواجهة المسلحة والاعتقالات والمحاكمات، في مسعى لتكريس نوع من "الوصاية الأمنية" على النشاط الثوري فوق التراب التونسي. وعليه، فإن موقف تونس بعد الحادثة لم يعد يُقرأ فقط في ضوء دعمها المبدئي للثورة الجزائرية، بل أيضًا في

[1] عبد القادر عوادي، المرجع السابق، ص425.

[2] المرجع نفسه، ص427.

ضوء حساباتها السياسية الإقليمية ورغبتها في تأكيد هيبتها كدولة مستقلة حديثًا، حتى ولو على حساب التوازن الحساس مع جبهة التحرير الوطني.

المطلب الثاني: الدور التونسي في استغلال الحادثة لصالحه

لقد كشفت حادثة لاكانيا موقف السلطات التونسية منها عن بُعد استراتيجي في سياسة الحبيب بورقيبة تجاه الثورة الجزائرية، حيث لم تكن مواقفه مجرد تعبير عن تضامن قومي، بل كانت أيضًا أداة للمناورة السياسية داخليًا وخارجيًا. فبينما قدّمت تونس دعمًا محدودًا ومحسوبًا للثوار الجزائريين، سعى بورقيبة إلى توظيف هذا الدعم كوسيلة لتكريس السيادة التونسية والتخلص من بقايا النفوذ الفرنسي، خاصة العسكري منه. ومن بين المواقف التي استغلها الحبيب بورقيبة نجد استغلاله للاعتداء الفرنسي لتسجيل موقف حاسم أمام الرأي العام المحلي والدولي، يُبرز تونس كدولة مستقلة لا تقبل المساس بكرامتها، حيث لجأت السلطات التونسية إلى محاصرة فوج من القوات العسكرية وحجز خمسة من أفراده ببلدة عين الدراهم، وقد تم ذلك بمساعدة فرقة من جيش التحرير الجزائري المتمركزة بأولاد مسلم. فكان ردّ فعل الجيش الفرنسي عنيفًا، إذ حاصر منطقتي أولاد مسلم والمرازقة التونسيتين، ونفّذ عمليات تمشيط وحرق،دعا الساسة التونسيون والجزائريون الذين لجؤوا حديثًا إلى المنطقة إلى تطويق التونسيين، وإرجاع اللاجئين الجزائريين إلى الجزائر حتى لا يكونوا دروعًا بشرية، ويحدّوا من إمكانية استغلالهم من قبل الثوار الجزائريين كورقة ضغط ضدهم. وقد قررت تونس إرسال قوات عسكرية لعقد اجتماع بالسكان في منطقتي أولاد مسلم والمرازقة، ورافقهم كل من قاضي السيبسي الملحق بديوان وزارة الداخلية، وميال الحجر الكاتب العام لوزارة الخارجية. غير أنّ القوات الفرنسية اعترضت مرور الموكب التونسي في منطقة المريج، ووقعت المواجهة، حيث اندلع تبادل لإطلاق النار أدى إلى مقتل سبعة تونسيين وجرح أربعة آخرين، من بينهم ميال الحجر الذي جاء للتحقيق في قضية اللاجئين قبل أن يُسرّ إلى جعليفة""[1].وقد تجنبت السلطات التونسية تصعيد الموقف عسكريًا،

[1] عبدالله مقلاتي، **الموقف التونسي من الثورة الجزائرية وانعكاساته على تطور العلاقات التونسية–الجزائرية خلال مرحلة 1956–1957**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة–الجزائر، د.ت، ص ص213–214.

لكنها قررت استغلال الحادثة سياسيًا في المحافل الدولية، وقدّمت احتجاجات رسمية إلى وزارة الخارجية الفرنسية، كما أعلن بورقيبة في خطاب شديد اللهجة عن قرار حكومته الرافض لتحرك القوات الفرنسية دون إذن مسبق من السلطات التونسية، وضرورة جلاء هذه القوات. وبقي بذلك الوضع متوترًا بين تونس وفرنسا، ولم ينجح تجميد العلاقات في كبح هذه الاعتداءات، كما لم تُستجَب رغبة بعض قادة جيش التحرير الجزائري في الرد على القوات الفرنسية المعتدية. ويبدو أن هذا الموقف جاء درءًا لتهمة محاربة جيش التحرير الوطني للجيش الفرنسي انطلاقًا من الأراضي التونسية، وتجنبًا لتوسّع رقعة المعارك التي لم تكن تناسب السياسة البورقيبية في تلك المرحلة.[1]

كما حرص الرئيس بورقيبة على استغلال قضية اللاجئين كورقة سياسية رابحة للتنديد بالسياسة الفرنسية وشجب أعمالها الإجرامية ضد الشعب الجزائري وكان يستحضر في كثير من المناسبات التي كان يوجه فيها دعوته لتسوية القضية الجزائرية مآسيها وتبعاتها الخطيرة، ويؤكد أن مشكل اللاجئين يصعب علاجه دون تسوية المشكل السياسي القائم بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني [2]، والحق أن مشكل اللاجئين الجزائريين المتدفقين على تونس بكل تبعاته كان يسبب صعوبات كثيرة للحكومة التونسية، إذ أن تبني قضيتهم سياسيا يثير حفيظة فرنسا، كما أن مسألة الإشراف على تقديم المساعدات، والتقليل يخلق صدامات مع جبهة التحرير الوطني حول التأطير والصلاحيات .

بعد هذا التوظيف السياسي البارع لحادثة لاكانيا، والذي كشف عن ملامح براغماتية واضحة في السياسة التونسية تجاه الثورة الجزائرية، برزت في المقابل مواقف أخرى عكست دعما صريحا ومباشرا من قبل الدولة التونسية للثورة، سواء على المستوى السياسي أو الإنساني أو اللوجستي. فبعيدًا عن اعتبارات السيادة والتوازنات الإقليمية، اتخذت تونس بقيادة الحبيب

[1] عبدالله مقلاتي، المرجع السابق، ص 214.

[2] خطاب بورقيبة، **المقاومة الجزائرية**، ع 03، د ب ن، ديسمبر 1956، ص 02.

بورقيبة جملة من المبادرات التي أكدت وقوفها المبدئي إلى جانب القضية الجزائرية، ما يستدعي الوقوف عند أبرز هذه المواقف الداعمة التي ميّزت المرحلة اللاحقة.

فتونس وبعد استقلالها لم يكن باستطاعتها ان تعلن دعمها المباشر للثورة الجزائرية، لان النفوذ السياسي والإقتصاد الفرنسي بقي سيد الموقف في تونس، لذا ذهب بورقيبة يناور ببذل مجهودات السلمية لحل القضية الجزائرية[1]. فقد تركزت جهود بورقيبة في تدويل القضية الجزائرية و للقيام بهذا العمل من مصلحة الثورة الجزائرية ان تكون تونس دولة مستقلة ومسموعة الكلمة على المستوى الدولي، وفي هذا السياق تمسك الخطاب الرسمي التونسي بحق الجزائريين في الاستقلال ولو كان ذالك على حساب تونس، فقد اتهم الفرنسيون تونس بتسليح الثوار الجزائريين، وأوقفت الحكومة الفرنسية الاعتمادات المالية الفرنسية التي تدفعها لسد العجز الاداري والاقتصادي لتونس.[2]

كما كان للحكومة التونسية موقف واضح تجاه اختطاف القادة الجزائريين الخمسة[3]، حيث بادرت من خلال وفدها بالامم المتحدة بتقديم عرض مفصل عما يعانيه الشعب الجزائري جراء السايسة الفرنسة المتعسفة، ووصف الحبيب بورقيبة ان ما يتعرض له الشعب الجزائري بالموت[4]، كما حاول بورقيبة ان يوسع دائرة المهتمين بالقضية الجزائرية، وحاول اخراجها من اطارها المغاربي

---

[1] مريم الصغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص133.

[2] بشير سعدوني، **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي-مواقف الدول العربية والجامعة العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج1، ص16.

[3] في 22 اكتوبر 1956 قامت السلطات الاستعمارية بعملية قرصنة جوية استهدفت طائرة كانت تقل الزعماء الجزائريين في الخارج: احمد بن بلة،محمد بوضياف،حسين آيت احمد،ومحمد خيضر بالإضافة إلى الصحفي مصطفى الاشرف.والتي كانت متوجهة من المغرب إلى تونس قصد تنظيم ما كان سيعرف بمؤتمر تونس لربط اتصالات مع الفرنسيين عبر وساطة تونسية مغربية. ينظر إليه: العقيد الطاهر زبيري: **مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخيين (1962/1929)**، منشوراتANEP ، الجزائر،2008 ،ص173.

[4] مريم صغير، **البعد الافريقي للقضية الجزائرية 1955-1962**، دار السبيل للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2009، ص63.

الفرنسي الى الاطار المتوسطي، ودعا لعقد مؤتمر البحر الابيض المتوسط في مارس 1957 ومع ذلك، فإن هذه المواقف الداعمة والمساندة التي أبدتها تونس تجاه الثورة الجزائرية، لا تنفي وجود مواقف أخرى اتّسمت بالتحفظ أو حتى بالبرود أحيانًا، تعكس حسابات سياسية داخلية وخارجية معقدة. فقد كانت الحكومة التونسية، رغم دعمها المعلن، تحرص على عدم تجاوز حدود معينة قد تجرّ عليها ردود فعل فرنسية عنيفة، أو تُدخلها في مواجهة مفتوحة لا تملك لها إمكانيات المواجهة. فقد كان يرى بورقيبة في استقلال تونس استقلالا ناقصا مقارنة ببقية جيرانها فهي تفتر للموارد الطبيعية، ناهيك عن مساحتها الصغيرة، فدفعه ذالك للتفاوض حتى قبل الاستقلال خوفا من تعقد الامور بعد استقلال الجزائر[1]، على بعض المناطق الحدودية، كما رأى في تحديد المناطق الجنوبية للاراضي التونسية التي تفصل في الحدود بين تونس–ليبيا–الجزائر، تقسيما غير عادل. وحاول الاحتجاج و المطالبة برسم الحدود كما ادارت الحكومة الفرنسية عدة مباحثات مع نظيرتها الفرنسية لتسليم نقطة بئر الرمان. هذا الموقف اسهم في توتر العلاقات التونسية الجزائرية خاصة وان الجزائر لم تكن قد حصلت على استقلالها بعد[2].

المبحث الثاني: تاثير الحادثة على مسار الثورة الجزائرية

بعد أن ألقينا الضوء على تداعيات حادثة لاكانيا على مستوى العلاقات التونسية الجزائرية، من حيث المواقف الرسمية والخلفيات السياسية، يجدر بنا الآن أن ننتقل إلى زاوية أخرى لا تقل أهمية، وهي تلك التي تتعلّق بتأثير الحادثة على مسار الثورة الجزائرية ذاتها. فقد فرضت التطورات الميدانية والسياسية التي أفرزتها الحادثة على جبهة وجيش التحرير الوطني تحديات جديدة، دفعتهم إلى إعادة تقييم استراتيجياتهم وتحركاتهم داخل الأراضي التونسية وعلى الحدود. وفي هذا السياق، ندرس في هذا المطلب انعكاسات الحادثة على استراتيجية جيش وجبهة التحرير، على المستويين العسكري والسياسي.

[1] أحمد مسعود سيد علي، **أزمات الثورة الجزائرية مع الحكومة التونسية،1959–1962**، جامعة المسيلة، الجزائر، جويلية 2018، ص ص 279–280.

[2] أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص280.

المطلب الأول: انعكاسات الحادثة على استراتيجية جيش وجبهة التحرير

لقد كانت قرارات مؤتمر الصومام أوت 1956 نقطة تحوّل محورية في مسار الثورة الجزائرية، إذ أرست أسسًا تنظيمية وعسكرية جديدة، عزّزت مركزية القرار، وحدّدت معالم العلاقة بين الداخل والخارج. وقد جاءت حادثة لاكانيا لتضع هذه القرارات موضع اختبار حقيقي، خاصةً ما تعلق منها بترتيب الأولويات بين الداخل والخارج، وبناء شبكة الدعم اللوجستي والسياسي من الدول المجاورة، وعلى رأسها تونس. فقد واجهت قيادة الثورة، عقب الحادثة، ضرورة إعادة تقييم مدى نجاعة التنسيق بين الجبهة في الداخل وقواعدها في الخارج ، ومؤشر التصدع ظهر قبل الصومام, وقبل فرار ابن بولعيد من السجن الذي يرجع إليه الفضل في توحيد قبائل متنافرة وعشائر متناحرة ليجعل منها قوة موحدة وكتلة متماسكة متراصة استمرت طوال الشهور الأولى من الثورة قبل أن يقع في الأسر في "تونس"[1]، ولأول مرة منذ ذلك التاريخ البعيد تتوحد كلمة القبائل وتخضع طواعية لقيادة مركزية واحدة تحت قيادة جيش التحرير الوطني، إلا لأنه وبمجرد إلقاء القبض على ابن بولعيد بدأت تلك الوحدة تتصدع, وبدأت الخلافات تدب بين عناصر كانت متآلفة متآخية, ظاهرها المصلحة العامة للثورة.

وفي ظل غياب المنطقة الاولى عن المؤتمر، والفاهم الخاطئ لقرراته، فقد رأى الزعماء الثوريون بأن أولوية السياسي على العسكري تعني ترقية عناصر سياسية محترفة تقاعست عن مناصرة الثورة بل خذلتها ولم تلتحق بالركب إلا بعد أن بلغت القلوب الحناجر تتصدر العمل السياسي وتسير بالثورة في الاتجاه الذي يتفق مع قناعاتها. بينما يرى قادة الوحدات أن تقديم السياسي على العسكري هو إخلال بالنظام، وتنكر للأعمال البطولية التي يظهرها المقاتلون في الميدان[2].

[1] عثماني مسعود، المرجع السابق، ص257.

[2] المرجع نفسه، ص261.

إضافة الى موقف الوفد الخارجي، وعلى راسهم احمد بن بلة[1] ، فحسب محمد حربي فان الرسالة التي وجدتها السلطات الفرنسية لدى بن بلة عند اختطاف الطائرة تؤكد رفضه التام لقرارات المؤتمر، حيث ان هذه الرسالة كانت موجهة لقادة جبهة التحرير الوطني في الداخل، كمما قام باتصالات مع قادة المنطقة الاولى عن طريق محساس لتحريضهم للقيام بنوع من المعارضة، والجدير بالذكر ان موقف خيضر كان مشابها لموقف بن بلة[2].

ومهما يكن فان المواقف المتباينة تظهر ان الخلاف كان شديدا بين بن بلة و المجموعة في الداخل، وان مجموعة الخارج كانت متضامنة فيما بينها في موقفها ضد مبدا الداخل على الخارج، ولعل هذا هو السبب الذي جعل مجموعة الداخل تعمل على ابعاد مجموعة الخارج عن المؤتمر.

في ظل هذه الاجواء المكهربة بدأ يطفوا في الافق خلاف جديد بين الوفد الداخلي والخارجي، وبدأ كل طرف يرمي الاخر بالتقصير في حق الثورة[3]، في محاولة هذا الطرف او ذاك لاثبات فشل الاخر، فراح عبان رمضان يكتب رسالة الى الوفد الخارجي يؤكد فيها ان كل افراد الجبهة في الداخل ضد الوفد الخارجي، حيث قال: اذ لم تكونوا نافعين للقضية في الخارج،

---

[1] **احمد بن بلة:** ولد في بلدة مغنية القريبة من الحدود المغربية عام 1916 من ابوين فلاحين، تلقى تعليمه الاول في مدارس تلمسان وبعد ان بلغ الخامس عشر من عمره انخرط مع عدد من رفاقه في حزب الشعب الجزائري ، وشكلو حزب الوحدة و العمل، وقد برزت زعامة ابن بلة للمرة الأولى عام 1949 بعد حادثة وهران اللتي كانت عبارة عن هجوم نظمه مع بعض من رفاقه للسطو على الاموال المودعة في مركز البريد بالمدينة، وبعدها القت السلطات الفرنسية القبض عليه لبث هناك إلى أن فر من السجن عام 1952 ، من مؤسسي جبهة التحرير الوطني عام 1954 ولعب دورا مهما في دعم الثورة من الخارج خاصة من القاهرة. ينظر اليه: روبير ميرل:**مذكرات احمد بن بلة**،ترجمة العفيف الاخضر، منشورات دار الآداب ، بيروت،د س، ص ص 5،10.

[2] زهير احدادن، **شخصيات ومواقف تاريخية**، دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص171-172.

[3] محمد قدور، **من أوجه الصراع على قيادة الثورة: ابن بلة-عبان نموذجا**، مجلة الدراسات التاريخية الاكاديمية الدولية، مج15، ع1، الجزائر، ص 271.

فعلى الاقل يمكنكم الدخول للموت معنا في الداخل، في حين هناك الآلاف من الجزائريين يقدمون انفسهم للموت يوميا في ارض المعركة[1].

حاول عبان رمضان في ظل هذا الصراع و التوتر السعي من خلال مؤتمر الصومام الى جمع القوى الوطنية وإدماجها في الثورة، هذه الخطوة لم تلقى استجابة من قبل الوفد الخارجي، فقد رأوا فيما دعا اليه عبان رمضان تهميشا لهم، وسعي منه للسيطرة على الثورة، وبرر هذا عبان ان اللقاء لتقييم الوضعية الكارثية التي تعيشها الثورة، وكذا نقص السلاح ، وفي الوقت الذي كان فيه الوفد الخارجي يلح على ضرورة عقد لقاء وطني، كان عبان قد قطع شوطا كبيرا في التحضير للمؤتمر، وبتاريخ 3 أفريل 1956، ارسل رسالة للوفد الخارجي، لكن بن بلة قرر عدم الحضور تخوفا من أي مكيدة يحيكها له عبان[2].

وحسب علي كافي فان هدف عبان من فكرة اولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري، هو القضاء على جيش التحرير، وتكريس فكرة التفاوض ومسالمة المعتدلين، وان هذا القرار كان بداية لانقسام قادة الثورة، فاصبح هناك من يقول انا من جبهة التحرير، وهناك من يقول انا من جيش التحرير[3].

وكنتيجة للحصار المفروض على العاصمة منذ 1957، وما صاحب اضراب الايام الثمانية[4]، وكذا استشهاد بن مهيدي، كل هذا جعل اللجنة الخماسية للتنسيق والتنفيذ تطرح فكرة

---

[1] المرجع نفسه، ص271.

[2] محمد قدور، المرجع السابق ، ص ص 277-278.

[3] علي كافي، **مذكرات علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري1946-1962**، الجزائر، 1999 ، ص ص 131،133.

[4] مع اقتراب موعد انعقاد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الموافق ل 28 جانفي 1957 قررت قيادة الثورة شن إضراب شامل على مستوى كامل التراب الوطني في جميع القطاعات قرر له ان يدوم 8 ايام اي إبتداءا من 28 جانفي إلى غاية 4 فيفري 1957،وهذا لإظهار مدى التفاف الشعب على الثورة للعالم اجمع، من بين ايجابيات هذا الاضراب حيث كثف المجاهدون خلاله عملياتهم العسكرية وقامو بعدة هجومات على مراكز العدو، وكان له ايضاً بعض السلبيات اهمها انكشاف المناضلين الناشطين في المدن وهروبهم للجبال مما ادى إلى حدوث فراغ على مستوى التنظيم بالمدن. ينظر اليه: محمد الشريف عبد

المغادرة العاصمة واللجوء لتونس[1]، ومع بداية جوان 1957، اجتمع قادة التنسيق والتنفيذ في تونس، للنظر في انعكاسات اضراب الثمانية ايام ، واجتمعوا على مواصلة الكفاح، وفي نفس الوقت بدأت العلاقات تتكهرب في ظل التحالفات الجديدة، واختلاف موازين القوى بعد مؤتمر الصومام[2].

وبالتالي فقد اسقطت لجنة التنسيق والتنفيذ عمليا سلطتها المستمدة من مبدا اولوية الداخل على الخارج، بعد ان اصبح اعضاءها في الخارج الى جانب الوفد الخارجي، وبالتالي فانه من الصعوبة تبرير أولوية السايسي على العسكري.

وفي 20-28 اوت 1957، وبالضبط في القاهرة تم عقد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث وفي ظل الانقسام الذي عرفته الهيئة التنفيذية عمليا الى كتلتين:

الكتلة الاولى: جماعة عبان ومعه بن خدة ودحلب، اضافة للعقيد سليمان دهيليس (قائد الولاية الرابعة). الكتلة الثانية: جماعة كريم بلقاسم، محمد الشريف، بن طوبال، بوصوف[3].

عملت الكتلة الاولى على تكريس اولوية السياسي على العسكري، ومحاولة تهميش الكتلة الثانية، خرج المؤتمر بمجموعة قرارات اعادت تنظيم الثورة اهمها:

1-توسيع المجلس الوطني للثورة[4].

السلام: **قبسات من الثورة التحريرية بالاوراس "ناحية جبل احمر خدو"** ،دار الاوراسية للطباعة و النشر، الجزائر ،2015، ص103.

[1] محمد بجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961**، دار الرائد للكتب، الجزائر، 2005، ص ص130-131.

[2] محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية1954-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص233.

[3] المرجع نفسه، ص ص234-233..

[4] انتقل عدد اعضائه من اربعة وثلاثين عضو الى اربعة وخمسين عضوا، ثلثي الاعضاء كانوا ضباط، وثلاثة ارباعهم كانوا لا يزالون بالداخل وقتئذ، كما لم يقم المجلس بانتخاب اعضاء جدد باعتبار ذالك العمل من اختصاصاته التاسيسية، بل كانت لجنة التنسيق والتنفيذ هي من قامت باختيارهم، للمزيد ينظر إليه: صالح بلحاج، **جذور السلطة في الجزائر- الازمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 الى 1965**، نشر بن مرابط، 2014، ص23.

2- تعديل لجنة التنسيق والتنفيذ: زاد عدد اعضائها من 5 الى14، خمسة شرفيون وتسعة ناشطون منهم اربعة سياسيين، وخمسة عسكريين[1].

3-الغاء اولوية الداخل على الخارج، والسياسي على العسكري[2].

4-انشاء قيادة عليا سرية باسم "اللجنة الدائمة للثورة".

5-حرية تنقل لجنة التنسيق بين القاهرة وتونس والرباط[3].

ويبدو لنا مما سبقان الحادثة كانت عاملًا كاشفًا وحاسمًا في تعميق الانقسامات داخل الصف الثوري، وتسريع التحولات في بنية القيادة السياسية والعسكرية للثورة الجزائرية. فقد ساهمت الحادثة، في ظل إرهاصات سابقة تعود إلى ما قبل مؤتمر الصومام، في تقويض مبدأ أولوية الداخل على الخارج، وفتحت المجال أمام إعادة ترتيب موازين القوى داخل مؤسسات الثورة، بما في ذلك المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ. كما برزت بوضوح أزمة الثقة بين الوفدين الداخلي والخارجي، مما أضعف وحدة الصف وأدى إلى تغليب منطق التحالفات الظرفية على حساب الانسجام التنظيمي. وهكذا شكّلت الحادثة نقطة انعطاف حقيقية في مسار الثورة، حيث دفعت قادتها إلى مراجعة استراتيجياتهم، ليس فقط في مواجهة الاستعمار، بل أيضًا في كيفية إدارة الاختلاف الداخلي، وهي مراجعة كان لها أثر بالغ في رسم المسار السياسي والعسكري للثورة في السنوات اللاحقة.

---

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)**،ج2،منشورات اتحاد الكتاب العرب،دمشق،1999، ص85.

[2] محمد العربي الزبيري ،المرجع السابق، ص 86.

[3]محمد عباس، المرجع السابق، ص236.

المطلب الثاني: التحولات الاستراتيجية والعسكرية للثورة بعد الحادثة

التسليح ما قبل مؤتمر الصومام:

بعد التاسيس الفعلي لقاعدة طرابلس في 20 اوت 1954، والتفاق بين بن بلة وبن بولعيد وقاضي بشير حخول امكانيات المتعلقة بالامداد بالسلاح، كلف بن بولعيد بشير قاضي ببذا جهود في عملية تهريب السلاح من غدامس الى الوادي وسوف، وتشير المصادر التاريخية الى ان شبكات التسليح التي اسسها الثلاثي بن بلة بن بن بولعيد وقاضي بشير، شرعت في عملية التنسيق و توحيد الجهود مع عناصر المقاومة التونسية المكلفة بجمع والامداد المقاومة التونسية بالسلاح عن طريق ليبيا انطلاقا من اهم قواعد التخزين و التدريب، وقد كانت عملية تهريب الاسلحة الى تونس تحت مسؤولية كل من: الطاهر لسود[1]، وابن اخيه البشير، واحمد بن بلة[2].

وقد تمكنت شبكة التسليح الجزائرية في ليبيا من تهريب عشرات القطع من الاسلحة الى الجزائر عبر تونس وبدعم من مناضلي الحزب الدستوري التونسي. كما استفادت من خبرة وتجربة الشبكات التونسية غير ان الامر لم يدم طويلا ، وتم تاسيس قاعدة مستقلة بليبيا– غدامس. وبعد تولية شيحاني بشير قائدا على المنطقة الاولى، تمكن من اعادة تشكيل وبعث شبكة التسليح في طرابلس، وقام بارسال محمد الاوراسي الى ليبيا لهذا الامر. ومع نهاية ماي 1955، انطلقت اول قافلة تسليح نحو الجزائر، عن طريق تونس، واستمرت عمليات الامداد لمدة سنة ونصف[3].

---

[1] **الطاهر الاسود:** (1911–1996)، من اشهر قادة الثورة الذين وقفولا الى جانيب الثورة الجزائرية تحت لواء جيش التحرير المغرب الغربي، ينتمي الى قبيلة بني زيد بحامة قابس جون تونس، ولد بريف الحتامة 1911، التحق بالجندية 1930، تحصل على رتبة رقيب بعد 3 سنوات، أحد اعضاء حزب الحر الدستوري، ثم الحزب الدستوري الجديد، من اوائل الذين صعدوا للجبل للمقاومة في جانفي 1952، للمزيد ينظر إليه: عميره عليه الصغير ، **في التحرر الاجتماعي والوطني**، المغاربة للطباعة والاشهار الكتاب، تونس 2010، ص ص186–187.

[2] الطاهر جبلي، **الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962**، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص231– 232.

[3] المرجع نفسه،ص ص233–234.

ولكن لم يدم هذا التعاون طويلا وتقف بشكل مفاجئ وتحديدا في 10 ديسمبر1955، بعد تسليم الثوار التونسيين، ما دفع شبكات التسليح الجزائرية الا التعاون مع مقاومة صالح بن يوسف، ونظرا لهذا التعاون فقد تسبب في مشاكل مع بورقيبة[1]، الامر الذي دفع بن بلة الى التفاوض مع بورقيبة لنقل السلاح عبر التراب التونسي دون مشاكل، ورغم عمليات المراقبة المكثفة التي لجأت اليها المصالح الفرنسية لمساعدة بورقيبة، فقد تم تهريب اربع دفعات من السلاح دخلت الجزائر بين 20مارس الى 6افريل، وعليه تمكنت المناطق الشرقية (الاوراس- سوق أهراس) من الحصول على كمية معتبرة من السلاح تمثلت احدى شحناتها في:

الجدول:عدد الأسلحة التي تمكنت المناطق الشرقية الحصول عليها:

الكمية	الصنف
65	**بندقية 303**
10	**رشاش فبكرز متوسط 303 ر**
30	**رشاش لانكستر**
216	**قنبلة يدوية**
60	**خزنة للانكستر**
20	**خزنة للفيكرز**
6000	**طلقة 9ملم**

[2] الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص239.

[1] بشير القاضي، **المسيرون المغاربة الاتفاق والاختلاف، جيش التحرير المغاربي 1948-1954**، أعمال مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004، ص147.

[2] الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص239.

التسليح بعد مؤتمر الصومام،:

جاءت قضية التسليح بعد مؤتمر الصومام في سياق ظرفي بالغ التعقيد، تميّز باستقلال تونس، وما تبعه من تحولات إقليمية، إلى جانب انعقاد مؤتمر الصومام الذي أعاد هيكلة الثورة، ثم حادثة اختطاف الطائرة التي زادت من حدة التوتر بين قيادات الداخل والخارج، رغم كل هذا الا ان قيادة الثورة الجديدة اولت اهتمام بالغا بقضية التسليح، حيث تم تكليف عمر اوعمران بمهام التسليح على الحدود الشرقية والغربية، كما عين عمارة بن عودة مساعدا له ونائبا على الجبهة الشرقية، وتمكن محساس المسؤول العسكري بالحدود الشرقية بادخال كمية معتبرة من السلاح وتوزيعها على المناطق الشرقية وعلى راسها الولاية الاولى[1].

كما يشير عبد الرحمن عمراني انه تم نقل كميات معتبرة منم السلاح من مصر الى تونس في 20 نوفمبر 1956، والجدير بالذكر ان نظام العمليات الامداد بالسلاح والعتاد الحربي قد تنظم اكثر من السابق، خصوصا بعد الهيكلة العسكرية التي وضعت اسسها قرارات مؤتمر الصومام، وقد تجسد نظام عمليات الامداد بالسلاح من خلا قرار لجنة التسيق والتنفيذ القاضي بانشاء تنظيمات جديدة منها دائرة التسليح والتموين (DARG) في مارس 1957[2].

ويبدوا لنا انه رغم ما شهدته العلاقات بين قيادات الثورة التحريرية من توتر متصاعد بعد مؤتمر الصومام، نتيجة الخلاف بين جناحي الداخل والخارج حول أولوية القيادة السياسية والعسكرية، فإن ذلك لم يؤثر سلبًا بشكل مباشر على سير عمليات الإمداد العسكري. بل على العكس، استمرت عمليات التسلّح بوتيرة متصاعدة، وشهدت قفزة نوعية من حيث حجم الأسلحة وكفاءتها. فقد ساهم استقلال تونس مطلع سنة 1956، إلى جانب تطور شبكة الاتصالات والعلاقات الدبلوماسية لجبهة التحرير، في تسهيل عمليات شراء الأسلحة وتخزينها ونقلها عبر الحدود التونسية الجزائرية. كما أن اختطاف الطائرة في أكتوبر 1956، رغم ما خلّفه من صدمة سياسية وخسارة تنظيمية، لم يؤثر على الزخم الميداني للثورة، بل عزّز من قناعة الكثير من

[1] الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص ص241-242.

[2] المرجع نفسه، ص244.

الدول الصديقة بضرورة دعم الكفاح الجزائري. وهكذا، برزت دوريات جيش التحرير على الحدود الشرقية كقوة ضاربة مدعّمة بأسلحة أكثر تطورًا، مما ساهم في رفع وتيرة العمليات الفدائية في الداخل، وتوسيع مجالات الاشتباك مع الجيش الفرنسي. وهو ما يعكس قدرة الثورة على تجاوز الأزمات الداخلية، وتوظيف التحوّلات الإقليمية لصالحها.

التطورات العسكرية بتبسة بعد حادثة لاكانيا:

بعد حادثة لاكانيا ، كلفت لجنة التنسيق و التنفيذ عن طريق ابراهيم مزهودي و بن عودة محمود الشريف بالإشراف على المنطقة السادسة (المنطقة الجنوبية لتبسة) و ذلك في بداية شهر اكتوبر 1956 و هو ما ادي إلي صراع سياسي بين القائد لزهر شريط الذي رفض اسناد المسؤولية إلا لشخصه كونه الاقدم في الجهاد و اشرف علي التجنيد منذ الايام الاولى للثورة بالمنطقة ، فالصفة العسكرية لهذا القائد و سجله الحافل بالإنتصارات ظنا منه أن ذلك سيعزز من موقفه و مكانته في تقلد مسؤولية قيادة تبسة[1]، و حسب الطاهر الزبيري فإن لزهر شريط دخل في صراع حاد بعد تعيين محمود الشريف قائدا لمنطقة تبسة علي اعتبار انه ليس من المجاهدين الأوائل، بل كان ضابطا في الجيش الفرنسي و لم يمر علي التحاقه بالثورة اكثر من سنة[2]، وقد تم اقتراح اسم محمود الشريف من طرف عمر اوعمران عضو لجنة التنسيق و التنفيذ والذي اصبح السؤول المباشر علي الثورة بتونس في بداية 1957 ، و قد ابعدت لجنة التنسيق و التنفيذ اسم شريط لزهر لقيادة تبسة لعدة اعتبارات ، و كان لزهر شريط يكن الولاء للوفد الخارجي كباقي القيادات العسكرية للولاية الاولى) عباس لغرور و عبد الحي السعيد و مسعود بن عيسى (و لذلك نجد انه شارك في اللقاءات التي انعقدت بغار ديماو علي الحدود الجزائر التونسية و ترأسه علي محساس و حضرها اطارات الولاية ومنطقة سوق اهراس.

و حسب عبد الله مقلاتي فإن ابراهيم مزهودي وفق في ارساء قيادة جديدة لمنطقة تبسة باختياره لمحمود الشريف ، و ذلك عقب حادثة الاعتداء بمنوبة فقام بعدة زيارات للمجروحين و

[1] عثماني مسعود، المرجع السابق، ص306.

[2] الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص 172.

منهم قتال الوردي و فرحي ساعي و شريط لزهر و اقترح عليهم التفكير في قيادة تشرف علي افواج المجاهدين بتبسة في تونس و داخل المنطقة التي اصبحت مشتتة و بدون قيادة و حيث لم يعترضوا علنا بما فيهم شريط لزهر واما عن الاسباب التي جعلته يختاره ، فيحدها في الكفاءة السياسية بكونه كان في حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري بتبسة و الخبرة العسكرية في الجيش الفرنسي و نجاحه في بعض العمليات التي قادها بتبسة[1].

اعادة تشكيل قيادة الولاية الاولى:

أشرف العقيد عمر اوعمران[2] ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ على عقد جلسة مع اطارات الولاية الاولى الاوراس النمامشة، يوم 12 افريل 1957، لاجل تعيين قيادة اركان حرب الولاية الاولى، وقد حضر هذه الجلسة كل من النقيب الطاهر النويشي من الاوراس، النقيب لعموري محمد من المنطقة الاولى، والنقيب نواورة احمد من المنطقة الثانية، ومحمودذ الشريف من المنطقة السادسة، والملازمين الاوائل قنز محمود الحاج علي حمدي، عمار راجعي من سدجراتة

[1] عبد الله مقلاتي، **محمود الشريف قائد المنطقة الاولى**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية–الجزائر، 2013، ص ص36–37.

[2] **أوعمران عمر (1919–1992)**: ولد عمر أوعمران يوم 19 جانفي 1919 بذراع الميزان – تحصل على الشهادة الابتدائية ثم تفرغ لمساعدة أبيه في الفلاحة ، تجند في الجيش الفرنسي وحكم عليه بالإعدام إثر اشتباكات جرت بين الجزائريين والفرنسيين سنة 1941 ونجا منه ساهم في تكوين خلايا سرية مدربة على السلاح بإحدى المدارس في شرشال ، وفي سنة 1945 حكم عليه بالإعدام غداة أحداث 08 ماي لكنه استفاد من العفو و ألقي عليه القبض مرة ثانية في سنة 1947 لكنه تمكن من الفرار ، كان من بين أبرز الشخصيات الذين فجروا ثورة الفاتح نوفمبر وكان نائبا لكريم بلقاسم في المنطقة الثالثة ثم خلف رابح بيطاط في المنطقة الرابعة. وفي 22 أكتوبر 1956 تم اختطاف أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وأسند إلى أو عمران تولي الأمور في تونس وضبط الأوضاع على الشريط الحدودي وما بين فترة 1957–1958 تقلد رتبة عقيد ثم أسندت إليه مهمة التسليح في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية.وخلال تشكيل الحكومة المؤقتة عين رئيسا لبعثة جبهة التحرير الوطني بتركيا ، وبعد وقف القتال في الجزائر دخل إلى بلاده وساهم في محاربة المنظمة السرية الإرهابية، وانتخب بعد الاستقلال نائب في المجلس التأسيسي لكنه سرعان ما انسحب احتجاجا على طريقة تسيير بن بلة ، توفي أو عمران في 29 جويلية 1992 . للمزيد أنظر : جبلي الطاهر، المرجع السابق، ص469.

سماعلي صالح بن علي عباد الحبيب بن ابراهيم من تبسة، وخلص الجميع الى تعيين قيادة اركان حرب الولاية الاولى أوراس النمامشة، مع تحديد الرتب العسكرية للقادة[1]، ومهامهم كالاتي:

-العقيد محمود الشريف قائدا للولاية.

-الرائد محمود لعموري، نائبا سياسي.

-الرائد عبد الله بلهوشات، نائبا عسكريا.

-الرائد أحمد نواورة، نائبا المكلفا بالاتصال.

وبهذا يكون محمود الشريف قائدا للمنطقة السادسة تبسة، أول ضابط يرقى لرتبة عقيد في الولاية الاولى الاوراس النمامشة[2].

[1] طارق عزيز فرحاني ، **سير وشهادات المجاهد محمد حسن عن الثورة التحريرية بالاوراس النمامشة**، المثقف للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020، ص262

[2] طارق عزيز فرحاني ، المصدر نفسه، ص262.

ومما سبق تظهر لنا حادثة لاكانيا، بكل تشعباتها، مدى تعقيد العلاقات بين الثورة الجزائرية والدولة التونسية، وكونها لحظة كاشفة لتباين التصورات بين الفاعلين السياسيين والعسكريين في كلا الجانبين. فعلى الصعيد التونسي، اتخذ الحبيب بورقيبة من الحادثة منطلقًا لترسيخ سيادة الدولة التونسية، ومناورة دقيقة بين دعم الثورة والحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية، ما دفعه أحيانًا إلى اتخاذ مواقف حادة وصلت حدّ الاعتقالات والمواجهات المسلحة. أما على الصعيد الجزائري، فقد فرضت الحادثة على جيش وجبهة التحرير إعادة النظر في بنيتها التنظيمية، وأسهمت في تفجير الخلافات بين جناحي الداخل والخارج، وفتحت الباب أمام تحولات عسكرية وإدارية كبيرة، خاصة في المنطقة الشرقية.

لقد كانت لاكانيا اختبارًا مزدوجًا،اختبارًا لقدرة الثورة على تجاوز أزماتها الداخلية، واختبارًا لموقف الجوار الداعم حين تتقاطع المبادئ مع المصالح. ومع ذلك، أبانت هذه المرحلة عن مرونة كبيرة في التكيف، إذ استمرت الثورة في التوسع الميداني، رغم كل أشكال الضغط، وهو ما يعكس عمق التجذر الشعبي والبنية القتالية التي راكمتها منذ 1954. ومن ثمّ، فإن حادثة لاكانيا لا يمكن النظر إليها إلا بوصفها منعطفًا خطيرًا سرّع من نضج المسار الثوري، وبلور إدراكًا جديدًا لدى القادة بضرورة إعادة صياغة العلاقة بين الداخل والخارج، وبين السياسي والعسكري، في ضوء المعطيات المستجدة على الساحة الإقليمية.

الخاتمة

بعد التطرق إلى الخلفيات التاريخية لحادثة فيلا لاكانيا، وسبر أغوار أسبابها المباشرة وغير المباشرة، ثم تحليل مجرياتها وتداعياتها، يتبيّن أنّ هذه الحادثة لم تكن سوى مرآة عاكسة لتعقيدات المرحلة التي مرت بها الثورة الجزائرية، خاصة على مستوى المنطقة الأولى (الأوراس). فقد كشفت الحادثة عن هشاشة البنية التنظيمية داخل جيش التحرير الوطني في بداياته، وعن عمق التباينات القيادية بين أجنحة الثورة، والتي غذّتها ظروف ميدانية صعبة، وتباين في الرؤى حول القيادة والشرعية وأساليب التسيير.

لقد شكّل غياب التنسيق الفعّال، والانقسام حول مؤتمر الصومام، وصراع المصالح بين القادة الميدانيين، بيئة خصبة لنشوء حالة من التوتر والتصفيات، توّجت بحادثة دموية ألقت بظلالها على العلاقة بين الأوراس والقاعدة التونسية، وبين الداخل والخارج، وبين السياسي والعسكري. وامتدت آثار الحادثة إلى تقويض الثقة بين بعض الفصائل، مما عمّق الجراح داخل الثورة الجزائرية، في وقت كانت بحاجة ماسة إلى وحدة الصف وتماسك البنية التنظيمية.

ومع ذلك، فإنّ حادثة فيلا لاكانيا تبقى جزءًا من مسار ثوري طويل ومعقّد، لم يُعفَ من التناقضات والتجاذبات، لكنها لم تُوقف زخم الثورة ولا تُقلّل من مشروعها التحرري، بل شكّلت محطة تاريخية ينبغي فهمها ضمن سياقها، لا لإدانة من تورّطوا فيها، وإنما لاستخلاص العبر حول أهمية القيادة الجماعية، وضبط الخلافات، ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار. ومما سبق يمكننا استنتاج مجموعة من النقاط، سنلخصها فيما يأتي:

أهم الاستنتاجات:

1-الثورة الجزائرية لم تكن حركة موحّدة بالكامل منذ بداياتها، بل شهدت منذ سنواتها الأولى تصدّعات داخلية مرتبطة ببنية القيادة، وتوزيع النفوذ، والتمثيل داخل المؤسسات الثورية، مما يؤكد أن الثورة كانت مشروعًا مفتوحًا على جدلية التوافق والصراع.

2-الشرعية الثورية كانت محلّ نزاع بين "الداخل" و"الخارج"، إذ أفرز غياب تمثيل بعض المناطق في مؤتمر الصومام شعورًا بالتهميش، ما قاد إلى انقسامات عمّقت من أزمة الثقة بين مختلف مكونات الثورة، خصوصًا داخل الولاية الأولى.

3-المنطقة الأولى (الأوراس) لم تفقد مركزيتها العسكرية فحسب، بل خسرت أيضًا موقعها الرمزي حين غابت عن صياغة الهياكل السياسية الجديدة، ما ساهم في بروز توتر مزدوج: بين الشرعية التاريخية والشرعية التنظيمية.

4-حادثة فيلا لاكانيا تمثّل نموذجًا لفشل القيادة الجماعية في إدارة الخلافات، إذ تحوّل الخلاف السياسي والتنظيمي إلى صراع دموي، ما يدل على غياب آليات داخلية للوساطة والاحتكام إلى المؤسسات، وبدلًا من ذلك طغى منطق التصفيات.

5-الزعامة الفردية لعبت دورًا سلبيًا في المسار الثوري، حيث أظهرت الحادثة أن تطلع بعض القادة إلى السيطرة المطلقة أدى إلى تجاوز القيم الثورية نفسها، وتهميش مبدأ الشورى لصالح التحالفات الشخصية.

6-الدعم التونسي، على الرغم من أهميته، لم يكن كافيًا لتجاوز الانقسام الداخلي، بل ربما وفّر ظرفًا جغرافيًا ملائمًا لبعض القيادات لتصفية حساباتها بعيدًا عن ساحة المعركة الحقيقية ضد العدو المشترك.

7-تكشف المذكرة عن تعقيدات العلاقة بين السياسي والعسكري في الثورة، إذ أن التنازع على الأسبقية بين الجناحين عرقل بناء قيادة مركزية متماسكة، وأضعف فاعلية القرار الثوري في لحظات مصيرية.

8-الذاكرة الثورية الجماعية ما زالت تشكو من التعتيم والانتقاء، فالكثير من الشهادات المتعلقة بحادثة لاكانيا تظهر تضاربًا واختلافًا في السرد، ما يدعو إلى فتح المجال للبحث النقدي والتوثيق المتوازن لتاريخ الثورة.

9-الانشقاقات المبكرة داخل جيش التحرير الوطني تؤشر على حاجة الثورات للتحصين الأخلاقي والمؤسساتي، حتى لا تتحول الثقة بين الرفاق إلى مصدر تهديد داخلي يفوق خطر العدو الخارجي.

10-الحدث يطرح إشكالية "الوحدة الثورية"، ويؤكد أنها لا تُبنى فقط على الشعارات والمبادئ الكبرى، بل على قدرة التنظيم على إدارة التنوع والاختلاف داخل الصف الواحد

الملاحق

الملحق1: مقر قيادة قاعدة الثورة بتونس (قصر الدندان)

المصدر: علي بالهادي، مرجع سابق، ص 655.

الملحق2: صور للشهيد صالح لغرور

المصدر: صالح لغرور، **عباس لغرور من النضال إلى قلب العركة" الولاية الأولى(الأوراس-النمامشة)**، منشورات الشهاب، الجزائر،2016،ص191.

الملحق 3: صورة الشهيد شيحاني بشير

المصدر : صالح لغرور، المرجع السابق، ص191.

الملحق 4: صور المجاهد عاجل عجول

المصدر: صالح لغرور، المرجع السابق،ص192.

الملحق رقم05: صور المجاهد الوردي قتال

المصدر: عثمان سعدي، **المجاهد الكبير الوردي قتال يغادر دنيانا**، جريدة الشروق ، الموقع https://www.echoroukonline.com/، **تم النشر28-01-2018، تم الإطلاع عليه09-05-2025**

الملحق 5: قاعدة تونس الخلفية للثورة الجزائرية (الطرق الرئيسية لتهريب الاسلحة)

المصدر : جبلي الطاهر، مرجع سابق، ص470.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

1. احمد المستيري،**شهادة للتاريخ ذكريات و تأملات وتعاليق حول فترة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير1990-1940**، دار الجنوب للنشر،تونس،2011

2. احمد بن بلة، **مذكرات احمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر، ط3 ، منشورات دار الأدب ، بيروت،1981

3.احمد توفيق المدني،**حياة كفاح** ، البصائر للنشر والتوزيع،الجزائر،2013.

4. سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب ،2007

5. الطاهر الزبيري،**مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1962-1929**، منشورات ANEP،الجزائر،2008

6. عبد المجيد بلغيث،**مذكرات المجاهد عبد المجيد بلغيث" رحلة جهاد**"،تحر: طارق عزيز فرحاني،مرا: محمد الأمين بلغيث، دار المجدد للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،2024

7. عبد المجيد بوزيد، **الامداد خلال حرب التحرير الوطني -شهادتي-**،ط2 ،وزارة المجاهدين، مطبعة الديوان، الجزائر 2007

8. عثمان سعدي بن الحاج، **مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج**،دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر ،2020

9. عثمان عكروت،**مذكرات المجاهد عثمان عكروت**،تحر: طارق عزيز فرحاني،دار المثقف العربي للنشر، الجزائر،2024

10. علي بن أحمد مسعي،**مذكرات الضابط علي بن أحمد مسعي المنطقة السادسة تبسة- الولاية التاريخية الأولى الأوراس النمامشة**، نوران للنشر و التوزيع، الجزائر،2020

11. علي كافي،**مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري -1946 1962**، الجزائر،1999

12. عمار جرمان،**مذكرات الرائد عمار جرمان الحقيقة "مذكرات عن ثورة التحرير الوطني و مابعد الاستقلال"**،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر ،2007

13. عمار ملاح،**محطات حاسمة في ثورة اول نوفمبر 1954**، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة الجزائر،2012

14. فتحي الديب،**عبد الناصر و ثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي،القاهرة،1984

15. مباركية نوار، **بندقية من جبل بوعيف "مذكرات المجاهد عبد المجيد عبد الصمد"**،المختار للطباعة و النشر،باتنة،الجزائر

16. المجاهد محمد حسن،**سيرة وشهادات المجاهد محمد حسن عن الثورة التحريرية بأوراس النمامشة**،تحر:طارق عزيز فرحاني، المثقف للنشر و التوزيع، الجزائر،2020

17. محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951**، تر:أمحمد البار،دار الأمة،الجزائر،2011

18. محمد الشريف عيد السلام، **قبسات من الثورة التحريرية بالاوراس ناحية جبل احمر خدو**،دار الأوراسية للنشر و التوزيع، الجزائر،2015

19. محمد حربي ،**جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع 1954-1962**,ط1،تر:كيمل قيصر داغر،مؤسسة الأبحاث العربية ، لبنان،1983

20. محمد لحسن ازغيدي،**مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية -1956 1962**،دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر،2009

21. محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية**،تر: محمد الشريف دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، الجزائر،2002

22. مصالي الحاج،**مذكرات مصالي الحاج1898-1938**،تر:محمد المعراج،المؤسسة الوطنية للإتصال النشر و الإشهار،2008

23. مصطفى مراردة، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي"شهادات و مواقف عن مسيرة الثورة في الولاية الأولى**،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2009

24. مصطفى هشماوي،**جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر1954،الجزائر،1998

25. الوردي قتال عراسة،**مذكرات المجاهد القائد الميداني الوردي قتال عراسة**،ط1، كنوز للإنتاج و النشر و التوزيع،تلمسان،الجزائر،2018

ثانيا : المراجع:

1. إبراهيم العسكري،**لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية**، دار البعث ، قسنطينة، الجزائر،1992

2. آسيا تميم: **الشخصيات الجزائرية (100شخصية)**، دار المسك للنشر والتوزيع، الحزائر 2008.

3. بشير القاضي،**المسيرون المغاربة الاتفاق و الاختلاف "جيش التحرير المغاربي 1948- 1954"** ،أعمال مؤسسة محمد يوضياف، الجزائر،2004

4. بشير سعيدوني، **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي"مواقف الدول العربية من الثورة الجزائرية 1954-1962"**،دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2013

5. الجنيدي خليفة وآخرون، **حوار حول الثورة**،ج2،موفم للنشر والتوزيع،الجزائر،2008

6. جودي الأخضر بوالطمين،**لمحات من ثورة الجزائر**،ط2،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1987

7. حفظ الله بوبكر، **التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحار الفرنسي** ,سوهام للنشر و التوزيع،الجزائر،2017

8. حفظ الله بوبكر،**التموين و التسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية1962-1954**،دار العلم و المعرفة،الجزائر،2013

9. خير الدين شترة،**المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية**، دار كردادة،الجزائر،2013

10. راغب سرحاني،**قصة تونس من البداية الى النهاية**،دار الأقلام للنشر والتوزيع و الترجمة،القاهرة،2011

11. زهير إحدادن،**شخصيات و مواقف تاريخيّة**،دحلب للنشر والتوزيع،الجزائر،2012

12. صالح بلحاج،**ازمة جبهة التحرير الوطني و صراع السلطة 1965-1956**، ط1،دار قرطبة للنشر و التوزيع،الجزائر ،2006

13. صالح بلحاج،**جذور السلطة في الجزائر،الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956الى 1962** ،نشر بن مرابط،2014

14. صالح لغرور، **عباس لغرور من النضال إلى قلب العركة" الولاية الأولى(الأوراس-النمامشة)**، منشورات الشهاب، الجزائر،2016.

15. طارق عزيز فرحاني ، **المجاهد القائد فرحي ساعي1964-1910 دراسة مساره الثوري بالولاية الأولى أوراس النمامشة من خلال الشهادات و الوثائق الارشيفية**،ج2، دار المجدد للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2023

16. طارق عزيز فرحاني، **المجاهد القائد فرحي ساعي1910-1964 دراسة مساره الثوري بالولاية الأولى أوراس النمامشة من خلال الشهادات و الوثائق الارشيفية** ,ج1، دار المجدد للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،2023

17. الطاهر جبلي ،**الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962** ،دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2015

18. الطيب عبادلية، **مذكرات المجاهد القائد الميداني الكردي قتال احد أبطال معركة الجرف مسيرة رجل و تاريخ و نضال**،دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر،2018

19. عادل نويهض ،**أيام كانت عربية**،ط1،مؤسسة نويهض الثقافية،بيروت، لبنان،1990

20. عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر1947-1954**،ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1986

21. عبد السلام بوشارب،**تبسة معالم و مآثر**، المؤسسة الوطنية، الجزائر،1981

22. عبد القادر عوادي، **الثورة الجزائرية المباركة الكبرى1948-1962**،**إرادة الرجال و صبر الجمال في معارك الصحراء**،سامي للطباعة، الوادي،الجزائر،2020

23. عمار قليل،**ملحمة الجزائر الجديدة** ،ج1،ط1،دار البعث،قسنطينة،الجزائر،1990

24. عمر تابليت، **الأوفياء يذكرونك يا عباس لغرور**، ط1،الالمعية للنشر و التوزيع،الجزائر،2012

25. عميرة علية الصغير ،**في التحرر الاجتماعي و الوطني**،المغاربة للطباعة و الإشهار،تونس،2010

26. فاروق بن عطية، **الأعمال الإنسانية اثناء حرب التحرير1954-1962**،تر:عبد الرحمان كابوية و محمد سالم، منشورات دحلب،الجزائر،2007

27. محمد العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1962-1954**،ج2،منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق،1999

28. محمد العربي مداسي،**مغربلو الرمال الاوراس النمامشة 1959-1954**،منشورات ANEP،الجزائر،2008

29. محمد بجاوي،**الثورة الجزائرية و القانون 1961-1960**،دار الرائد الكتب،الجزائر،2005

30. محمد بلقاسم و آخرون، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية -1954 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 54،الجزائر،2007

31. محمد زروال ،**اللمامشة في الثورة**،دار هومة للنشر و التوزيع، عين مليلة،الجزائر،2003

32. محمد زروال،**اللمامشة في الثورة**،ج2،دار هومة للطباعةو النشر و التوزيع، عين مليلة ،الجزائر،2003

33. محمد صديقي ،**الطرق و الوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح**،دار الشهاب،باتنة،الجزائر،1986

34. محمد عباس، **حديث الاثنين رواد الوطنية**،مطبعة دحلب ، الجزائر،1992

35. محمد عباس،**الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن1962-1954**،دار القصبة للنشر،الجزائر،2007

36. مريم صغير، **مواقف الدول من القضية الجزائرية 1962-1954**،دار الحكمة للنشر،الجزائر،2010

37. مريم صغير،**البعد الافريقي للقضية الجزائرية 1962-1956**،دار السبيل للنشر والتوزيع،الجزائر،2009.

38. مسعود عثماني،**الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،عين مليلة،الجزائر،2013.

39. منصف جنادي،**أوراس النمامشة شهادات لرفقاء مصطفى بن بولعيد**،مطبعة دار الشهاب،الجزائر.

40. منير مسعي،"**بابانا" سيرة القائد العلم المجاهد ابرز مؤسسي الثورة في منطقة تبسة**,ط1،نوران للنشر و التوزيع،الجزائر،2022

41. يحيى بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين**،ج2،ط2، منشورات المتحف الجهوي للمجاهد، الجزائر،1996.

ثالثا : المجلات ومقالات:

1.بن يوسف تلمساني، بالهادي علي، **القائد سعيد عبد الحي ودوره التأسيسي لقاعدة الثورة الجزائرية بتونس**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مج 13، ع2، جامعة للوينسي علي، البليدة-الجزائر، جوان 2022

2.إبراهيم لونيسي، **المنظمة الخاصة L'OS أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954**، مجلة المصادر، العدد6، القرص المضغوط الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

3.أحسن بومالي، **المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح**، مجلة الذاكرة، العدد2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

4.أحمد مسعود سيد علي، **أزمات الثورة الجزائرية مع الحكومة التونسية،1959-1962**، جامعة المسيلة، الجزائر، جويلية 2018،

5.خطاب بورقيبة، **المقاومة الجزائرية**، ع 03، د ب ن، ديسمبر 1956

6.سارة خباشة، **موسى لوصيف: قضية الاغتيالات في المنطقة الاولى(الاوراس)واثرها على مسار الثورة الجزائرية 1954-1962**،مجلة رفوف-مخبر المخطوطات-جامعة ادرار-،مج10 ،ع1 الجزائر،2022.

7. الطاهر جبلي، **إرهاصات الثورة الجزائرية: مسألة التسليح في اهتمامات قادة المنظمة الخاصة (1947-1950)**، المجلة التاريخية المغاربية، ع143-144، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، أكتوبر 2011.

8.عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية (1962/1954)**، ترجمة عالم مختار، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

9.عبد الوهاب الشلالي: **الاوراس مهد ثورة التحرير بإمتياز و مصطفى بن بولعيد مفجرها بإقتدار**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، جامعة العربي تبسي، مج3،ع5، الجزائر، 2017.

10. عبدالله مقلاتي، **الموقف التونسي من الثورة الجزائرية وانعكاساته على تطور العلاقات التونسية-الجزائرية خلال مرحلة 1956-1957**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة-الجزائر، د.ت.

11. علي بالهادي، **مؤتمر لاكانيا وانعكاساته على قاعدة الثورة الجزائرية بتونس**، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج8، ع1، جامعة لوينسي علي، البليدة-الجزائر، جوان 2024

12. عمر بوزيدي، **أزمة القيادة العسكرية في الولاية الأولى 1955-1957-دراسة مقارنة ما بين الروايات الفرنسية والروايات الجزائرية**-، المجلة الدولية للدراسات الأدبية والإنسانية، جامعة باتنة-1-، الجزائر، جانفي 2021.

13. فيصل فالته، **قيادة الاوراس بين الشرعية الثورية والتمرد على شرعية الصومام 1954-1957**، مجلة الراصد العلمي، مج 7، ع2، جامعة وهران-1-، الجزائر، مارس2020.

14. محمد قدور، **من أوجه الصراع على قيادة الثورة: ابن بلة-عبان نموذجا**، مجلة الدراسات التاريخية الاكاديمية الدولية، مج15، ع1، الجزائر.

جرائد

1.**أهالي المهدية يتبرعون بمبلغ مالي لجبهة التحرير**، جريدة العمل، العدد 827، 20 جوان 1958

2.**أهالي المهدية يتبرعون بمبلغ مالي لجبهة التحرير**، جريدة العمل، العدد 827، 20 جوان 1958.

3.فتح اكتتاب للتبرع بالأموال للثورة الجزائرية، جريدة الصباح، ع 1580.

4.فتح اكتتاب للتبرع بالأموال للثورة الجزائرية، جريدة الصباح، ع 1580.

5.مقابلة رياضية خصّصت مداخيلها للثورة الجزائرية، جريدة العمل، العدد515، 19 جوان 1957.

6.مقابلة رياضية خصّصت مداخيلها للثورة الجزائرية، جريدة العمل، العدد515، 19 جوان 1957.

رابعا : الرسائل الجامعية:

1. حبيب حسن اللولب، **التونسيون والثورة الجزائرية 1954-1962**، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006.

2. صالح عسول، **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة (1956-1962)**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، باتنة، 2008-2009.

3. الطاهر جبلي، **القاعدة الشرقية 1954-1962**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.

4. لمياء بوقريوة، **العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2005-2006.

المواقع

1.عثمان سعدي،المجاهد الكبير الوردي قتال يغادر دنيانا، جريدة الشروق ، الموقع https://www.echoroukonline.com/، تم النشر28-01-2018، تم الإطلاع عليه09-05-2025

خامسا :الكتب الأجنبية

1. Ahmed Mahsas**, le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ére guerre, mondiale à 1954**, éditions l'harmattan, paris, 1979. Gilbert Meynier.
2. Benjamin Stora, **Dictionnaire Biographique de Militants Nationalistes Algériens 1926-1954, Ed**. l'Armattan, Paris, 1985
3. Benyoucef Benkhadda, **Les Origines du 1ér novembre 1954**, 2éme édition, éditions du centre national d'études et de recherches sur le mouvement national et la révolution du 1ér novembre 1954, Alger, 2004.
4. Farouk Banatia, **les Actions Humanitaires pendant la lutte de Libération 1954-1962,** Editions Dahlab, Alger, 2007
5. Guy Pervillé, **les Etudiants Algériens de l'Université Francaise 1880-1962**, Casbah Editions, Alger, 1997.
6. Mohammed guentari, **Organisation Politico administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954-1962**, tome2, officier publications universitaire, Alger, 2000.
7. Mohammed harbi**, les archives de la révolution algérienne**, Editions jeune Afrique, Paris.
8. mohammed harbi,**Histoire Intérieur du F.L.n (1954-1962),**Editions casbah, Alger, 2003
9. Mouhammed Harbi, **le FLN : Mirage et Réalité 1954-1962**, 2éme édition, les Editions J.A, Paris.1980

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات	الصفحة
مقدمة	أ–ث
الفصل الأول: الخلفية التاريخية لحادثة فيلا لاكانيا	28–6
المبحث الأول :الأوضاع الداخلية في المنطقة الأولى بعد اندلاع الثورة 1954/1956	14–6
المطلب الأول :ظروف اندلاع الثورة بالمنطقة الأولى الاوراس	12–6
المطلب الثاني :مشاكل وتحديات انطلاق الثورة بالمنطقة الأولى الاوراس	14–12
المبحث الثاني :العلاقات التونسية الجزائرية قبيل وأثناء الثورة التحريرية الجزائرية	28–14
المطلب الأول :دور تونس في دعم ثورة التحرير الوطني	23–15
المطلب الثاني :العلاقة بين جبهة التحرير الوطني و السلطات التونسية قبيل و اثناء استقلال تونس	28—24
الفصل الثاني :حادثة فيلا لاكانيا الخلفيات و الأسباب و	57–30

المبحث الأول :أسباب حادثة فيلا لاكانيا	52-30
المطلب الأول:الأسباب المباشرة و الغير مباشرة للحادثة	42-30
المطلب الثاني :تفاصيل الحادثة و الأطراف المتورطة فيها	52-42
المبحث الثاني :ردود الفعل المباشرة من الأطراف المعنية من الحادثة	-52
المطلب الأول : رد فعل جبهة التحرير الوطني	55-52
المطلب الثاني : رد فعل السلطات التونسية	57-56
الفصل الثالث :تداعيات الحادثة على العلاقات التونسية الجزائرية	82-58
المبحث الأول:تأثير الحادثة على العلاقات بين البلدين	70-59
المطلب الأول :الموقف التونسي من الثورة بعد الحادثة	66-60
المطلب الثاني : الدور التونسي في استغلال الحادثة لصالحه	70-67
المبحث الثاني : تأثير الحادثة على مسار الثورة	82-70
المطلب الأول :انعكاسات الحادثة على استراتيجية جيش و جبهة التحرير	75-71

المطلب الثاني :التحولات الاستراتيجية و العسكرية للثورة بعد الحادثة	82-76
الخاتمة	85-83
الملاحق	91-86
قائمة المصادر والمراجع	102-92

الملخص

حادثة فيلا لاكانيا لم تكن مجرد واقعة عابرة، بل عكست الأزمات العميقة التي عانت منها الثورة الجزائرية، خاصة في الولاية الأولى. كشفت الحادثة عن ضعف التنظيم داخل جبهة التحرير الوطني وعمق الخلافات بين قادتها، سواء بين من في الداخل أو الخارج. وقعت في سبتمبر 1956 بتونس، وشهدت تصفية قادة بارزين، مما وجه ضربة قوية للولاية الأولى. كما أثرت سلبًا على الثورة في تونس، حيث قامت هذه الأخيرة اقتحام مقر القيادة واعتقال عدد من القادة، مما زاد التوتر بين الجبهة والسلطات التونسية

كلمات مفتاحية:الثورة الجزائرية، لاكانيا،تونس، حادثة

Abstract:

The Villa Lacania incident was not just a passing incident, but rather reflected the deep crises that the Algerian revolution suffered from, especially in the first term. The incident revealed the weakness of the organization within the National Liberation Front and the depth of the differences between its leaders, whether between those at home or abroad. It took place in September 1956 in Tunisia, and witnessed the liquidation of prominent leaders, which dealt a strong blow to the first term. It also negatively affected the revolution in Tunisia, as the latter stormed the command headquarters and arrested a number of leaders, which increased tension between the Front and the Tunisian authorities.

key words : Algerian Revolution, Lacania, Tunisia, Accident.